**وثيقة من وثائق**

**مجموعة البنك الدولي**

**للاستخدام الرسمي فقط**

**تقرير رقم: 106118-YE**

**المؤسسة الدولية للتنمية**

**مؤسسة التمويل الدولية**

**والوكالة الدولية لضمان الاستثمار**

**مذكرة مشاركة**

**بشأن**

**الجمهورية اليمنية**

**لمدة السنة المالية 2017-2018**

**20 يونيو 2016**

**الإدارة الإقليمية لمصر واليمن وجيبوتي**

**منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**

**المؤسسة الدولية للتنمية**

**مؤسسة التمويل الدولية**

**الوكالة الدولية لضمان الاستثمار**

تاريخ أحدث مذكرة استراتيجية مؤقتة 13 نوفمبر 2012 (تقرير رقم 70943-YE)

يقتصر توزيع هذه الوثيقة على الجهات والأفراد المرسلة إليهم للقيام بواجباتهم الرسمية. ولا يجوز بخلاف ذلك الكشف عن مضمونها بدون تخويلٍ من مجموعة البنك الدولي.

أسعار العملة المقابلة (مايو 2016)

وحدة حقوق السحب الخاصة = 1.41 دولار أمريكي الدولار الأمريكي = 250 ريالاً يمنياً

السنة المالية:1 يناير– 31 ديسمبر

اختصارات وأسماء مختصرة

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| AQAP | **تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية** | | | |
| CBY | **البنك المركزي اليمني** | | | |
| CEN | **مذكرة المشاركة القطرية** | | | |
| DFID | **وزارة التنمية الدولية البريطانية** | | | |
| DNA | **تقييم الأضرار والاحتياجات** | | | |
| DP | **شركاء التنمية** | | | |
| GCC | **مجلس التعاون الخليجي** | | | |
| GDP | **إجمالي الناتج المحلي** | | | |
| GNI | **إجمالي الدخل القومي** | | | |
| GoY | **الحكومة اليمنية** | | | |
| IDA | **المؤسسة الدولية للتنمية** | | | |
| IDP | **المشردون داخليا** | | | |
| IFC | **مؤسسة التمويل الدولية** | | | |
| IsDB | **البنك الإسلامي للتنمية** | | | |
| ISN | **مذكرة الاستراتيجية المؤقتة** | | | |
| MDTF | **صندوق ائتماني متعدد الجهات المانحة** | | | |
| MIGA | **الوكالة الدولية لضمان الاستثمار** | | | |
| NDC | **مؤتمر الحوار الوطني** | | | |
| PWP | **برنامج الأشغال العامة** | | | |
| RETF | **صندوق ائتماني تقوم بتنفيذه الجهة المتلقية** | | | |
| RPBA | **تقييم التعافي وبناء السلام** | | | |
| SFD | **الصندوق الاجتماعي للتنمية** | | | |
| SME | **منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة** | | | |
| SWF | **صندوق الرعاية الاجتماعية** | | | |
| TA | **المساعدة الفنية** | | | |
| UN | **الأمم المتحدة** | | | |
| TPSD | **البرنامج الانتقالي للاستقرار والتنمية 2012-2014** | | | |
| UNDP | **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** | | | |
| UNICEF | **صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)** | | | |
| UNSE | **المبعوث الخاص للأمم المتحدة** | | | |
| WHO | **منظمة الصحة العالمية** | | | |
| WBG  YRT  YSECCG | **مجموعة البنك الدولي**  **فريق إعادة التواصل بشأن اليمن**  **مجموعة التشاور والتنسيق الاجتماعي-الاقتصادي بشأن اليمن** | | | |
|  | | **المؤسسة الدولية للتنمية** | **مؤسسة التمويل الدولية** | **الوكالة الدولية لضمان الاستثمار** | |
| **نائب الرئيس** | | **حافظ غانم** | **ديميترس تستسيراغوس** | **كارين فنكلستون** | |
| **المدير** | | **أسعد عالم** | **مؤيد مخلوف** | **ياسر إبراهيم ودان بيلر (قائم بالأعمال)** | |
| **رئيس فريق العمل** | | **ساندرا بلومنكامب** | **سعد صبره** | **بيرسيفون إيكونومو** | |

مذكرة مشاركة بشأن

الجمهوريــــــــــــــــــــــة اليمنيــــــــــــــة

جدول المحتويات

مقدمة 5

أ‌) السياق العام لليمن 5

السياق التاريخي 5

السياق السياسي 6

السياق الإنساني والاجتماعي وأوضاع الفقر 10

السياق الاقتصادي 13

ب‌) استجابة مجموعة البنك الدولي لتغير السياق 16

ج) الدروس المستفادة من استعراض الإنجاز والتعلم للسنوات المالية 2010-2016 21

تشجيع الصمود من خلال دعم مؤسسات الضمان الاجتماعي 21

دعم الشراكات الإنمائية 21

تعميم الحلول المبتكرة للتعافي وإعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع 22

مراجعة حافظة مشاريع مجموعة البنك الدولي 23

تجارب مؤسسة التمويل الدولية 23

د) برنامج المشاركة في اليمن 24

الأهداف 25

المباديء الإرشادية لمذكرة المشاركة مع اليمن 25

المرفق 1. الجمهورية اليمنية: المؤشرات الاقتصادية الاساسية 38

المرفق 2. حافظة مشاريع الجمهورية اليمنية (حتى 14 يونيو 2016) 39

المرفق 3. أنشطة مؤسسة التمويل الدولية 40

**الإطارات**

الإطار 1. الجمهورية اليمنية: عوامل الهشاشة 6

الإطار 2. مساندة مؤسسات خدمات الضمان الاجتماعي 19

**الأشكال**

الشكل 1: معالم على طريق التحول السياسي والصراع بالجمهورية اليمنية 9

الشكل رقم 2. المحصلة الإنسانية للصراع 10

الشكل 4. هيكل التنسيق الخاص بمجموعة أصدقاء اليمن 17

الشكل 5. المباديء الإرشادية لمذكرة المشاركة مع اليمن 26

الشكل 6. مجموعة التشاور والتنسيق الاجتماعي-الاقتصادي **بشأن اليمن**  32

الجداول

الجدول 1. الجمهورية اليمنية: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2011-2015 14

الجدول 2. أنشطة مذكرة المشاركة مع اليمن للسنة المالية 2017-2018 27

الجدول 3. جدول ملخص تصنيف المخاطر 33

مذكرة مشاركة بشأن

الجمهورية اليمنية

مقدمة

1. تحدد مذكرة المشاركة هذه للسنة المالية 17-2018 أبعاد مشاركة مجموعة البنك الدولي مع اليمن أثناء الصراع الجاري.وتهدف المذكرة إلى مساندة جهود المجتمع الدولي لاستعادة السلام والمساعدة في انتقال اليمن إلى الاستقرار. فاليمن يشهد في الوقت الراهن صراعاً معقداً يتسبب في إلحاق أضرار مادية جسيمة، ويقوض الاقتصاد، ويثير أزمة إنسانية، ويخلق مجالاً لتوسع عمليات الجماعات المتطرفة. ومازال اليمن في حالة صراع، وعلى الرغم من أن هناك محادثات سلام تجري حالياً فإن الصعوبات الأمنية والسياسية على أرض الواقع لا تزال كبيرة. وإدراكاً لما يواجهه اليمن من تحديات، روعي في تصميم المذكرة المرونة.
2. وتسعي المذكرة كذلك إلى تنفيذ الاستراتيجية الجديدة لمجموعة البنك الدولي من أجل تشجيع الاحتواء الاقتصادي والاجتماعي والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار وصولاً إلى تحقيق التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تشهد صراعات.وتتيح الاستراتيجية الخاصة بالمنطقة إطاراً شاملاً للتصدي للتحديات التي يمر بها اليمن اليوم. وتتحول الاستراتيجية بمشاركة مجموعة البنك من الالتفاف حول الصراع وعدم الاستقرار إلى الاستهداف المباشر للسلام والاستقرار، وتقترح أربع ركائز لمعالجة الوضع على كلا الجبهتين، وهذه الركائز هي: (أ) تجديد العقد الاجتماعي؛ (ب) التعاون الإقليمي؛ (ج) الصمود في وجه صدمات اللاجئين والهجرة؛ (د) التعافي وإعادة البناء. وتتركز الأولوية القصوى أثناء الصراع على سبل الحفاظ على صمود المؤسسات وتقديم الخدمات وتقديم مساندة عاجلة للفقراء والمحرومين من اليمنيين المتضررين من الصراع. وستسعى الأعمال التحليلية والاستشارية الجارية في سياق الاستعداد لفترة ما بعد الصراع إلى مواصلة المتابعة الدقيقة لكيفية تأثير العوامل الأخرى على تشكيل البيئة في مرحلة ما بعد الصراع.
3. السياق العام لليمن

السياق التاريخي

1. ينبع الصراع الجاري والهشاشة الاجتماعية في اليمن من إرث 50 عاماً من دورات العنف، والمظالم القديمة من جراء الفساد، وهيمنة النخبة على الموارد، فضلاً عن الانقسامات القبلية والمحلية، علاوة على ما ثار في الآونة الأخيرة من انقسامات طائفية ومذهبية. وتفاقمت الأوضاع بسبب عجز الدولة عن ممارسة سلطتها على مختلف أنحاء البلاد. فمنذ الوحدة التي تحققت في عام 1990، ظلت الدولة اليمنية تكافح من أجل إقامة سلطة مركزية قادرة على البقاء وخلق نظام سياسي تعددي في إطار الدولة الموحدة. وبرهنت جهود إضفاء سمات الدولة الحديثة على نظام الحكم القبلي في الجمهورية اليمنية على صعوبة التحديات، وظلت العملية المزدوجة لتشكيل الدولة وبناء الأمة شيئاً قيد التنفيذ. فقد افتقر اليمن إلى المساواة في الفرص والعدل وسيادة القانون في حين أدت هيمنة شبكات الوساطة والمحسوبية إلى تقسيم البلد إلى فريقين: أولئك الذين يملكون القدرة على اقتناص الغنائم، ومن لا يملكون مثل هذه القدرة. وأدى نظام الوساطة والمحسوبية المتفشي في اليمن إلى تقويض جهود التنمية المستدامة، والحيلولة دون إدخال إصلاحات بناءة تنظر للأمور بنظرة مستقبلية، وتعميق التشوهات المتعددة التي يعاني منها الاقتصاد والتي أدت إلى نتائج إنمائية مخيبة للآمال[[1]](#footnote-1). وبالمثل، فقد أدت المصالح المكتسبة القائمة منذ أمد طويل، وما يرافقها من سيطرة مستمرة على العوائد الاقتصادية من جانب القوى السياسية التقليدية، إلى تعقيد عملية التحول إلى نظام للإدارة العامة يتسم بالاحتواء الاجتماعي والمساواة. وأدى ذلك إلى تآكل الثقة في الدولة وفي مؤسساتها.

السياق السياسي

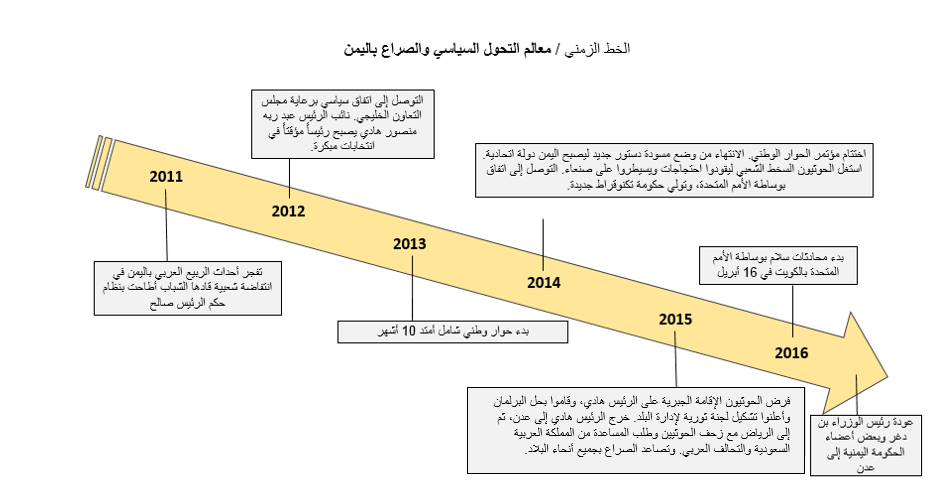
1. امتدت انتفاضات الربيع العربي إلى الجمهورية اليمنية في أوائل عام 2011 وأدت إلى حدوث انتفاضة شعبية ضد نظام حكم الرئيس علي عبد الله صالح القائم منذ 33 سنة.وألقي على النظام باللوم عن سوء إدارة موارد اليمن، والمحاباة السياسية، والسعي للاستئثار بالعوائد، والفشل في توفير سبل الرزق والتنمية للمواطنين. وامتدت الانتفاضة الشعبية، التي تطالب بنظام حكم أفضل ومزيد من الوظائف وتحسين سبل الرزق، طوال ما يقرب من سبعة أشهر في عام 2011، مع انتشار الاحتجاجات، والجمود السياسي، والتدهور الاقتصادي. واستطاع المجتمع الدولي، بقيادة خمس من الدول الست الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي[[2]](#footnote-2)، التوصل في أواخر نوفمبر 2011 إلى اتفاق أسفر عن تسليم سلمي مشروط للسلطة من الرئيس صالح[[3]](#footnote-3) إلى حكومة انتقالية تقتسم السلطة، وهو ما جنب البلد مؤقتاً خطر السقوط أكثر في هوة العنف والفوضى. ولقي اتفاق مجلس التعاون الخليجي استقبالاً حسناً من جانب الفصائل اليمنية المتصارعة كما حظي بمساندة سياسية واقتصادية سخية من جانب القوى الإقليمية والدولية. ونص الاتفاق على بدء حوار وطني مشترك تحت إشراف الأمم المتحدة من أجل معالجة المظالم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكافة المناطق والجماعات، بما فيها حركات مثل الحوثيين[[4]](#footnote-4) في الشمال والحراك الشعبي[[5]](#footnote-5) في الجنوب، وهو ما فتح الباب أمام قيام حكومة انتقالية جديدة.

الإطار 1. الجمهورية اليمنية: عوامل الهشاشة

|  |
| --- |
| هناك عدد من العوامل التاريخية والعوامل المستترة المتداخلة التي أسهمت في نشوب الصراع الدوري المستمر والعنف بالجمهورية اليمنية، بما فيها الصراع المسلح الدائر حالياً. ويُعد فهم هذه العوامل أمراً بالغ الأهمية لأي جهد يُبذل لوضع حد لدورات العنف والصراع المتكررة وإقامة سلام دائم واستقرار سياسي.  ومن بين ما تم التعرف عليه من الأسباب الهيكلية الكامنة والضاربة بجذورها للصراع وعدم الاستقرار السياسي: ضعف شرعية الدولة وسلطتها وقدراتها؛ (ب) العقود التي مرت على استئثار النخبة المستند إلى الهياكل القبلية (المختارة)؛ (ج) تناقص الموارد الطبيعية (من مياه، ونفط، وأراض زراعية أو صالحة للعيش) والضغوط الاقتصادية الإضافية؛ (د) تفتت المجتمع (قبلياً وجغرافياً وطائفياً) مما يؤدي إلى تعقّد الهوية الوطنية وآفاق المستقبل أمام الرؤية الوحدوية للدولة؛ (هـ) الإقصاء السياسي والاقتصادي والاجتماعي بما ينطوي عليه من أبعاد مكانية قوية تسهم في هشاشة البلد.  ومن بين أسباب الصراع الأخرى المستترة والطارئة التي تمثل تهديداً متوقعاً لآفاق المستقبل سواء السياسية أو الاجتماعية أو ما يتعلق باستقرار الجمهورية اليمنية التطرف المتصاعد ونشوء ونمو تنظيمات متطرفة مثل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وتنظيم الدولة الإسلامية في الشام والعراق (داعش)، وهو ما يزيد من حدة القلاقل وضعف الوفاق السياسي والاجتماعي باليمن. ويمثل الشباب المهمش نبعاً لالتحاق المجندين المحتملين بتلك الجماعات المتطرفة. ومما يزيد من تعقيد الوضع تزايد النزوح الداخلي والهجرة والقمع القديم لدور المرأة.  وتُعد المعدلات المتزايدة لبروز وانتشار مجتمع مدني قوي وهوية جغرافية واجتماعية لليمن من العوامل بالغة الأهمية للحفاظ على قدرة المجتمع والمؤسسات على الصمود. |

1. سعياً منها إلى معالجة المظالم الأشد تحدياً بجذورها الضاربة في الأعماق، شرع اليمن في عملية طموحة للحوار السياسي والمصالحة: مؤتمر الحوار الوطني (NDC).وفي المدة من مارس 2013 إلى يناير 2014، انخرط يمنيون يمثلون معظم الأحزاب السياسية والطوائف، وثلاث دوائر تمثل المستقلين من النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني، في عملية حوار وطني يعمل على تيسيرها المبعوث الخاص للأمم المتحدة وتحظى بالمساندة الكاملة من المجتمع الدولي. وفي حين كان المؤتمر يحقق تقدماً بشأن قضايا جوهرية مثل هوية الجمهورية اليمنية والدولة، كمسألة الجنوب، ومسألة صعدة[[6]](#footnote-6)، وهيكل الدولة والحكم الرشيد، والحقوق والحريات، والتنمية المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية، علاوة على دور الجيش وأجهزة الأمن، لم تقم الحكومة بشكل متزامن بمعالجة الضرورة العاجلة إلى تقديم المساندة والخدمات للمجتمعات المحلية والمواطنين، ولاسيما في المناطق النائية من اليمن وللفئات الأشد حرماناً من الناحيتين السياسية والاقتصادية. وفي نهاية المطاف، خرج مؤتمر الحوار الوطني بأكثر من 1،800 توصية، كان في مقدمتها تحويل الجمهورية اليمنية من دولة موحدة إلى دولة فيدرالية. وفي أعقاب المؤتمر، عين الرئيس عبد ربه منصور هادي لجنة من 17 عضوا لوضع مسودة للدستور بغية تحويل نتائج المؤتمر إلى دستور جديد لليمن.
2. وللأسف، لم تُتخذ سوى بضع خطوات قليلة لتنفيذ نتائج المؤتمر، مما فوَّت على اليمن فرصة هامة للتغلب على المظالم واستعادة قدر من ثقة الشعب.وعلاوة على ذلك، فإن بعض التوصيات الرئيسية للمؤتمر—أو الطريقة التي تُرجمت بها نتائجه إلى مقترحات محددة—لم تكن على الدوام تتفق مع مصالح سياسية هامة. فعلى سبيل المثال، تُرجمت نتائج المؤتمر المتعلقة بتشكيل هيكل فيدرالي للدولة إلى اقتراح محدد بإنشاء ستة أقاليم متمايزة، وهو ما صار بدوره إسهاماً أثار الانقسام أكثر مما حقق من الاستقرار. وأسفر الترسيم الجديد للحدود عن إثارة السخط لدى جماعات مثل الحوثيين والحراك الجنوبي اللذان رأيا في تلك الخطوة تهميشاً خطيراً مقصوداً لمطالبهما بمزيد من الحكم الذاتي واقتسام الموارد بدرجة أكثر عدلاً. وفي الوقت الذي كان فيه المؤتمر الذي استمر طويلا يقترب من نهايته، استمرت أوضاع السكان الأمنية والمعيشية في التدهور، وأصبح إخفاق الحكومة في تقديم الخدمات الاجتماعية بالغة الأهمية أو تحقيق نتائج المؤتمر أمراً شديد الوضوح. وعلاوة على ذلك، أدى استمرار الشكوى من الفساد، وتنامي الضغوط الاقتصادية، وتزايد اليأس من جراء الافتقار للوظائف والآفاق الاقتصادية، مع ازدياد حدة الفقر الكامن وراء ذلك كله، إلى نشوء حالة من السخط الشديد. وازداد تآكل ثقة المواطنين في الحكومة وفي النظام. وفضلاً عن ذلك فقد وضع تفجر الصراع حداً لمحاولات المضي قدماً في إعداد مسودة الدستور وإجراء انتخابات.
3. انزلق اليمن إلى صراع عسكري على كافة المحاور. ففي يونيو 2014، بدأ الصراع المسلح بين الحكومة والميليشيات يمتد ليشمل الكثير من أنحاء البلد. واستغلت ميليشيات الحوثيين، وقوات صالح المساندة لها، السخط الشعبي لشق طريقها إلى صنعاء في سبتمبر 2014 واستولت تدريجياً على المؤسسات الحكومية خلال الربع الأول من عام 2015. واضطر الرئيس المؤقت هادي وحكومته إلى الفرار. وشن تحالف مؤلف من 9 بلدان عربية بقيادة المملكة العربية السعودية حملة عسكرية لإعادة حكومة الرئيس هادي إلى السلطة. ومازالت الحكومة حتى اليوم تناضل لمعالجة مشكلات أمنية خطيرة: فلم يعد مجلس الوزراء برئاسة أحمد بن داغر إلى عدن إلا مؤخراً. وأودى الصراع بحياة الكثيرين، وتسبب في حدوث نزوح داخلي، وتدمير البنية التحتية وتوقف الخدمات بالعديد من القطاعات الرئيسية، وهو ما زاد من تفاقم الأزمة الإنسانية القائمة بالفعل.
4. ازداد تعقد الصراع من جراء تمرد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وغيره من الجماعات الإسلامية المتطرفة، ولاسيما في جنوب اليمن وشرقه. واستفادت تلك الجماعات المتطرفة من غياب الحكومة وحالة الفراغ الأمني كي توسع من نطاق ما حققته من مكاسب على الأرض والتوسع في تجنيد السكان المحليين. وسهّل تدهور الاقتصاد عليها تجنيدهم. وفي أواخر أبريل، فشلت محاولة التنظيم إقامة دولة خاصة به عندما استعادت القوات الموالية للحكومة بدعم من قوات من دولة الإمارات العربية المتحدة، السيطرة على ميناء تصدير النفط، وكذلك على مدينة المكلا.
5. قاد المبعوث الخاص للأمم المتحدة العديد من جهود الوساطة السلمية بالجمهورية اليمنية، والتي كانت ترمي في المقام الأول إلى التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار واستئناف العملية السياسية الشاملة والحوار. ولم تحقق جولتان من محادثات السلام التي جرت في سويسرا في عام 2015 أي تقدم. وبدأت في أواخر أبريل 2016 جولة مفاوضات أخرى استضافتها الكويت وحظيت بمساندة المجتمع الدولي. ويسري منذ 11 أبريل 2016 وقف لإطلاق النار، وما زالت المحادثات جارية، لكن أطراف الصراع لا تزال على خلافها بشأن كيفية تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216[[7]](#footnote-7) الذي يقضي بإعادة تنصيب المؤسسات الحكومية ونزع سلاح الجماعات المسلحة. وتتسم المحادثات بالبطء والإرهاق، ولكن ثمة أمل في إمكانية تحقيق بعض التقدم الملموس قريباً.

الشكل 1: معالم على طريق التحول السياسي والصراع بالجمهورية اليمنية



السياق الإنساني والاجتماعي وأوضاع الفقر

المصادر: تقديرات منظمات المجتمع المدني/موظفي البنك الدولي، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة

ملاحظة: يُقدَّر تعداد سكان اليمن بنحو 26.8 مليون نسمة.

الشكل رقم 2. المحصلة الإنسانية للصراع



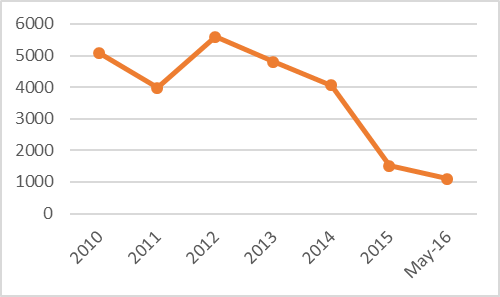
1. أسفر الصراع عن نشوء أوضاع إنسانية مأساوية، إذ تزايدت أعداد القتلى والجرحى من المدنيين بأنحاء البلد، وتفاقم تدهور الخدمات العامة. وكان اليمن يعاني بالفعل، منذ ما قبل عام 2014، من تحديات جمة على عدة جبهات—من ارتفاع معدلات النمو السكاني، والخلل الخطير بين المناطق الحضرية والريفية، وتفشي الفقر، والجمود الاقتصادي. وفضلاً عن ذلك كله فإن الصراع الدائر يفاقم بشدة من تدهور الأوضاع الإنسانية الصعبة بالفعل. وفي مايو 2015، وضعت الأمم المتحدة اليمن على أعلى درجات الضائقة الإنسانية. ووفقاً لما ذكرته وكالات الأمم المتحدة فقد خلف الصراع، في المدة ما بين مارس 2015 وفبراير 2016، أكثر من 7600 قتيل، بينهم 3000 مدني، فضلاً عن جرح 6000 آخرين. ويعيش نحو نصف سكان اليمن البالغ تعدادهم حوالي 26.8 مليون نسمة في مناطق متضررة بشكل مباشر من الصراع. ويؤثر النقص الحاد في الأمن الغذائي على 7.6 مليون شخص، ويُقدَر عدد من يعانون من سوء التغذية بنحو مليوني شخص، من بينهم 1.3 مليون طفل، يعاني 320000 منهم من حالات سوء تغذية حادة. وتقف الخدمات الأساسية بمختلف أنحاء البلد على حافة الانهيار. ويحول النقص المزمن في الأدوية، وعدم دفع الرواتب، وما يتصل بالصراع من دمار، دون حصول 14 مليون يمني، بينهم 8.3 مليون طفل، على خدمات الرعاية الصحية. كما خرج أكثر من 1.8 مليون طفل آخرين من المدارس منذ بدء الصراع، ليصل بذلك إجمالي عدد الأطفال المحرومين من الدراسة إلى أكثر من 3 ملايين. ومازال أكثر من 1600 مدرسة مغلقة سواء بسبب انعدام الأمن، أو ما لحق بها من ضرر مادي، أو لاستخدامها كملاجئ للنازحين. وتأثر تقديم المعونة لليمن بالعنف الدائر والمخاوف الأمنية.
2. أدى النزوح القسري إلى نشوء أوجه ضعف دائمة واعتماد على المعونات بين نسبة كبيرة من السكان. ووفق ما ذكرته الوكالة الدولية للهجرة[[8]](#footnote-8) ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية[[9]](#footnote-9)، فقد اضطر نحو 2.8 مليون يمني للنزوح القسري داخلياً تاركين منازلهم وفر عدد إضافي منهم يُقدَر بنحو 121000 شخص إلى جيبوتي[[10]](#footnote-10) وإثيوبيا والصومال والسودان حيث مكثوا. وعلى مر الأشهر الستة الماضية، عاد ما يُقدَر بنحو 300000 شخص من النازحين داخلياً إلى عدن، ولو أن الكثيرين منهم ظلوا يعانون من نفس ما كانوا يعانون منه من حاجة وحرمان وهم بالمنفى. ويُعد حجم الاحتياجات الإنسانية الأساسية هائلا بين المضيفين، والعائدين، والنازحين داخلياً على حد سواء،[[11]](#footnote-11) ولو أن النازحين داخلياً في اليمن يعانون من أشد النقص في الخدمات علاوة على ما يعانونه من تشريد اجتماعي، وصدمة، وعزلة.[[12]](#footnote-12) وتمثل آفاق حماية الأسر التي تعولها النساء، والتي تمثل 52 في المائة من مجتمع النازحين، تحدياً شديداً بوجه خاص.[[13]](#footnote-13) ويتهدد الأطفال المشردين ممن هم في سن المدرسة خطر أشد يتمثل في الحرمان من التعليم. ويواجه الصبية خطرا أعلى يتمثل في تجنيدهم على أيدي الجماعات المتطرفة، في حين يتمثل الخطر الأشد على البنات في منعهن من الدراسة. ويقدر شركاء التنمية عدد الأطفال في سن الدراسة من بين النازحين داخلياً في اليمن بنحو 416000، في حين لا يُعرف عدد المعلمين المشردين.
3. تسبب الصراع والعنف على مر الأشهر الثمانية عشر الأخيرة في وقوع تأثير خطير على النسيج الاجتماعي في اليمن، مما أدى إلى تفاقم الانقسامات السياسية والطائفية والإقليمية، وأضفى عليها الطابع العسكري، بطريقة تجعل من المصالحة أمراً أشد تحدياً.ويلقي الصراع بضغط إضافي على ما تبقى من خيوط قليلة من وحدة البلد؛ حيث يجري تبادل تعبيرات الكراهية والاتهامات بين الفصائل كافة، وهو الأمر الذي لم يكن ليتخيله أحد قبل بضع سنوات. ولا تؤدي الخسائر البشرية واعتقالات النشطاء والشخصيات السياسية إلى تصاعد الانقسام السياسي فحسب بل والانقسام القبلي أيضاً.
4. تلقي كل تلك العوامل بمزيد من الضغوط على مؤشرات المساواة بين الجنسين في البلاد، وهي مؤشرات كانت تُعد بالفعل من بين الأسوأ في العالم. وخلُص تقرير المساواة بين الجنسين 2014[[14]](#footnote-14) إلى أن اليمن حقق تقدماً هاماً في تضييق فجوات رئيسية بين الجنسين. لكن تحديات ضخمة كثيرة مازالت قائمة، ومنها: وجود فوارق ملموسة بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالمدارس والتحصيل العلمي، وكثرة الاحتياجات اللازمة لصحة الأطفال والصحة الإنجابية، وعدم وجود حد قانوني أدنى لسن زواج البنات، ووجود قيود قانونية على انتقال النساء واتخاذهن القرار، ووجود عوائق تحول دون مشاركة المرأة في قوة العمل وفي الحياة السياسية، وقلة الفرص المتاحة أمامها لإبداء رأيها، أو العمل بأجر، أو القيام بأنشطة ريادة الأعمال. وهذه الفجوات الصارخة في المساواة بين الجنسين تتأثر بالأعراف المحافظة الصارمة وتتحدد في سياقها. وثمة دلائل على أن الصراع قد أثر هو الآخر بشدة على وضع النساء خاصةً. فعلى سبيل المثال عاد زواج الأطفال ليرتفع من جديد، ويقدر صندوق الأمم المتحدة للسكان أن ما يصل إلى ألف امرأة حامل قد يتوفين أو يواجهن مضاعفات تهدد حياتهن أثناء الوضع خلال الأشهر المقبلة بسبب ضعف الخدمات ونقص عدد العاملين الطبيين المؤهلين.
5. ازدادت معدلات الفقر سوءاً بدرجة كبيرة بعد نشوب الصراع، وهي التي كانت مرتفعة بالفعل قبل نشوبه. ويظهر تحليل أولي لبيانات مسح ميزانية الأسرة 2014 أن الاضطرابات الاقتصادية والسياسية في اليمن، حتى من قبل اندلاع الصراع المسلح الدائر، قد أدت إلى زيادة حادة في نسبة الفقر. وكان مستوى الفقر يشهد بالفعل توجهاً متصاعداً بين عامي 2005 و2014، لكن الوضع تدهور بشدة كما يبدو، وبشكل يثير الانزعاج، في عام 2015. وتظهر عمليات المحاكاة الأولية لآثار الصراع الدائر أن معدل تفشي الفقر ربما يكون قد تضاعف على المستوى الوطني ككل (من 34.1 في المائة عام 2014 إلى 62 في المائة عام 2015).[[15]](#footnote-15) ويشير ذلك إلى حدوث تدهور مفزع في الأساس المعيشي باليمن. وفي حين شعر الجميع، في كل مكان، بالتأثير السلبي للصراع، فقد كانت المراكز الحضرية الرئيسية، مثل عدن وتعز وصنعاء، هي الأشد معاناة وخسارة من حيث ضياع الرفاه.
6. وكان للصراع أثره السلبي الشديد أيضاً على الأوضاع المعيشية للغالبية العظمى من اليمنيين بالمناطق الريفية.ويعيش نحو 70 في المائة من اليمنيين في مناطق ريفية، ويعتمد أكثر من 50 في المائة من القوى العاملة على الزراعة وما يتصل بها من أنشطة في كسب أرزاقهم. ويُقدَر مجموع ما يتصل بالصراع من خسائر وأضرار على الزراعة، ومصائد الأسماك، والماشية، بما يصل إلى نحو 3 مليارات دولار.[[16]](#footnote-16) وذلك بسبب نقص الكهرباء، والمياه الجارية، ومدخلات الإنتاج، والقدرة على الوصول للأسواق، وانهيار السلاسل اللوجستية. وتُقدَر الخسارة في فرص العمل بما يصل إلى 50 في المائة بتلك القطاعات. وانخفض التوظيف بالقطاع الخاص بشكل عام بنحو 12 في المائة في عام 2015،[[17]](#footnote-17) وهو ما يُتوقع أن يكون قد ازداد سوءاً منذ ذلك الحين. ومما يزيد من قسوة الأوضاع المعيشية باليمن التأثير المزدوج لتوقف برنامج التحويلات النقدية في عام 2015 والانخفاض الكبير في برامج مساندة سبل كسب الرزق الممولة من الخارج من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة.

السياق الاقتصادي

الشكل 3: احتياطيات البنك المركزي اليمني

(مليون دولار أمريكي)

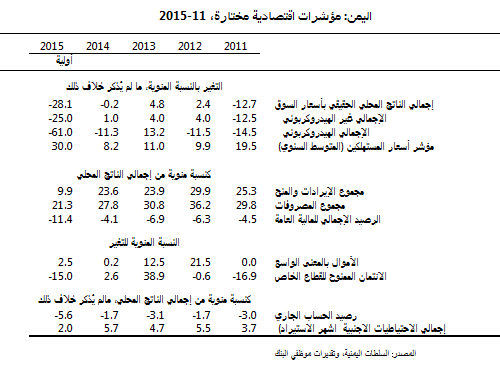
(الموجود من الاحتياطيات بحلول نهاية السنة)

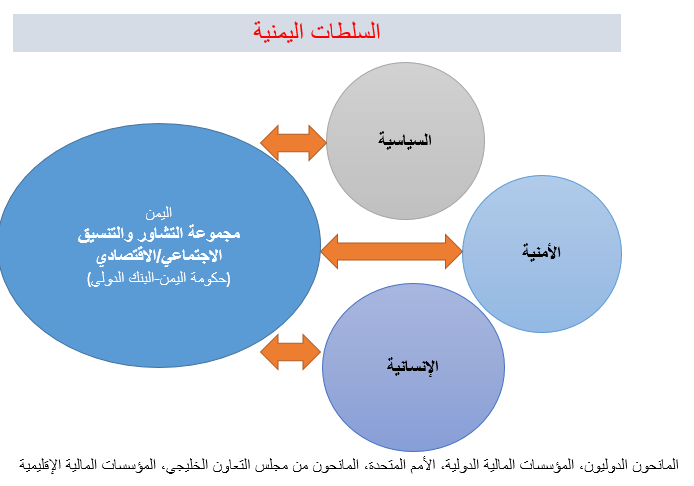


المصدر: البنك المركزي اليمني وصندوق النقد الدولي.

1. في ظل هشاشة البيئة السياسية والأمنية والاجتماعية، تتصاعد حدة الضائقة الاقتصادية، مع ازدياد ضعف المؤسسات الرسمية واستنزاف الموارد المالية. وكان التأثير الاقتصادي للأزمة مدمراً لليمن، وهو ما فاقم من حدة تدهور الأداء الاقتصادي الذي كان متدهوراً بالفعل من قبل نشوب الصراع. وفي عام 2015، انكمش الاقتصاد بنحو 28 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، في حين قفز التضخم إلى ما يُقدَر بنحو 30 في المائة. وأدى الضغط المالي على الموازنة العامة إلى انخفاض حاد في المصروفات (من نحو 28 في المائة من إجمالي الناتج المحلي إلى 21 في المائة عام 2015) في حين واجهت الإيرادات صدمة أقوى (من حوالي 24 في المائة م إجمالي الناتج المحلي إلى 10 في المائة خلال هذين العامين، على الترتيب). ولم تكن الموارد المالية المتاحة في عام 2015 تسمح إلا بتمويل الرواتب الأساسية للموظفين الحكوميين ومدفوعات الفائدة المتزايدة؛ وتأجلت الاستثمارات العامة في قطاعات بالغة الأهمية مثل الصحة والتعليم وغيرهما من برامج السياسات الإنمائية. ومع ذلك فقد ارتفع عجز الموازنة إلى 11.4 في المائة عام 2015، تم تمويله بواسطة البنك المركزي اليمني وبنوك تجارية من خلال إصدار أذون خزانة.
2. وكانت الآثار على الصعيد الخارجي أكثر سوءاً.فقد كانت صناعة المواد الهيدروكربونية (النفط والغاز) توفر عادةً نحو 50 إلى 60 في المائة من إيرادات الموازنة وما يتراوح بين 80 و90 في المائة من عائدات التصدير، على الرغم من أن نصيب تلك الصناعة من إجمالي الناتج المحلي كان في تراجع تدريجي منذ سنوات حتى أنها لم تكن تسهم إلا بنسبة 9 في المائة فقط من إجمالي الناتج المحلي لليمن في عام 2014.[[18]](#footnote-18) غير أنه عندما توقف إنتاج النفط والغاز (وما يتصل بهما من صادرات) في الربع الثاني من عام 2015، ضاع أهم مصادر البلاد من النقد الأجنبي. ومما فاقم أكثر من الضغوط الخارجية ما حدث بشكل متزامن من انخفاض حاد في التحويلات الرسمية مع قيام شراكة دوفيل بتحويل مساندتها إلى المساعدات الإنسانية التي كان اليمن في أمسّ الحاجة إليها. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من هبوط الواردات بنسبة 30 في المائة والتقنين الكبير للواردات المميزة (التي أصبحت تقتصر اليوم على بعض الواردات الغذائية المختارة ذات الأولوية)، صار حجم الاحتياطيات حالياً يغطي أقل من شهرين فقط من الواردات[[19]](#footnote-19)، ولا يزال حجمها آخذا في الانخفاض. ويلقي ما نجم عن ذلك من القلق بشأن آفاق المستقبل بضغوط على الريال اليمني، وهو ما أظهره خفض قيمة الريال في مارس 2016 من 214 إلى 250 ريالاً للدولار الواحد، مما يزيد من شدة الضغوط الواقعة على الأسعار، ولاسيما أسعار المواد الغذائية. وكذلك تقوضت بدرجة متزايدة الثقة في أداء النظام المالي لوظائفه، مما يؤثر سلباً في الأدوات التقليدية لتمويل التجارة مثل خطابات الائتمان. وبالنظر إلى اعتماد اليمن الشديد بالفعل على الواردات، بما فيها الواردات من الغذاء والدواء والوقود، فقد أدت الحاجة إلى إطعام النازحين داخلياً إلى زيادة الضغط الواقع على النظام المالي. لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول 1 والمرفق 1.

الجدول 1. الجمهورية اليمنية: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2011-2015



1. تأثر بالمثل كثيراً القطاع الخاص اليمني. وكان مناخ الاستثمار في اليمن يعاني بالفعل من صعوبة بالغة قبل نشوب الصراع، وهو ما يعوق النمو الشامل للجميع وتحسين القدرة التنافسية، وذلك بسبب نقاط الضعف المعقدة في نظام الحوكمة، فضلاً عن سياسات أسعار الصرف التي كانت تحابي الواردات الرخيصة. غير أن مناخ الأعمال أصبح منذ نشوب الصراع أكثر صعوبة، مع تقييد القدرة على الوصول لأسواق المدخلات (كالطاقة والأيدي العاملة والسلع الوسيطة والخدمات) وتدهور الأسواق المالية وأسواق الصادرات. ووفق ما ورد بتقييم أُجري في عام 2015،[[20]](#footnote-20) فقد علّق أكثر من ربع الشركات أعماله، وبينها 35 في المائة من شركات قطاع الخدمات، و29 في المائة من المشاريع الصناعية، و20 في المائة من الشركات التجارية. ونتيجةً لذلك تفاقمت مستويات البطالة المرتفعة أصلاً، وزادت تكاليف أنشطة الأعمال، وتراجعت العائدات وتضاءلت القاعدة الاستهلاكية، وهاجرت نسبة كبيرة من رؤوس أموال القطاع الخاص إلى الخارج. وظلت الشركات الباقية تعاني من تدهور الوضع الأمني. وصارت العمليات التجارية هي الأخرى أكثر صعوبة، مما أثر سلباً على أسعار السلع الغذائية الأساسية والأدوية المستوردة. ولا يزال قطاع المصارف اليمني الصغير الحجم (16 بنكاً) يعمل بصورة جزئية، ويركز على التعاملات الاستهلاكية الصغيرة واستيراد السلع الأساسية ذات الأهمية الحيوية. وعلى الرغم من أن بعض الآليات اللازمة للتعاملات المالية من اليمن وإليه ما زالت متاحة، فقد وقعت تحت ضغوط في الآونة الأخيرة آليات تمويل التجارة المنتظمة. وفي الواقع، صار شراء الأوراق الحكومية عنصراً رئيسياً لقدرة البنوك التجارية على البقاء اقتصادياً.
2. تأثرت البنية التحتية هي الأخرى سلباً.وكان اليمن، قبل عام 2014، يعاني بالفعل من تحديات كبيرة على جبهتي البنية التحتية وتقديم الخدمات. فعلى سبيل المثال لم يكن سوى 56 في المائة فقط من سكان المناطق الحضرية متصلين بشبكات المياه،[[21]](#footnote-21) في مقابل 96 في المائة في المتوسط في باقي بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما أن اليمن من أقل بلدان المنطقة انتشارا للكهرباء، حيث كانت نسبة القادرين على الحصول على الكهرباء من مختلف مصادرها لا تتجاوز 55 في المائة قبل نشوب الصراع. وبلغ متوسط استهلاك الفرد للكهرباء 243 كيلووات/ساعة فقط في عام 2013، أي قرابة سدس متوسط النسبة السائدة بالمنطقة. وأدى الصراع إلى تفاقم النوعية السيئة للبنية التحتية والقدرة على الحصول على الخدمات الأساسية. ويبلغ متوسط القدرة الحالية على إمداد الجمهور بالطاقة الكهربائية ما بين 200 و250 ميجاوات، وهي الطاقة التي تخدم بشكل متقطع مدينتي عدن والمكلا وحدهما،[[22]](#footnote-22) في حين تفتقر بقية أنحاء البلد، بما فيها العاصمة صنعاء، إلى القدرة على الحصول على أي مصادر للطاقة وتعتمد على مصادر كهرباء فردية (كالمولدات الصغيرة أو ألواح الطاقة الشمسية). كما تفاقمت بشدة أيضاً نقاط الضعف القديمة في قطاع المياه والصرف الصحي. ويُقدَر عدد اليمنيين الذين يفتقرون إلى القدرة على الحصول على مياه شرب آمنة أو صرف صحي بحوالي 10 ملايين شخص. وكذلك عانت بشدة أيضاً سلاسل قيمة ما بعد الحصاد الخاصة بمنتجات الزراعة والماشية وصيد الأسماك، فضلاً عن صادرات بعض السلع الأساسية، مما أسفر عن خسائر في دخل الكثيرين من سكان الريف اليمني. وتفاقم بشدة كذلك النقص المزمن في المساكن باليمن من جراء تدمير أو تهدم الكثير من الوحدات السكنية.
3. التقييم الديناميكي للأضرار والاحتياجات**: يعمل البنك الدولي، بالتعاون الوثيق مع الفرق اليمنية المناظرة، على وضع تقييم ديناميكي للأضرار والاحتياجات. واعتماداً على منهجية تستند في المقام الأول على استقاء المعلومات عن بعد بالاستعانة بصور الأقمار الصناعية وتحليل ما يُكتب على وسائل التواصل الاجتماعي وبمساندة من الوزارات الفنية المعنية والمؤسسات المحلية في اليمن، أتاح تقييم قاده البنك على مستوى المدن وضع صورة معبرة عما لحق بالبنية التحتية من أضرار وما أصاب تقديم الخدمات العامة من توقف على مستوى ستة قطاعات (الصحة، والتعليم، والطاقة، والمياه والصرف الصحي، والنقل، والإسكان) في أربع مدن (صنعاء، وعدن، وتعز، وزنجبار). وتتركز معظم الأضرار في قطاع الإسكان الذي عانى كثيراً من جراء الصراع الدائر. وتم في الآونة الأخيرة دمج هذا التقييم الذي أُجري على مستوى المدن في تقرير تقييم ديناميكي أولي شاركت فيه وكالات متعددة وتم إعداده بالاشتراك مع الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والبنك الإسلامي للتنمية، بالاستعانة كذلك بالمعلومات الواردة من الهيئات الحكومية. ويغطي هذا التقييم الديناميكي متعدد الوكالات قطاعات إضافية، حيث شمل تقييمات أولية أخرى للأضرار أجراها العديد من وكالات الأمم المتحدة (مثل قطاعي الزراعة والحماية الاجتماعية) والبنك الإسلامي للتنمية (كالصناعة، على سبيل المثال). ويقدر هذا التقييم على أساس أولي ما لحق بالبنية التحتية من أضرار وخسائر اقتصادية تتصل بالصراع بنحو 19 مليار دولار. وهذه التقديرات تظل جزئية وأولية وتحتاج إلى إعادة تقييم فيما بعد انتهاء الصراع.**
4. أدى تغير المناخ إلى حدوث انخفاض ملموس في منسوب الأمطار التي تهطل على اليمن، وتتصل ندرة المياه اتصالاً لا ينفصم بنمط نظام الإدارة العامة فيما مضى. وزاد ذلك، بالترافق مع ارتفاع معدلات الزيادة السكانية - حيث تضاعف تقريباً عدد السكان منذ أوائل الثمانينات – والتوسع الحضري السريع، وزيادة إنتاج القات، من الطلب المفرط على إمدادات المياه الطبيعية باليمن، الأمر الذي جعل اليمن واحدا من أشد بلدان العالم معاناة من الإجهاد المائي. وتتعرض احتياطيات المياه الجوفية، التي تمد بعض المدن الكبرى، بما فيها صنعاء، لخطر الاستنزاف التام في غضون أقل من 20 سنة. وقد أدى الإلحاح على جني العائدات على الأمد القصير إلى حدوث إفراط في الاستغلال بمستويات مستحيلة الاستدامة. وخلال العقود الثلاثة الماضية، لم يبذل جهد كبير لتنظيم استخراج المياه الجوفية، وأدى توزيع الأراضي غير العادل بدرجة بالغة إلى جعل القضايا التي تتصل بحيازة الأرض أمراً مثيراً لخلافات شديدة. وبلغ معامل جيني فيما يتصل بملكية الأرض حوالي 0.73 (على أساس قيمة الأرض)، وهو ما يعكس قلة عدد السكان الذين يملكون أو يسيطرون على نسبة كبيرة بدرجة لا تتناسب مع عددهم من مساحة الأرض.
5. استجابة مجموعة البنك الدولي لتغير السياق
6. استند البرنامج الانتقالي للاستقرار والتنمية (TPSD) 2012-2014 إلى مذكرة استراتيجية مؤقتة وضعتها المؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية معا للسنة المالية 2013-2014. ففي أعقاب أزمة عام 2011، ساندت مجموعة البنك الدولي الجهد الدولي الضخم لمساندة وضع مذكرة استراتيجية مؤقتة لمدة ثلاث سنوات (12-2014)، والتي شملت خطة استثمارية بلغ حجمها الكلي 20 مليار دولار. وجاءت مذكرة الاستراتيجية المؤقتة متوافقة مع أولويات البرنامج الانتقالي للاستقرار والتنمية وشملت تصوراً لضخ مساعدات مالية لليمن يبلغ إجماليها 400 مليون دولار، مع التركيز على تحقيق استقرار فوري للاقتصاد الكلي من خلال منحة تعاف طارئة كبيرة الحجم لتمويل التحويلات النقدية في إطار عمل صندوق الرعاية الاجتماعية. كما قدمت المجموعة أيضاً المساندة لبرامج الصحة، والنقل، وشبكة الأمان الاجتماعي. ووصلت معدلات الصرف من محفظة البنك خلال مدة تنفيذ مذكرة الاستراتيجية المؤقتة إلى 30 في المائة، نتيجةً لما أبدته العملية الطارئة من أداء قوي، علاوة على مشاريع الصندوق الاجتماعي للتنمية والأشغال العامة كثيفة العمالة. وفيما يتعلق بالمساعدة الفنية، قامت المجموعة بإدارة صندوق استئماني استراتيجي متعدد المانحين قدم المساندة في تنفيذ إطار المساءلة المتبادلة اليمني من خلال المكتب التنفيذي. وساعد ذلك في ضخ خبرات وطنية وإقليمية عالية المستوى من أجل بناء قدرات المؤسسات الحكومية، وأفاد كآلية لرصد تعهدات المانحين البالغ حجمها 8 مليارات دولار فضلاً عن الالتزامات الحكومية. غير أن القدرة الاستيعابية لمثل هذا الحجم غير المسبوق من المعونات ظلت ضعيفة ولم تستطع جهود تنفيذ خطط التنمية أو مشاريعها تلبية الاحتياجات أو التوقعات. وكان من الاستثناءات الجديرة بالملاحظة مساعدة ميزان المدفوعات التي قدمتها المملكة العربية السعودية (نحو مليار دولار)، والتي مثلت نحو نصف ما تم صرفه من المساعدات كلها.
7. فيما يتعلق بحوار إصلاح السياسات، لعبت المجموعة دوراً واضحاً ورائداً من خلال ما تم إنشاؤه من هياكل الحوار. وشاركت مجموعة البنك الدولي في رئاسة حوار مع اليمن بشأن الإصلاحات الاقتصادية ذات الأولوية؛ وشاركت مع منسق الأمم المتحدة المقيم في رئاسة حوار مع مجتمع المانحين الدولي بشأن تنسيق جهود مساندة الفترة الانتقالية؛ وقدمت مساعدات فنية في توقيت محكم من أجل بناء القدرات الحكومية سواء بالعمل من خلال، أو المشاركة في رئاسة، اللجنة الاقتصادية المشكلة ضمن المنتدى السياسي والأمني لهيكل التنسيق الخاص بمجموعة أصدقاء اليمن وذلك من أجل التأكد من الربط بين العمليات السياسية والاقتصادية وتنفيذها. وقدمت المجموعة أيضاً مساندة سياسات ومساعدات فنية رفيعة المستوى لمؤتمر الحوار الوطني من خلال المساعدات الفنية البرامجية غير المشتملة على قروض لمبادرة اللامركزية والإدارة العامة المحلية باليمن، ولاسيما المساعدات الفنية المُقدَمة لمجموعات العمل الثلاث الأكثر أهمية لمؤتمر الحوار الوطني، والمعنية بما يلي: (أ) هيكل الدولة، (ب) التنمية المستدامة، و (ج) نظام الإدارة العامة. غير أن هشاشة العملية الانتقالية لم تتح لعملية الإصلاح التقدم إلى ما يتجاوز مرحلة التخطيط. وتغلب تدهور الوضع السياسي والأمني على العملية الانتقالية برمتها.

الشكل 4. هيكل التنسيق الخاص بمجموعة أصدقاء اليمن

1. تم تصميم معظم البرامج أو إعادة هيكلتها--بالتعاون الوثيق مع الشركاء المعنيين—بحيث تكون أكثر قدرة على الصمود في وجه نقاط الضعف التي يعاني منها اليمن. فعلى سبيل المثال، تم تنسيق التمويل الإضافي للصندوق الاجتماعي للتنمية بشكل وثيق مع مجموعة شركاء الصندوق[[23]](#footnote-23) وتم تصميمه من أجل التعجيل بتوفير الوظائف التي تركز على الشباب، وذلك من خلال مشروع الأشغال العامة كثيفة العمالة الذي اختُبر جيداً. وتم تصميم مشروع الإنعاش والتوظيف التجريبي الرائد لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة خصيصاً بغية الحد من مخاطر فشل التنفيذ نتيجةً لأي عوامل خارجية. وصُمم التمويل الإضافي لمشروع الأشغال العامة كثيفة العمالة بحيث يكفل الاستمرار في نشر المساواة بين الجنسين ومشاركة المواطنين. واجتذبت مساندته لموارد الرزق التي تتسم بالمرونة إزاء الصراع شركاء إنمائيين آخرين ساهموا في مضاعفة موارد المؤسسة الدولية للتنمية المخصصة للمشروع إلى أكثر من مثليها. وحقق مشروع الزراعة البعلية والثروة الحيوانية ومشروع إدارة موارد المصائد السمكية والحفاظ عليها نواتج هامة فيما يتعلق بترتيبات الإدارة العامة ومجموعات منتجي المزارع. وتم تنسيق الإجراءات التدخلية التعليمية بشكل وثيق فيما بين اليمن، وشركاء التنمية والمؤسسة الدولية للتنمية.[[24]](#footnote-24) وقامت المؤسسة وثلاثة آخرون من المشاركين في التمويل، ووكالات الأمم المتحدة، فضلاً عن اليمن، بتجميع تمويلها في سلة مشتركة واحدة. وفي أعقاب وقف صرف المبالغ المخصصة في مارس 2015، عمل فريق البنك المعني بالصحة مع شركاء التنمية ووكالات الأمم المتحدة من أجل الاستمرار في تقديم الأدوية والتطعيمات الأساسية لبعض المناطق التي يستهدفها مشروع مكافحة البلهارسيا تبعاً للوضع الأمني (لمزيد من التفاصيل، انظر الفقرة 27). وبالمثل، في مجال التعليم، استمرت الشراكة مع اليونيسيف/الشراكة العالمية من أجل التعليم في تنفيذ مشروع المعلمات بالمناطق الريفية وبرامج الكتب المدرسية.

الإطار 2. مساندة مؤسسات خدمات الضمان الاجتماعي

|  |
| --- |
| ساعدت المساندة القوية التي قدمها البنك وغيره من الشركاء للمؤسسات المحلية، مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة، في بناء جزر للتميز في التقديم الفعال للخدمات على المستوى المحلي.ويقوم البنك وغيره من وكالات التنمية الإقليمية والثنائية والدولية بتمويل مساندة الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة منذ بدء عمل كلٍ منهما في عام 1996. وحتى تاريخه، قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بصرف ما يقرب من 1.67 مليار دولار في مشروعات في أكثر من 13000 قرية و3700 حي من أحياء المدن بالمناطق الأشد فقراً بمحافظات الجمهورية اليمنية الإحدى والعشرين. وفي المدة من 1996 وحتى 2015، نفذ برنامج الأشغال العامة 5،149 مشروعاً في نحو 11200 قرية و1300 حي من أحياء المدن بمبلغ إجمالي يُقدَر بنحو 648 مليون دولار، مما عاد بالنفع على حوالي 18.9 مليون شخص بأنحاء البلاد. وكانت أبرز استثمارات الصندوق الاجتماعي للتنمية في مجالات التعليم، والمياه، والطرق، والنقد في مقابل العمل، والزراعة، وتنمية منشآت الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر، في حين كانت أعلى استثمارات برنامج الأشغال العامة في التعليم، وتوفير مياه الري، والطرق المحلية، وتوليد الدخل المحلي. وانتهج تقديم تلك الخدمات مفاهيم التنمية القائمة على أساس المجتمع وتمكن من استعادة آليات مساعدة النفس التاريخية بالجمهورية اليمنية. وخلقت تلك المشاريع على مر السنين فرصاً للتوظيف واكتساب الدخل وأصول اقتصادية للملايين من أشد السكان فقراً باليمن. ووفر الصندوق الاجتماعي للتنمية ما يُقدَر بنحو 70 مليون شخص/يوم من العمل. ووفر برنامج الأشغال العامة وظائف مؤقتة لحوالي 31.2 شخص/يوم من العمل، وهو ما تطلب تخصيص ما لا يقل عن 30 في المائة من التكلفة الإجمالية لأي مشروع للأجور والرواتب. ويتمتع الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة بالقدرة على إحداث أثر كبير على الاقتصاد اليمني، وبوجه خاص على حياة الفئات الأشد حرماناً، فضلاً عن استعادة تماسك النسيج الاجتماعي ومبادرات بناء السلام القائمة التي تقودها المجتمعات المحلية استناداً إلى ما أنشأه الصندوق والبرنامج من شبكات اجتماعية على المستوى الوطني خلال العقدين الأخيرين من الزمن. |

1. من أجل التعجيل بتقديم مساندة البنك، كانت كافة المساهمات المتاحة لليمن من مخصصات العملية السابعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية مدفوعةً مقدماً. وكان تقييم مدى استدامة ديون اليمن في الماضي قد تم على أساس تقدير مخاطر معتدلة لارتفاع أعباء الدين. وتأهل اليمن نتيجة لهذا التقييم للحصول على 50 في المائة من مخصصات العملية السابعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية كمنح و50 في المائة بالشروط الائتمانية للمؤسسة. وبغية التعجيل بتقديم المساندة في أعقاب أزمة عام 2011، قام البنك بدفع كافة موارد المنح المتاحة بشكل مسبق. ونتيجةً لذلك، وبدءاً من السنة المالية 2015، كان ما تبقى من مخصصات اليمن من موارد العملية السابعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية متاحاً فقط بالشروط الائتمانية للتعهدات الجديدة. غير أن ما تسبب فيه الصراع الدائر من آثار اقتصادية سلبية أدى إلى إعادة النظر في تقييم مخاطر ديون اليمن ليشير الآن إلى أنه معرض لمخاطر مرتفعة فيما يتعلق بارتفاع أعباء الدين. ومستقبلاً، سيسمح إعادة التقييم المذكور لمخاطر ديون اليمن بالحصول على موارد المؤسسة الدولية للتنمية بشروط المنح اعتبارا من السنة المالية 2017.
2. على الرغم من كافة الجهود المبذولة لجعل المحفظة المالية أكثر قدرة على الصمود، تقرر في 11 مارس 2015 إيقاف صرف أي مبالغ بموجب برنامج مجموعة البنك الدولي. فقد دفع التدهور الحاد للأزمة والوضع الأمني على أرض الواقع بالمجموعة لأن تقرر تفعيل منشور سياسة العمليات رقم 7.30 (الخاص بسياسة البنك فيما يتعلق بالتعامل مع حكومات الأمر الواقع)، وأجرت التقييم اللازم في أوائل مارس 2015. وفي 11 مارس 2015 أوقف البنك صرف أي مبالغ في إطار المشاريع التي تمولها المؤسسة الدولية للتنمية وأنشطة الصناديق الاستئمانية التي تنفذها الجهة المتلقية، وذلك بعدما خلُص التقييم إلى أنه لن يكون بمقدور البنك أن يشرف بالشكل الملائم على عملياته، أو القيام بالإجراءات الائتمانية الواجبة، وأنه لن يكون باستطاعة اليمن والجهات المنفذة للمشاريع المعنية أن يلبي الالتزامات المنصوص عليها في تلك المشاريع. وسبق هذه الخطوة اتخاذ قرار في يناير 2015 بتعليق كافة البعثات إلى الجمهورية اليمنية وإغلاق مكتب مجموعة البنك الدولي في صنعاء في 28 فبراير 2015. وفي 26 مارس قامت المجموعة بإجلاء كافة موظفيها من الجمهورية اليمنية إلى القاهرة وعمان. [[25]](#footnote-25)
3. منذ تاريخ التعليق، واصلت المجموعة العمل مع الجهات المعنية والشركاء من اليمنيين من أجل التجاوب مع الوضع سريع التطور والتدهور. وفي ديسمبر 2015، وبالنظر إلى الاحتياجات الصحية بالغة الأهمية على أرض الواقع، قام البنك -على أساس استثنائي- برفع تعليق الصرف عن اثنين من المشاريع الصحية، وهما مشروع مكافحة البلهارسيا ومشروع الصحة والسكان، وذلك بغية السماح لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة بتوريد وتوزيع الأدوية والإمدادات الطبية الضرورية، وما يتصل بذلك من أنشطة. وتقوم منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) بتنفيذ هذين المشروعين. وباستثناء هاتين العمليتين، ما زال تعليق الصرف من باقي محفظة البنك سارياً.[[26]](#footnote-26) وقام المجتمع الدولي بتحويل مساعداته لليمن إلى المساعدة الإنسانية المباشرة.وقد تجاوز طول الصراع حتى أكثر السناريوهات تشاؤما، مما زاد بشدة من حجم الاحتياجات الطارئة اللازمة لقسم كبير من سكان اليمن.وفي مواجهة ذلك، تقوم الأمم المتحدة حالياً بالتركيز أكثر في مساعداتها على تقديم المعونة الإنسانية الطارئة لفئات كبيرة من اليمنيين في ظل الظروف الأشد صعوبة.

ج) الدروس المستفادة من استعراض الإنجاز والتعلم للسنوات المالية 10-2016 [[27]](#footnote-27)

تشجيع الصمود من خلال تدعيم مؤسسات الضمان الاجتماعي

1. يبدو جلياً من التجربة الحديثة لليمن أن مؤسسات الاحتواء الاجتماعي تستمر، حتى في أوقات الصراع، في تقديم خدماتها، ولاسيما للفقراء.وتظهر الدروس المستفادة من البلدان التي مرت بصراعات أن الاعتماد على آليات الصمود والتعافي المحلية الموجودة على أرض الواقع يمكن أن يعود بالنفع من خلال الإسهام في العودة لتقديم الخدمات والتوسع فيها، فضلاً عن قيامها بدور منصة الانطلاق لبرامج إعادة الهيكلة الأوسع نطاقاً، حيث تظل السبيل الأكثر فعالية وكفاءة لتقديم الخدمات.وقد أدركت مجموعة البنك من خلال مشاركاتها السابقة مع اليمن أهمية الاحتواء الاجتماعي في كافة عناصرها. غير أنه نظراً لضعف القدرات وأهمية الاستمرار في تقديم الخدمات، فإن المساعدة في تطوير قدرة المؤسسات العامة على المرونة والصمود تُعد أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على تقديم الخدمات. وهذا يعني أنه يجب استمرار مساندة البنك في تعزيز المؤسسات الاحتواء الاجتماعي —مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة.
2. استمر الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة، وإلى حد ما صندوق الرعاية الاجتماعية، في الوصول إلى المستفيدين باليمن وتقديم نتائج جيدة حتى أثناء الصراع.وكان من أبرز سمات عمل تلك الجهات الاستفادة من جماعات المستخدمين على مستوى المجتمعات المحلية التخطيط والإدارة والإشراف. وبرهنت تلك السُبل المحلية اللامركزية على قدرتها على الصمود في وجه الصدمات. ويرجع نجاح تلك المؤسسات في المقام الأول إلى استقلالها النسبي وأنظمة الشفافية، والمساءلة، والحكم الرشيد التي تنظم عملها.
3. تحتاج مساندة وتنمية هذه القدرة على الصمود لدى المؤسسات العامة في مختلف القطاعات—سواء في صنع قرارات الاقتصاد الكلي، أم النقل، أم ممارسة أنشطة الأعمال، أم تقديم الخدمات العامة، وغيرها—إلى انتباه إضافي في برمجة مشاركات البنك مستقبلاً. ويمكن تعزيز ذلك من خلال الاستماع لصوت المواطنين ومشاركتهم. *ومن خلال تعاونه مع الحكومة اليمنية وغيرها من الشركاء، استطاع البنك أيضاً أن يشارك في رسم الطريق قدما أثناء الاعداد لمرحلة ما بعد الصراع من أجل تفادي مواطن العثرة في إعادة بناء نفس المؤسسات والإجراءات المؤسسية القديمة التي فشلت فيما مضى.*

تدعيم الشراكات الإنمائية

1. يُعد دور البنك في توفير منتدى لتنسيق مساهمات الجهات المانحة أمراً بالغ الأهمية ينبغي الاستمرار في متابعته.ويرى النظراء اليمنيون وغيرهم من شركاء التنمية في مشاركة مجموعة البنك في أي قطاع بعينه طريقة فعالة لتدعيم القدرة التنفيذية الكلية في ذلك القطاع. وهكذا كان الحال بشكل خاص خلال عقدين من المشاريع التي نفذها الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة، حيث ساعدت مشاركة البنك في تعبئة مساهمات الجهات المانحة وتسهيل تنفيذ تعهداتها. وفي قطاعات أخرى كالنقل مثلاً، لعب البنك كذلك دوراً محفزاً في تعبئة التمويل على نطاق واسع لمشروع عدن-تعز-صنعاء-صعدة، وهو الأمر الذي أتاح أمام المملكة العربية السعودية فرصة المشاركة في تقديم تمويل كبير. وأحرز برنامج الطرق الريفية، الذي بدأ بمساندة من البنك في عام 2001، نجاحاً في اجتذاب العديد من الجهات المانحة.[[28]](#footnote-28) وفي قطاع التعليم، يتقدم التنسيق بين الجهات المانحة على امتداد القطاع بأسره بشكل جيد. وبالمثل، فقد استفادت مشاركة البنك طويلة الأمد في مجال الموارد المائية، ومياه الشرب والصرف الصحي، وإدارة المياه، من التعاون الوثيق مع كبار الشركاء الآخرين، مما كفل التنسيق النشط، والاتساق في النُهُج وفي بعث الرسائل، وفي تعظيم النجاح في بناء القدرات التنفيذية، وفي حشد التمويل. ويستفاد حالياً من كل تلك الشراكات في سياق جهود تقييم الأضرار والاحتياجات وحشد الإمكانيات لمتابعة الحوار والمساندة المنسَقة من أجل إعادة البناء والتعافي في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وستكون إقامة شراكة أقوى مع الشركاء الإقليميين بمجلس التعاون الخليجي أمراً بالغ الأهمية لمساعدة اليمن في استيعاب البرنامج الكبير لإعادة البناء والتعافي في مرحلة ما بعد الصراع.
2. لابد من تعزيز شراكات التنمية طوال مدة التنفيذ. وقد يسمح التعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة—مثلما كانت الحال مع اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية مما سمح للبنك برفع إيقاف الصرف عن اثنين من المشاريع الصحية التي يمولها البنك حتى في خضم الصراع—بتقديم خدمات أساسية هامة. ومنذ رفع الإيقاف عن المشروعين الصحيين، ساند مشروع الصحة والسكان تطعيم أكثر من مليون طفل ضد شلل الأطفال بالمناطق التي يستهدفها المشروع. وفي إطار مشروع مكافحة البلهارسيا، تم الانتهاء من الحملة العاشرة لتوزيع الطعوم، وعولج 360000 طفل من البلهارسيا. وتنعقد النية على تكرار التجربة الناجحة لتنفيذ الأنشطة من خلال وكالات الأمم المتحدة في إطار المشروع الطارئ المقترح للتصدي للأزمات. وسيتم تنفيذ العملية المقترحة بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالاشتراك مع الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة، وسيساند جهود توليد الدخل وتقديم الخدمات بالغة الأهمية لفئات الشعب الأكثر حرماناً والمشردين داخلياً، مع التركيز بوجه خاص على النساء والشباب. ومن المرجح أن يستمر مستقبلاً ارتفاع مخاطر الهشاشة والمخاطر الأمنية باليمن، ويمكن لتصميم المشاريع بالقطاعات الاجتماعية الأكثر أهمية أن يتوقع الترتيبات الخاصة اللازمة لاستيعاب تنفيذ البرامج المعنية من خلال وكالات الأمم المتحدة الملائمة، أو غيرها من الآليات.

تعميم الحلول المبتكرة للتعافي وإعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع

1. تعكس برامج البنك وتجاربه بالفعل التصميم المبتكر والحلول التنفيذية. وبعض تلك الحلول، كآليات رصد الأطراف الثالثة، موجود بالفعل في بعض المشاريع. ويمكن التوسع في هذه الحلول من أجل إيجاد إشراف تنفيذي ملائم، بالنظر إلى أن بواعث القلق الأمنية ستستمر على الأرجح في الحد من قدرة موظفي البنك على الوصول لمواقع المشاريع عند اتخاذ قرار برفع إيقاف الصرف. وبالمثل، وحتى مع إيلاء أهمية كبيرة للاستماع لصوت المواطنين ومشاركتهم في تصميم المشاريع التي يمولها البنك، فمن الممكن أيضاً التوسع في ذلك ليشمل التنفيذ بغية تعزيز الشفافية والمساءلة. وتُعد الاستعانة بالتواصل الاستراتيجي من أجل إشراك المستفيدين وإطلاعهم على مجريات الأمور وضمان الوفاء بالوعود أمراً بالغ الأهمية لاكتساب الثقة. وكذلك لابد من إمعان التفكير جيداً في اختيار التقنيات الملائمة لتدخلات البنك—مثل الألواح الشمسية التي تستخدمها الآن المنشآت الصحية أو تكنولوجيا الهواتف المحمولة—وذلك بغية تشجيع التدخلات التي تستطيع الحفاظ على الخدمات حتى أثناء الصراع وتعظيم المضاعفات المحلية. ولهذه النُهُج أهمية كبيرة بالنسبة لمعالجة الدوافع المحلية للصراع والهشاشة وتدعيم قدرة اليمن على المرونة والصمود.

ترشيد حافظة مشاريع مجموعة البنك الدولي

1. ينبغي للبنك اجتناب إغراء التوسع أكثر مما يجب والتركيز بدلاً من ذلك على الأولويات الإنمائية الرئيسية.فعلى مدى السنوات السبع الماضية، شملت محفظة المشاريع النشطة باليمن ما لا يقل عن 23 مشروعاً في الوقت نفسه، وبينها مشاريع لا تتجاوز تعهداتها 10 ملايين دولار. ويوحي ذلك بتفتت المحفظة لدرجة تتجاوز قدرات وموارد البنك اللازمة لمساندة التنفيذ، علاوة على التحديات أمام القيود على قدرات الوزارات المعنية ووحدات تنفيذ المشاريع. ولمعالجة ذلك لابد من ترشيد ودمج عدد من الإجراءات التدخلية. وهذا يتطلب جهداً منسقاً لجعل الإجراءات التدخلية انتقائية ومركزة على الأولويات الرئيسية.
2. ستظل مثل هذه الدروس المستفادة وغيرها تنشأ في ظل البيئة سريعة التطور. وهذا يتطلب اتباع نهج استراتيجي، وإن يكن مرناً، من جانب البنك وغيره من شركاء التنمية من أجل التصدي بشكل فعال لاحتياجات اليمن.

تجارب مؤسسة التمويل الدولية

1. تعكس التجربة الاستثمارية لمؤسسة التمويل الدولية في الجمهورية اليمنية أوجه عدم اليقين لدى القطاع الخاص بشكل عام.فقد ارتفع حجم استثمارات المؤسسة من 10 ملايين دولار في ثلاث شركات خلال السنة المالية 2005 إلى 85 مليون دولار في ست شركات في السنة المالية 2014. وشمل هذا التوسع خلال السنتين الماليتين 2010 و 2011 الإجراءات التدخلية مع بنك سبأ الإسلامي وإجراء تدخلي بشأن تمويل التجارة مع البنك المتحد في السنة المالية 2014. ولم يرق الأداء إلى مستوى التوقعات سوى في مشروع استثماري واحد، في حين صُنفت المشاريع الثلاثة الأخرى كأصول متعثرة حتى من قبل نشوب الصراع الحالي. غير أن أضخم هذه المشاريع المتعثرة، وهو شركة أسمنت اليمن العربية، تحسن أداؤه بدرجة ملحوظة في عامي 2014 و 2015. وتجري إعادة هيكلة تمويل مؤسسة التمويل الدولية لهذا المشروع وقد يعاد تصنيفه كمشروع تخلص من تعثره أو كقرض عامل (غير متعثر).
2. بالنظر إلى أوجه الهشاشة التي شهدتها السنوات القليلة الماضية، أبقت مؤسسة التمويل الدولية على مشاركتها في اليمن مركزة في المقام الأول على تقديم المساندة الاستشارية، مع الاستمرار في متابعة المحفظة الاستثمارية عن كثب. فأثناء سريان استراتيجية المساعدة ومذكرة الاستراتيجية المؤقتة السابقتين، كانت مشاركة مؤسسة التمويل الدولية باليمن تتم في المقام الأول من خلال ذراعها الاستشارية وتتركز على التدعيم المؤسسي وبناء قدرات القطاع الخاص للمساعدة في خلق المناخ الاستثماري والبيئة التشغيلية اللازمة لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وريادة الأعمال المحلية.[[29]](#footnote-29) وأحرزت المساندة الاستشارية لمؤسسة التمويل الدولية بالجمهورية اليمنية نجاحات خلال العقد الأخير من الزمن. وكان من بين تلك النجاحات: (أ) إدخال تحسينات على إجراءات تأسيس أنشطة الأعمال؛ (ب) حدوث زيادة ملموسة في أنشطة التدريب على مهارات العمل التي يوفرها برنامج التفوق لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة؛ (ج) إقرار البرلمان لقوانين استثمارية جديدة وقوانين تتعلق بضريبة الدخل كانت مثار خلاف؛ (د) تقديم يد المساعدة في إعداد وإقرار قانون جديد للتعدين ولائحته التنفيذية؛ (هـ) المساعدة في إعداد وإقرار قانون للإيجارات؛ و (و) مساندة مؤسسات التمويل الأصغر.وظلت مؤسسة التمويل الدولية (ولو عن بعد) مشاركةً مع بعض المتعاملين الرئيسيين، بما في ذلك مؤسسات التمويل الأصغر وعدد مختار من المتعاملين في مجال حوكمة الشركات. كما استطاعت المؤسسة أيضاً أن تحافظ على درجة ما من المشاركة في مجال تمويل المشاريع من خلال الإسهامات النقدية للمتعاملين.

د) برنامج المشاركة في اليمن

1. تُعد مشاركة مجموعة البنك الدولي باليمن أمراً بالغ الأهمية.فبالنظر إلى الوضع المتقلب بالبلد وارتفاع درجة الضبابية، يتعذر حالياً وضع إطار منتظم للشراكة في اليمن. لكن مذكرة المشاركة المرنة ذات الأفق القصير الأمد تُعد ملائمة بدرجة أكبر بكثير فيما يتعلق بتوجيه عمل مجموعة البنك أثناء الصراع. وفي ظل التحدي الذي تمثله استراتيجية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما يتعلق بالنظر في القيام بمجازفات مدروسة حينما يتسنى للنتائج أن تحقق أثراً هاماً على إحلال السلام والاستقرار، تهدف مذكرة المشاركة في اليمن إلى تحديد سبل مشاركة مجموعة البنك الدولي ومساندتها للجمهورية اليمنية أثناء الصراع الدائر، فضلاً عن الاستعداد لمرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وإدراكاً لدور تطوير القطاع الخاص في إحلال الاستقرار الوطني وتحقيق نمو متنوع بشكل جيد، فقد تم إعداد مذكرة المشاركة بشكل مشترك ما بين البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وتغطي المذكرة فترة أقصاها 24 شهراً.

الأهداف

1. تحدد مذكرة المشاركة أوجه إسهام مجموعة البنك في مساندة اليمن أثناء الصراع. وتتمثل أهداف المذكرة فيما يلي:
   1. **تقديم المساندة العاجلة للحفاظ على قدرات تقديم الخدمات المحلية بغية مساندة الأسر والمجتمعات المحلية المتضررة من الصراع. وسيتم ذلك بالشراكة التامة مع مؤسسات الأمم المتحدة.**
   2. **الاستعداد للتعافي وإعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع، مع إيلاء الاهتمام الواجب لبناء الدولة والمؤسسات وإرساء الأسس لإطار إنمائي أكثر شمولا ومرونة في المستقبل.**

المبادئ الإرشادية لمذكرة المشاركة مع اليمن

1. تتطلب أوضاع التشغيل الحالية باليمن إعادة النظر في النهج الاستراتيجي لمجموعة البنك الدولي.فمن شأن كلٍ من مساندة تقديم الخدمات أثناء الصراع، علاوة على القيام بالأعمال التحليلية في سياق الاستعداد لوضع برنامج مستقبلي للتعافي وإعادة البناء، أن يساعدا في إرساء الأسس لمعالجة مصادر الهشاشة الضاربة بجذورها في الأعماق (بما في ذلك نظام الوساطة والمحسوبية والافتقار إلى المساءلة) والتي سبق لها أن عرقلت فيما مضى الإصلاحات المتطلعة إلى التقدم. وستكون مجموعة البنك الدولي على أتم استعداد – في مرحلة ما بعد الصراع وإعادة البناء – لمساندة اليمن في وضع السياسات التي ترمي إلى اضطلاع الدولة بدور أقل تشويها ونشوء أسواق أقل احتكاراً ومؤسسات للدولة أكثر احتواء اجتماعيا (للجنسين والشباب على سبيل المثال)، وأخذ التباينات المكانية في الاعتبار فيما يتعلق بالقدرة على الوصول إلى الموارد التي تدفع للصراع. وسوف يُسترشَد بالمبادئ التالية في القيام بالأعمال التحضيرية لمرحلة ما بعد الصراع باليمن، وهي المبادئ التي يعكسها الشكل 5.

الشكل 5. المبادئ الإرشادية لمذكرة المشاركة مع اليمن



برنامج مذكرة المشاركة مع اليمن

1. يقترح برنامج المشاركة مع اليمن مجموعة من الأنشطة التشغيلية والأعمال التحليلية لمساندة اليمن أثناء الصراع والاستعداد لمرحلة ما بعد الصراع.والجدول 2 يلخص هذا البرنامج.

1. أثناء الصراع، تقترح مجموعة البنك الدولي الاستعانة بعملية طارئة للحفاظ على مؤسسات تقديم الخدمات المحلية ذات الأهمية البالغة، وتقديم المساندة العاجلة للفقراء والمحرومين من اليمنيين المتضررين من الصراع.ويجري رفع مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن إلى مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك من أجل الموافقة عليه، ومعه مذكرة المشاركة هذه. واستناداً إلى التجربة الناجحة المتمثلة في تنفيذ مشاريع المحفظة الصحية للبنك من خلال اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية، ستمول المنحة المقترحة، بما يعادل مبلغ 50 مليون دولار، لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإجراءات التدخلية الطارئة لتخفيف حدة آثار الصراع على رفاهة ومعيشة الأسر والمجتمعات المحلية المتضررة بالجمهورية اليمنية، مع التركيز بوجه خاص على النساء والشباب، واستعادة القدرات المحلية على تقديم الخدمات. وسوف تساعد العملية المقترحة على توفير فرص عمل قصيرة الأمد من خلال الأشغال كثيفة العمالة والشروع في استعادة سبل الرزق وتقديم الخدمات في مجالات المياه، والتغذية، والمدارس، والطرق على نطاق بسيط، ومرافق البنية التحتية الصغيرة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على ما هو قائم من قدرات تقديم الخدمات في إطار الصندوق الاجتماعي للتنمية (بما في ذلك تنمية منشآت الأعمال المتناهية الصغر والصغيرة) والجهات القائمة على تنفيذ برنامج الأشغال العامة. وسيقوم تخصيص تمويلات المشروع الطارئ على أساس مؤشر مركب للضائقة المالية يأخذ في الاعتبار عدد ومواقع تركز المشردين داخلياً الذين تشتد حاجتهم إلى المساعدة ودرجة انعدام الأمن الغذائي. وسوف تميل عملية التخصيص لما فيه مصلحة المناطق الأشد تضرراً من الصراع، مع أخذ أهمية التزام الحياد السياسي وحساسيات الصراع في الحسبان. وربما تتبع المشروع المقترح في المستقبل عمليات طارئة إضافية تبني على ما يتم اكتسابه من خبرات في العمل المشترك مع الشركاء الآخرين.
2. يجري أيضاً العمل على الحفاظ على قدرات تقديم الخدمات المحلية في مجالات الصحة والحماية الاجتماعية.وسوف يستمر تنفيذ المشروعين الجاريين في قطاع الصحة، وهما مشروع مكافحة البلهارسيا ومشروع الصحة والسكان، بواسطة منظمة الصحة العالمية واليونيسف. ومن المتوقع لهذين المشروعين أن يتيحا إيجاد سبل تنفيذ فعالة للتنسيق مع الممولين الآخرين (مثل التحالف العالمي لتوفير اللقاحات والتحصين) من أجل توسيع نطاق التغطية لتشمل اللقاحات والإمدادات الطبية ذات الأهمية البالغة لليمن باستخدام نموذج التواصل في تقديم الخدمات. وعلاوة على ذلك، يقوم البنك – تحت إشراف مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة – بتقديم المساعدة الفنية للأمم المتحدة وغيرها بغرض المساعدة في حشد المساندة لاحتمال استئناف برنامج التحويلات النقدية، الذي يتم تنفيذه من خلال صندوق الرعاية الاجتماعية.

الجدول 2. أنشطة مذكرة المشاركة مع اليمن للسنة المالية 17-2018

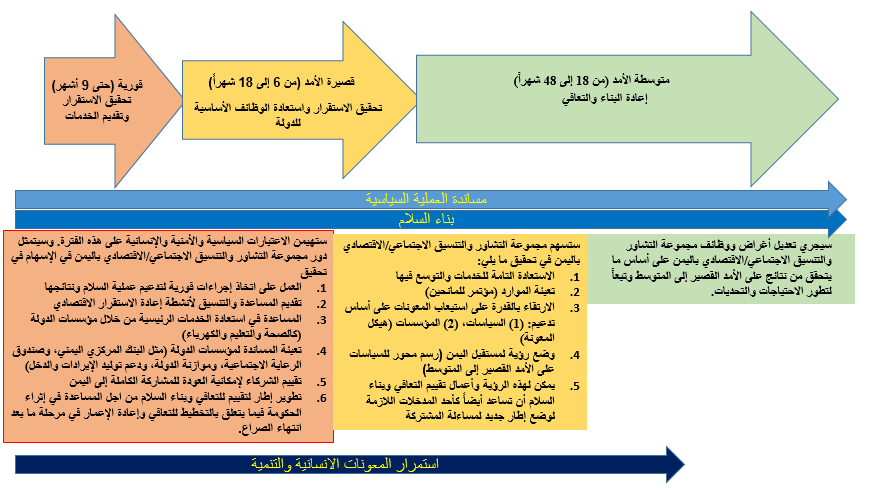
|  |  |
| --- | --- |
| أهداف المذكرة | الأنشطة |
| **الحفاظ على تقديم الخدمات المحلية لمساندة الأسر والمجتمعات المحلية المتضررة من الصراع** | **مشروع مكافحة البلهارسيا، 25 مليون دولار\*** |
| **مشروع الصحة والسكان، 35 مليون دولار\*\*** |
| **المشروع المقترح الطارئ للتصدي للأزمة، 50 مليون دولار** |
| **تقديم المساعدة الفنية لتحسين توجيه برامج صندوق الرعاية الاجتماعية** |
| **مؤسسة التمويل الدولية: مواصلة الحوار مع القطاع الخاص؛**  **الإدارة النشطة للمحفظة وتنمية أنشطة الأعمال من أجل مشاريع ما بعد الصراع**  **التصدي لأزمة تمويل التجارة** |
| **الاستعداد لمرحلة ما بعد انتهاء الصراع** | **الحوار مع الأمم المتحدة ومساندة المبعوث الخاص للمنظمة الدولية** |
| **الحوار مع السلطات اليمنية** |
| **استعراض الحافظة** |
| **مذكرات السياسات: اليمن – نحو تعاف في مرحلة ما بعد الصراع** |
| **رؤية اليمن** |
| **حزمة برامج تحفيز النمو** |
| **أعمال توظيف الشباب** |
| **مذكرات الفقر باليمن** |
| **فقر المياه/الصرف الصحي/النظافة** |
| **التقييم الديناميكي للأضرار والاحتياجات باليمن (المرحلة الثانية)** |
| **استعادة القدرة على الحصول على الطاقة والتوسع فيها** |
| **برنامج مؤسسة التمويل الدولية للخدمات الاستشارية: برنامج التمويل الأصغر، نظام حوكمة الشركات، واستكشاف بدائل تنمية منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة والبرامج التدريبية للتفوق في أنشطة الأعمال** |

\*الرفع الجزئي لإيقاف الصرف، 5.1 مليون دولار لم يتم صرفها حتى 19 يونيو 2016

\*\*الرفع الجزئي لإيقاف الصرف، 10.1 مليون دولار لم يتم صرفها حتى 19 يونيو 2016.

1. مازالت بعض أنشطة مؤسسة التمويل الدولية المتعلقة بالقطاع الخاص مستمرة رغم الصعوبات. فالصراع الدائر باليمن يلقي بضغوط لا تُصدَق على عاتق مؤسسات الأعمال بكافة أنواعها، وقد عانى الكثير منها أضراراً بالغة حتى أن مجرد بقائها معرض للخطر. ومع ذلك لا تزال مؤسسة التمويل الدولية تواصل مساندة منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، حيث تساعدها على تحسين قدراتها المصرفية والهيكلية على أساس الممارسات المقبولة لحوكمة الشركات. وبالمثل فإن مشروع مؤسسة التمويل الدولية الاستشاري للتمويل الأصغر مازال قيد التنفيذ على الرغم من استمرار الصراع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المؤسسة تواصل حوارها مع القطاع الخاص على جانب الطلب المتعلق بتحسين الحوكمة، وتقديم الخدمات، والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب، والقدرة التنافسية باليمن في مرحلة ما بعد الصراع. وأخيراً فإن المؤسسة تقوم مع البنك المركزي اليمني باستكشاف إمكانيات مساعدة القطاع الخاص في التعامل مع ما يعاني منه حالياً من قيود شديدة على تمويل التجارة والاستيراد.
2. ستواصل مجموعة البنك الدولي أعمالها التحليلية الرئيسية، وتتوسع فيها، للإعداد للتعافي وإعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع.وسوف تستمر المرحلة الثانية من التقييم الديناميكي للأضرار والاحتياجات من أجل توسعة قاعدة البيانات المتعلقة بالأضرار ذات الصلة بالصراع باليمن، ومن ثم مساندة الأساس المطلوب للتعجيل بإعداد تقييم أكثر تفصيلاً للتعافي وبناء السلام، وهو ما سيكون اليمن في حاجة إليه فور اقتراب الصراع من نهايته. كما سيتم أيضاً إكمال التحليل الجاري في مجالات الطاقة وقدرات الحكم المحلي. وقد أظهر استطلاع الرأي العام الذي تم إجراؤه بتكليف من البنك في إطار مشاورات وضع مذكرة المشاركة وجود إجماع على إعطاء الأولوية لاستعادة خدمات البنية التحتية الأساسية. وينبغي للعمل التحضيري في هذه المجالات أن يكون مدفوعاً بتحليلات سريعة ونشطة، بما في ذلك التقييم الديناميكي للأضرار والاحتياجات والأعمال التحليلية الرامية لمساندة أفكار **إعادة البناء بشكل أفضل من خلال انتهاج نماذج مبتكرة لأنشطة الأعمال وتحسين التكنولوجيا. وستتجه تلك الأعمال نحو نماذج اللامركزية في تقديم الخدمات مع التشديد على المؤسسات المحلية، علاوة على إعلاء صوت المجتمعات المحلية المستفيدة وإشراكها، وتحديد سبل البناء على القدرات القائمة بالفعل. وينبغي بوجه خاص أن تسعى عملية استعادة البنية التحتية والخدمات ذات الأهمية البالغة نحو الاستفادة من القدرات المؤسسية وقدرات التواصل الموجودة لدي جهات مثل برنامج الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية.**
3. ستركز أعمال البنك التحليلية أيضاً على أجندة العقد الاجتماعي باليمن في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.فمؤسسات الحكومة المركزية بالجمهورية اليمنية تحتاج إلى زيادة فعاليتها كي تقدم الخدمات اللازمة وتتيح تطوير أسواق تتمتع بالقدرة التنافسية. غير أن هذا سيتطلب وقتاً، ومثابرة، ومشاركة استراتيجية. وفي الوقت نفسه، فقد برهنت نماذج تقديم الخدمات على مستوى المحليات أو مستوى المجتمعات المحلية على قدرتها على الاستجابة والاستدامة، وهو ما يعزز بدوره من المرونة والصمود ويدعم جهود استعادة تماسك النسيج الاجتماعي. ومن هنا فإن تمكين المجتمعات المحلية وتدعيم مؤسسات الحكم المحلي من حيث المساءلة والقدرات والموارد يمثلان بعداً استراتيجياً لمشاركة مجموعة البنك في المستقبل، سواء من حيث التصدي للأزمات على الأمد القصير أم من حيث الإعداد لمرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وسيتم على الأمد القصير تشجيع ومساندة أجندة العقد الاجتماعي والحفاظ على قدرات تقديم الخدمات ذات الأهمية البالغة، ولاسيما من خلال العمليات الطارئة التي يمولها البنك.
4. في هذا السياق، يجري إعداد سلسلة من مذكرات السياسات بشأن السياسات والخطوات المؤسسية الهامة المطلوبة لسرعة استعادة المؤسسات وتقديم الخدمات بعد انتهاء الصراع.ويضطلع البنك بوضع مجموعة من مذكرات السياسات ذات التركيز على الأمد القصير إلى المتوسط (حتى 18 شهراً) بعنوان "اليمن - نحو التعافي في مرحلة ما بعد الصراع" وهو ما سيسهم في تحديد البدائل المتاحة لما يلي: (أ) استعادة المؤسسات الرئيسية لتقديم الخدمات وعودة الاقتصاد إلى القيام بوظائفه الأساسية، و (ب) الشروع في اتخاذ خطوات نحو تشكل مؤسسات تتسم بالاشتمال على الجميع لتساند الجمهورية اليمنية في الاستفادة من مواردها من أجل التنمية وتقليل مخاطر الصراع. وستطرح تلك المذكرات مقترحات عملية من أجل استقرار الاقتصاد وتقديم الخدمات؛ وتحديد الخطوات الأولى نحو بناء مؤسسات دولة أكثر اشتمالاً ومساءلة وشفافية، مع التركيز على مستوى المحليات، ونحو استعادة سبل اكتساب الدخل والرزق، فضلاً عن الخدمات الاجتماعية الأساسية.[[30]](#footnote-30) وأخيراً، فسوف تطرح تلك المذكرات أيضاً مقترحات لتدعيم التنسيق بين الجهات المانحة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع وتطوير نماذج إدارة وتنفيذ أكثر كفاءة للمشاريع. وسيكون من محاور التركيز الهامة لتلك المذكرات تقديم المشورة لا بشأن ما ينبغي عمله فحسب بل وبشأن كيفية عمله أيضاً.
5. تُعد الأعمال التحليلية الخاصة بتوظيف الشباب، بما في ذلك توظيف النساء، أمراً بالغ الأهمية للإعداد للتعافي المرجو في مرحلة ما بعد الصراع.فنسبة الذكور من الشباب العاطلين عن العمل تمثل عاملاً كبيراً من العوامل المسببة للصراع: فكلما ازدادت فرص العمل المتاحة أمامهم، قلت احتمالات جذبهم لحمل السلاح وإطالة أمد الصراع. وعلاوة على ذلك، فإن مشاريع خلق الوظائف تُعد من أكثر الوسائل فعالية لتحقيق الاستقرار بالمجتمعات المحلية والحفاظ على السلام فور انتهاء الصراع، علاوة على كسب الوقت حتى يستطيع القطاع الخاص النمو بما يكفي لكي يستوعب المعروض من الأيدي العاملة بأجور مستقرة تتفق وتوازنات السوق. وسيكون تحليل توظيف الشباب مهماً كذلك لاستكشاف إمكانيات توظيف الفتيات، وبوجه خاص بالنسبة للأسر التي يغيب عنها الذكور بسبب الصراع.
6. في إطار تحليل أوضاع الفقر، سيقوم البنك الدولي بتقييم الأوضاع المعيشية باليمن مع التركيز بوجه خاص على آثار الصراع على الدخل وأبعاد الفقر الأخرى التي لا تتصل بالدخل.وسيوفر مسح ميزانية الأسرة لعام 2014، الذي قامت الحكومة اليمنية بإجرائه بمساعدة من البنك الدولي وغيره من شركاء التنمية، مجموعة البيانات الأساسية لهذا التحليل. فنظراً لأن هذا المسح كان أول مسح شامل للأوضاع المعيشية يقوم اليمن بإجرائه خلال نحو عشر سنوات، فسوف يوفر تقييماً لاتجاهات الأوضاع المعيشية منذ عام 2005 وتأثير الاضطراب الاقتصادي والسياسي لتلك الفترة على الشعب اليمني. وعلاوة على ذلك، فسوف توفر البيانات أساساً جيداً أو مقياساً لتقييم التأثير المحتمل للصراع الجاري على أوضاع المعيشة، وذلك بالترافق مع غيره من مصادر البيانات التكميلية. ويُعد ذلك أمراً هاماً بوجه خاص لإعداد تقييم التعافي وبناء السلام وبرنامج التعافي وإعادة البناء. كما سيفحص أيضاً الاتجاهات ونقاط الاختناق التي تعوق مسيرة سد الفجوات الرئيسية في المساواة بين الجنسين. وسينتج العمل التحليلي سلسلة من المذكرات التي تتسم بالتركيز على موضوعات مختارة، خلافاً لتقييم الفقر الشامل. وتبعاً لذلك، فمن المخطط وضع المذكرات التالية خلال فترة مذكرة المشاركة: (1) نبذة عن الفقر وعدم المساواة؛ (2) تأثير الفقر على الصراع (عمليات محاكاة)؛ (3) نقاط الضعف والحماية الاجتماعية؛ (4) الهشاشة، والصراع، وانعدام الأمن الغذائي؛ و (5) المياه/الصرف الصحي والفقر. وكذلك تمثل التحليلات المتواصلة للفقر في قطاع الطاقة، وفي مجال المياه/الصرف الصحي، وأداء الحكم المحلي، جزءاً من الأعمال التحليلية المتعلقة بالتعافي في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.
7. ستواصل مؤسسة التمويل الدولية التركيز على أعمالها الاستشارية.فالمؤسسة مازالت مشاركة في المقام الأول من خلال ذراعها الاستشارية استناداً إلى خبراتها الإيجابية السابقة، مع قيامها باستكشاف فرص ضخ استثمارات مختارة في شركات محلية وأجنبية (وبوجه خاص استثمارات مجلس التعاون الخليجي أو الاستثمارات ما بين بلدان الجنوب، أو كلاهما) في أوضاع ما بعد انتهاء الصراع. وسوف تواصل المؤسسة تدعيم مؤسسات القطاع الخاص بتقديم التدريب للشركات في مجال الحوكمة، وبناء مهارات ريادة الأعمال، ولاسيما لدى النساء والشباب من خلال برامجها الخاصة بالتفوق في أنشطة الأعمال. وسيستمر العمل بالتعاون مع بنك الكريمي للتمويل الإسلامي الأصغر وبنك الأمل للتمويل الأصغر من خلال الحصول على المساندة من صندوق التحول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد بدأ هذا التعاون في عامي 2013 و 2014 على الترتيب، وذلك بغية تدعيم قدرات هاتين المؤسستين، وتنويع المعروض من المنتجات المصرفية (لتشمل أنشطة الأعمال الصغيرة والمتوسطة والإسكان)، وبناء إدارة قوية للمخاطر وأُطُر للحوكمة بغية السماح لهما بتوسعة نطاق القدرة على الحصول على التمويل بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة. وعلى جانب الاستثمار، ستواصل مؤسسة التمويل الدولية اتباع نهج مرن للمشاركة في الجمهورية اليمنية في بيئة ما بعد الصراع، مع الاستمرار في التركيز الحالي على إدارة المحافظ المالية ومساندة المتعاملين الذين يواجهون صعوبات بالنظر إلى البيئة التي تتسم بالتحدي. وليس للوكالة الدولية لضمان الاستثمار حالياً أي مشاريع أو التزامات باليمن. فبالنظر إلى دورها في تيسير الاستثمارات العابرة للحدود، وتركيزها الاستراتيجي على الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، وبالنظر إلى ما تلقاه من اهتمام المستثمرين المؤهلين، لم يكن باستطاعة الوكالة الاستفادة من صندوقها الخاص بالاقتصادات الهشة والمتأثرة بالصراعات في اليمن.
8. مازال التشاور مستمرا مع فريق النظراء اليمنيين بشأن وضع حافظة المشاريع. ويقوم البنك باستعراض الحافظة القائمة بغرض التأكد من أنها ستكون متجاوبة مع أولويات اليمن في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وقد بدأت مشاورات مع فريق النظراء اليمنيين، وسوف تشمل شركاء التنمية في حالات عمليات التمويل المشترك (المتوازية). وفور اكتمال هذه المشاورات، قد يؤدي استعراض الحافظة إلى إعادة هيكلة مشاريع، أو إلغائها، او إعادة تخصيص الأموال لتلبية احتياجات اليمن بشكل أفضل في مرحلة ما بعد الصراع.
9. استفاد تصميم مذكرة المشاركة مع اليمن من نتائج العديد من اللقاءات الدولية غير الرسمية بشأن أشكال التصدي الممكنة لهذه الأزمة الراهنة، وجرت سلسلة من المشاورات عبر الإنترنت لمساندة هذه المذكرة.فقد اتسمت المشاورات المنتظمة في اليمن بالصعوبة خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية. وشارك العديد من الأطراف المعنية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، بمن في ذلك المعنيون من الموظفين العموميين، والمؤسسات المحلية، والشباب، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، ومجتمع المانحين الدوليين، في مشاورات غير رسمية خلال السنة الماضية للمساهمة بالآراء، والسيناريوهات، والحلول الممكنة. وعلاوة على ذلك، فقد تم إجراء مشاورات عبر الإنترنت لمساندة مذكرة المشاركة. وكانت الاستجابة قوية ونشطة، إذ شارك قرابة 20000 من أصحاب الرأي الذين اختيروا من مختلف شرائح المجتمع المدني اليمني، بمن فيهم أساتذة الجامعات، والشباب، والناشطات، ومراكز البحوث والدراسات، ومنظمات المجتمع المدني، وأجهزة الإعلام. ومع أنه من الأفضل أن تكون المشاورات شخصية، إلا أن ذلك يُعد مستوى عالياً من التجاوب ويظهر أنه على الرغم من الوضع الأمني والافتقار إلى الخدمات الأساسية (بما فيها الافتقار للسلطة)، يظل من الممكن إجراء المشاورات بشكل أو بآخر. ويظهر التجاوب الأولي أن أكثرية كبيرة (9000 مستجيب) حددت البنية التحتية الأساسية (المياه والصرف الصحي، والكهرباء، والنقل) بوصفها أبرز الاحتياجات، متفوقة على مكافحة الفساد والتشجيع على المساءلة (4000)، والتعليم (2000)، والوظائف (160)، والصحة (116). وسوف تستمر المشاورات عبر الإنترنت. ويرى البنك أن يستمر في استعمال أداة المشاورات عبر شبكة الإنترنت طوال مدة مذكرة المشاركة لمواصلة التعرف على أصحاب الرأي من اليمنيين بشأن القضايا الهامة، كتوظيف الشباب على سبيل المثال.
10. يُعد العمل بالتعاون مع شركاء التنمية الآخرين أمراً بالغ الأهمية. ويجري بالفعل العمل مع النظراء اليمنيين وكافة الشركاء الإقليميين والدوليين على وضع الترتيبات المؤسسية وآليات التنسيق. وقد أقرت الحكومة اليمنية في الآونة الأخيرة إطاراً للإعمار والتنمية، وهي تحرص بشدة على إنشاء آليات فعالة للتنفيذ والتنسيق من أجل تحقيق التعافي. ومن أجل البدء في هذه العملية، قامت الحكومة ومجلس التعاون الخليجي وكبار شركاء التنمية بعقد ورشة عمل بشأن "أفضل الممارسات والدروس المستفادة من التجارب الدولية فيما يتعلق بالتعافي والإعمار" بالرياض في مارس 2016. وسيتبع هذه الورشة عقد لقاء يركز على الاحتياجات الخاصة باليمن فيما يتعلق بالتعافي في أواخر صيف 2016. وتم إنشاء مجموعة اجتماعية/اقتصادية للتشاور والتنسيق فيما يخص اليمن، وتضم هذه المجموعة كافة شركاء التنمية العاملين باليمن. ويتم الإقرار في كافة جهود التنسيق بالأهمية الخاصة لمجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بمساندة جهود التعافي على الأمد القصير، فضلاً عن تيسير تحقق التطلعات الإنمائية الأطول أمداً بما في ذلك دمج الجمهورية اليمنية بشكل أوثق في الاقتصاد الإقليمي. وسيستعين منتدى التنسيق والحوار بما لدى الجهات المانحة من خبرات ومعارف وقدرات وموارد من أجل مساندة جهود الحكومة للتعافي والإعمار في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع والإسهام في ترسيخ السلام.

الشكل 6. مجموعة التشاور والتنسيق الاجتماعي-الاقتصادي باليمن



1. فريق إعادة التواصل مع اليمن**. تكشف تجربة مجموعة البنك الدولي في مجال إعادة التواصل والمشاركة فيما بعد الصراعات على مدى السنوات العشر الماضية عن وجود تحد متكرر يتمثل في كيفية تأمين توافر الموارد في الوقت الملائم، وتشكل فريق متعدد الاختصاصات (التشغيلية - الائتمانية) عند الحاجة، وتأمين توافر التركيز المؤسسي والالتزام المطلوب "للعودة إلى الميدان" بشكل فعال. ولمواجهة هذا التحدي المؤسسي، تم تشكيل فريق متفرغ لإعادة التواصل مع اليمن ضمن هيكل مجموعة البنك الدولي كجزء من فريق عمل البنك الأوسع نطاقاً بالجمهورية اليمنية، ليقدم المشورة والخبرة اللازمة للمساعدة في التخطيط المستنير واتخاذ قرارات إعادة التواصل والمشاركة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع وقبل إحلال السلام. وتتمثل مهمة فريق إعادة التواصل في بلورة أفكار فريق مكتب اليمن ومساعدته في إضفاء المرونة والعجلة في كافة استعدادات إعادة التواصل، ومتابعة الأزمة الراهنة عن كثب والتصدي لها تبعاً لذلك. ويركز الفريق بشكل متزامن على ماذا؟، ولماذا؟، وكيف؟، أي على الأبعاد الثلاثة المتداخلة فيما بينها لعملية إعادة التواصل، وهي كما يلي: (أ) المدخلات التحليلية (مبررات الأولويات، أي لماذا؟)؛ (ب) أولويات العمل (ماذا؟)؛ و (ج) الحلول اللازمة إما للعمل عن بعد أو للعودة إلى العمل الميداني، من النواحي الأمنية واللوجستية وتلك المتعلقة بإدارة الموارد (كيف؟).**
2. فور أن يسمح حدوث انفراجة سياسية وأمنية في الجمهورية اليمنية بتحقيق تعاف كبير في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع واستتباب برنامج إعادة الإعمار، سيتم رفع استراتيجية جديدة إلى مجلس المديرين التنفيذيين. وسوف يتطلب الاستقرار والانتقال بنجاح إلى السلام مساندة استثنائية من المجتمع الدولي، بما فيه مجموعة البنك الدولي. ومن المتوقع أن تلعب مجموعة البنك دوراً بارزاً ورائداً في جهود التعافي. وفي ظل السعي لتسوية الصراع الدائر من خلال المفاوضات السلمية، تحتاج الجمهورية اليمنية إلى مساعدة ومشاركة مستمرة، مع أخذ احتياجات هذه البلد الهش الذي يمزقه الصراع في الاعتبار بشكل كامل.

المخاطر وتخفيف آثارها

1. يُعد تصنيف المخاطر الكلية لعودة مجموعة البنك الدولي للمشاركة باليمن مرتفعاً، لكن المشاركة الآن تساعد في الحفاظ على أهم المؤسسات المحلية وآليات تقديم الخدمات التي برهنت على قدرتها على المرونة والصمود وعلى تلبية الاحتياجات العاجلة ذات التأثير طويل الأمد على رأس المال البشري. ***.*** فمن شأن التقاعس أو الاستجابة المتأخرة كثيراً دون اللجوء إلى العمليات الطارئة، والاستمرار في تنفيذ المشاريع الصحية بالاشتراك مع الأمم المتحدة، وما تبقى من برنامج عمل مؤسسة التمويل الدولية، أن يكون أمراً عالي التكلفة من وجهة النظر المتعلقة بسمعة مجموعة البنك، أو وجهة النظر الاستراتيجية أو المؤسسية أو الإنمائية.أما التواصل أثناء مرحلة الصراع فيساعد في الحفاظ على القدرات المؤسسية ذات الأهمية البالغة ومساندة تقديم الخدمات للسكان المتضررين من الصراع، فضلاً عن قدرته على التعجيل بمساعدات مجموعة البنك في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وتقتصر المخاطر المذكورة أدناه على ما يُعد ذا أثر مباشر على برنامج عمل مجموعة البنك الدولي، لا على المخاطر العامة التي يمكن أن تؤثر في الوضع السياسي والمؤسسي، أو على تماسك النسيج الاجتماعي، أو على الاقتصاد. ويلخص الجدول 3 تلك المخاطر المحددة.

الجدول 3. جدول ملخص تصنيف المخاطر

|  |  |
| --- | --- |
| أداة تصنيف مخاطر العمليات النظامية | |
| فئة المخاطر | التصنيف |
| 1. المخاطر السياسية ومخاطر الحوكمة | مرتفعة |
| 2. مخاطر الاقتصاد الكلي | مرتفعة |
| 3. مخاطر الاستراتيجيات والسياسات القطاعية | مرتفعة |
| 4. مخاطر التصميم الفني للمشروع أو البرنامج | كبيرة |
| 5. مخاطر القدرات المؤسسية فيما يتعلق بالتنفيذ والاستدامة | كبيرة |
| 6. المخاطر المالية والتعاقدية | مرتفعة |
| 7. المخاطر البيئية والاجتماعية | مرتفعة |
| 8. المخاطر المتعلقة بالأطراف المعنية | مرتفعة |
| **9.** مخاطر أخرى (كالمخاطر الأمنية) | مرتفعة |
| المخاطر الكلية | مرتفعة |

1. المخاطر الأمنية والسياسية والمتعلقة بالإدارة العامة. ينبع التصنيف المرتفع للمخاطر من سياق الصراع الدائر باليمن. فالصراع يفرض تحديات أمنية كبيرة، مما يؤثر في برنامج مجموعة البنك الدولي. وهناك مفاوضات سلام تجري حالياً بالكويت تحت رعاية المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن، وسيكون التوصل إلى اتفاق سلام أمراً بالغ الأهمية للبدء في إعادة الاستقرار إلى اليمن والسير على طريق التعافي في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. إلا ان الصراع الدائر والمأزق السياسي زادا من ضعف المؤسسات التي كان أداؤها أصلاً يتسم بالسوء. وتقوضت قدراتها على اتخاذ القرارات بطريقة فعالة وشاملة للجميع ثم تنفيذ تلك القرارات، وهو ما يزيد من مخاطر الإدارة العامة. ولا تمتلك مجموعة البنك الدولي أدوات لمعالجة المخاطر الأمنية والسياسية الهائلة التي تتوقف إمكانية التخفيف من حدتها على قيام المجتمع الدولي بجهود منسقة تحت رعاية الأمم المتحدة. غير أن مشاركة مجموعة البنك في اليمن تساند مفاوضات الأمم المتحدة وما يتصل بها من مساندات دولية من خلال تقديم النصح المتواصل واتخاذ خطوات عملية منسقة (مثل تشكيل المجموعة الاجتماعية/الاقتصادية للتشاور والتنسيق باليمن) للاستنارة والقيادة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لعملية بناء السلام. وعلى الجانب المتعلق بالعمليات، يخفف من حدة المخاطر الأمنية والسياسية إيقاف عمليات الصرف بالنسبة للجزء الأكبر من حافظة المشاريع، وإغلاق مكتب اليمن في صنعاء، وإجلاء الموظفين. وما يتم الصرف عليه من العمليات التي يمولها البنك يجري من خلال وكالات الأمم المتحدة المعنية النشطة على الأرض، وتتركز بشكل مباشر على الحفاظ على قدرة المؤسسات المحلية الرئيسية على تقديم الخدمات للمجتمعات المحلية المتضررة من الصراع، بالاستعانة بشركاء تنفيذيين يتسمون بالحياد والموضوعية، وتطويع النُهُج المستندة إلى المجتمعات المحلية بحيث تلائم تقديم الخدمات وهو ما يقتضي اتخاذ إجراءات لتحقيق الشفافية والمساءلة الاجتماعية. ومن شأن ذلك أن يساعد في تخفيف حدة مخاطر الحوكمة الآن، كما سيساعد في صيانة القدرات المؤسسية الرئيسية المطلوبة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.
2. مخاطر الاقتصاد الكلي.كان التأثير الاقتصادي للأزمة مدمراً بالنسبة للجمهورية اليمنية، وهو ما فاقم من حدة تدهور الأداء الاقتصادي الذي كان متدهوراً بالفعل من قبل نشوب الصراع. فقد انكمش الاقتصاد في عام 2015 بنسبة تقارب 28 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وتسبب الصراع في حدوث مزيد من التراجع الاقتصادي في عام 2016. وأدت الضغوط المالية الناجمة عن ذلك إلى حدوث تعديل حاد بلغ نحو ثلث المصروفات في حين ظل عجز الموازنة يرتفع بالرغم من ذلك (11 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015). وارتفعت معدلات التضخم متأثرة بجهود البنك المركزي اليمني لتمويل العجز المتزايد، على ما تتسم به تلك الجهود من عدم الاستدامة، بالترافق مع التراجع الاقتصادي الحاد وتقلص الواردات نتيجةً لنقص النقد الأجنبي مع توقف الاقتصاد النفطي. وألقى ذلك بضغوط على قدرة البنك المركزي اليمني على القيام بدوره في تحقيق استقرار الاقتصاد. ومن الصعب على أي بلد أن يستوعب مثل هذه الصدمات السلبية الشديدة. ورغم استعانة البنك المركزي اليمني بما لديه من خبرات وقدرات سليمة في إدارة تلك الصدمات فإنه يواجه مهمة مستحيلة ما دامت تدفقات النقد الأجنبي لا تدعم موقف الاحتياطيات. ولو استمر حرمان البنك المركزي اليمني من آلياته اللازمة لتحقيق الاستقرار، سيكون اتخاذ مزيد من الخطوات نحو استعادة استقرار الاقتصاد الكلي أمراً أشد صعوبة. ومع أن تلك المخاطر ذات الصلة بالصراع لا يمكن تخفيفها من خلال هذه المشاركة، إلا أن مجموعة البنك الدولي تقدم يد المساعدة من خلال حوارها مع ممثلي اليمن، وكذلك مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة وغيرها من الشركاء، استكمالاً للحوار الذي يجريه صندوق البنك الدولي، وذلك بغية ترشيد بدائل السياسات الممكنة في هذا الوقت المتأزم، علاوة على العمل بشكل مبتكر مع الشركاء بشأن بدائل المساعدة.
3. *مخاطر الاستراتيجيات والسياسات القطاعية.**يشهد اليمن صراعاً ومن ثم فإن الاستراتيجيات والسياسات القطاعية الخاصة بالعديد من المجالات يتم وضعها وتنفيذها بطريقة تتسم بالتفتت.**وتتحدد إلى حد بعيد مخاطر الاستراتيجية القطاعية في مذكرة المشاركة القطرية على أساس ثلاثة مشاريع يمولها البنك؛ وهي المشروعان الجاريان في قطاع الصحة والعملية الطارئة المقترحة*.ويسير المشروعان الصحيان على خطا السياسات والأهداف القطاعية القائمة منذ زمن طويل، في حين يعتمد تصميم المشروع الطارئ على خبرات الأشغال كثيفة العمالة التم تم اختبارها جيداً، سواء بالجمهورية اليمنية أم على المستوى الدولي. وفي هذه الحالات الثلاثة، تمتلك وكالات الأمم المتحدة الثلاث المشاركة في التنفيذ (وهي اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) خبرات طويلة في العمل مع القطاعات ذات الصلة كما أنها على إلمام واسع بالسياسات القطاعية في اليمن. **كما أن الجهات التنفيذية المحلية المتعاقد معها (وهي وحدات توزيع الأدوية المعتمدة من وزارة الصحة العامة والسكان) والشركاء التنفيذيين المحليين (الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة) لديها سجل قديم يبعث على الرضا في تنفيذ السياسات، فضلاً عن استخدام النُهُج الشاملة النابعة من أسفل إلى أعلى.** وسيتم تخفيف حدة المخاطر أكثر من ذلك من خلال تنويع الإجراءات التدخلية والنماذج التنفيذية (كمشاركة المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، وأنشطة الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والمقاولين المتعاقدين).
4. *مخاطر القدرات المؤسسية فيما يتعلق بالتنفيذ والاستدامة والتصميم الفني*.كان ضعف بيئة الإدارة العامة والمساءلة الاجتماعية باليمن يؤثر في جودة الخدمات المقدَمة حتى فيما مضى. وازداد ضعف القدرات المؤسسية باليمن من جراء الصراع. ويستند جزئياً اختيار وكالات الأمم المتحدة لتنفيذ حافظة مشاريع مجموعة البنك الدولي الصحية، وكذلك المشروع الطارئ المقترح، إلى تاريخ الأمم المتحدة الطويل في مجال العمل بالجمهورية اليمنية، حيث تمتلك المنظمة الدولية سجلاً مشهوداً له في مجال تقديم الخدمات واستمرار التواجد النشط في البلد رغم الصراع. وتمتلك اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سجلاً طويلاً في مجال تحديد الأسر المستحقة للمساعدة في ظل الأوضاع المتأثرة بالصراعات من خلال الشراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات المجتمعية. كما أن التواجد الميداني الواسع لأجهزة الأمم المتحدة سيساعد أيضاً في الاستجابة للظروف المتغيرة وسرعة تلبية الاحتياجات الناشئة أو المتغيرة، وهو ما من شأنه أن يخفف من حدة مخاطر الوصول إلى تلك المجتمعات المحلية المحتاجة للمساعدة. كما أن الاستعانة بالخبرات الواسعة والمعايير الاحترافية للصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة في المساعدة في تقديم الخدمات الموجهة جيداً للمجتمعات المحلية بمختلف أنحاء البلد من شأنها كذلك أن تساعد كثيراً في التخفيف من حدة المخاطر التنفيذية. وسوف تساعد شراكاتهما المتنوعة مع العديد من قادة المجتمعات المحلية في ضمان حسن اختيار المؤهلين للحصول على المساعدة من المستفيدين والمجتمعات المحلية وضمان تلبية الخدمات المموَلة والمقدَمة للاحتياجات المحلية. كما أن النهج الذي يراعي اعتبارات المجتمع المحلي واستخدام التصاميم البسيطة والقياسية يتيحان أيضاً إيجاد إجراءات معقولة للتخفيف من حدة المخاطر. وفي ظل هذه الظروف، لا تتوافر الاستدامة ولا يمكن التخفيف من حدة مخاطرها.
5. المخاطر المالية والتعاقدية. تتم عمليات الصرف كلها من خلال وكالات الأمم المتحدة بطريقتين. فالمشروعان الصحيان القائمان يتصلان مباشرةً بمنظمة الصحة العالمية/اليونيسف لتنفيذ أنشطة المشروعين من خلال اتفاقيات المشروعين المبرمة بين وزارة الصحة العامة والسكان ومنظمة الصحة العالمية/اليونيسف بما يعكس نطاق تقديم الخدمات، والالتزامات العامة، ومتطلبات رفع التقارير، والبنود الخاصة بالشفافية فيما يتصل بحسابات منظمة الصحة/اليونيسف التي تخضع لمراجعات داخلية وخارجية بموجب لوائح وقواعد الأمم المتحدة المالية والتنظيمية. ويتبع المشروعان الصحيان السياسات والإجراءات المالية والتعاقدية المتعارف عليها للبنك الدولي، وتعتبر منظمة الصحة العالمية/اليونيسف جهة مقدمة للخدمات. ويقوم البنك بالصرف مباشرةً لمنظمة الصحة العالمية/اليونيسف من خلال ارتباطات خاصة. ويتم الإشراف والرصد من خلال استخدام آلية الرصد من الغير، ورفع تقارير مالية دورية وأخرى عن مدى ما تحقق من تقدم، فضلاً عن البيانات المالية السنوية المُدقَقة. وسوف تتبع العملية الطارئة المقترحة اتفاق المبادئ المالية والتعاقدية الذي تم إقراره بين مجموعة البنك الدولي والأمم المتحدة. وهذا الاتفاق يسمح للبنك بالاعتماد على اللوائح التنظيمية والقواعد والإجراءات والممارسات الإدارية الخاصة بالأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتصل بسياساتها المالية والتعاقدية. ويتضمن الاتفاق عدداً من الشروط والتفصيلية المالية والتعاقدية ورفع التقارير، ومنها: وضع آلية مشتركة لتسوية القضايا التي تستحق مزيداً من التدقيق، بما في ذلك الاحتيال والفساد؛ والقيام بالإجراءات التصحيحية الملائمة (بما فيها الحق في إيقاف أو إنهاء ما تبقى من عمليات الصرف)؛ والتحديد الواضح لتوزيع المسؤوليات فيما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

1. المخاطر البيئية والاجتماعية.لا يواجه المشروعان الصحيان الجاريان سوى مخاطر محدودة في هذا المجال. أما فيما يتعلق بالعملية الطارئة المقترحة، فإن اتفاق المبادئ المالية والتعاقدية يغطي الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية، وسيتم تطبيق آليات التنفيذ البيئية الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على هذه العملية. وهذه الخطوط الاسترشادية تتسق بشكل عام مع تلك الخاصة بالبنك. ومن شأنها أن تساعد في تخفيف حدة أي آثار سلبية محتملة، بيئية كانت أم اجتماعية، قد تنبع من اختيار وتنفيذ المشاريع الفرعية. وتشمل ترتيبات الرصد من الغير لهذه المشاريع رصد الإجراءات البيئية والاجتماعية الوقائية والمساعدة في ضمان الامتثال لها. وقد يؤدي سياق الصراع إلى خلق توترات اجتماعية أثناء تنفيذ المشروع، فيما يتعلق بترتيب أولويات المشاريع الفرعية، ومواقعها، واختيار المشاركين فيها. وسيتم إجراء مناقشات بين وكالات الأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين من أجل الاتفاق على ما يمكن اتخاذه من إجراءات لمعالجة تلك المخاطر. وسيتم تقنين ما يُتفق عليه من إجراءات كي تستطيع إدارة المشروع أن تضمن مشاركة المجتمعات المحلية، والمساءلة، والشفافية. وتنطبق الإجراءات الوقائية المتعارف عليها لمؤسسة التمويل الدولية على كافة استثمارات المؤسسة التي قد يتم التخطيط لها في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.
2. المخاطر المتعلقة بالأطراف المعنية.في زمن الصراعات يكون الوصول إلى الأطراف المعنية محدوداً، إن لم يكن متعذراً تماماً، وغالباً ما يكون على أساس التواصل عن بعد (كعملية التشاور عبر الإنترنت بشأن مذكرة المشاركة هذه على سبيل المثال). أما المشاورات الأوسع نطاقاً والمباشرة، حتى ولو أمكن الترتيب لمثل هذه المشاورات خارج البلد المعني، فإنها تخضع للتقسيمات التي خلقها الصراع. وقد حاولت مجموعة البنك الدولي التخفيف من حدة هذه المخاطر فيما يتعلق بمذكرة المشاركة باستخدام منتدى مفتوح سعياً إلى استطلاع آراء أصحاب المصلحة عبر شبكة الإنترنت. غير أن المشاورات عبر الإنترنت لا يمكنها أن تكون بديلاً للسعي إلى الحصول على مدخلات مباشرة من جانب الأطراف المعنية، كما لا يمكنها التعويض عن افتقاد المشاورات واسعة النطاق فيما بين الأجهزة الحكومية. وكذلك سيواجه العمل التحليلي المقرر إجراؤه هذه المخاطر المتعلقة بالأطراف المعنية. ويمكن للعمل في إطار شراكة وثيقة مع الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف الموجود ميدانيا أن يساعد في تخفيف حدة بعض هذه المخاطر، لكن هذا التخفيف سيكون محدوداً. غير أنه عند الموازنة ما بين البدائل المتاحة يتبين أن بديل التقاعس أو الاستجابة المتأخرة كثيراً يفوق بكثير القيمة المرتبطة بهذه المخاطر. وتنشأ المخاطر الأخرى لتنفيذ البرنامج عن إطالة أمد العجز عن دخول البلد أو العجز عن إقامة حوار مكثف وشامل مع السلطات والأطراف المعنية، وهو ما قد يؤثر سلباً على البرنامج مع مرور الوقت.

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **المرفق 1. الجمهورية اليمنية: المؤشرات الاقتصادية الأساسية** | | | | | | | |
|  | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |  | 2015 | |
|  |  |  |  |  |  |  | |
| **الدخل القومي والأسعار** | (نسبة التغير، مالم يُذكر خلاف ذلك) | | |  |  |  | |
| إجمالي الناتج المحلي الإسمي، أسعار السوق (مليار ريال يمني) | 6,480.5 | 6,785.8 | 8,462.7 | 9,289.3 |  | 7,572.8 | |
| النمو الحقيقي في إجمالي الناتج المحلي (في المائة) | -12.7 | 2.4 | 4.8 | -0.2 |  | -28.1 | |
| المواد الهيدروكربونية | -14.5 | -11.5 | 13.2 | -11.3 |  | -61.0 | |
| القطاعات غير الهيدروكربونية | -12.5 | 4.0 | 4.0 | 1.0 |  | -25.0 | |
| مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط الفترة) | 19.5 | 9.9 | 11.0 | 8.2 |  | 30.0 | |
| إنتاج الهيدروكربونات (ألف برميل في اليوم) | 364 | 322 | 365 | 324 |  | 126 | |
| النفط الخام | 197 | 155 | 175 | 156 |  | 59 | |
| الغاز الطبيعي المسال (بالمكافيء النفطي) | 167 | 167 | 190 | 167 |  | 67 | |
|  |  |  |  |  |  |  | |
| **مالية الحكومة المركزية** | كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) | | | |  |  | |
| الإيرادات والمنح | 25.3 | 29.9 | 23.9 | 23.6 |  | 9.9 | |
| نسبة إيرادات المواد الهيدروكربونية منها | 16.5 | 14.1 | 12.8 | 10.6 |  | 2.9 | |
| نسبة المنح منها | 1.2 | 6.1 | 0.9 | 2.7 |  | 0.0 | |
| المصروفات وصافي الإقراض | 29.8 | 36.2 | 30.8 | 27.8 |  | 21.3 | |
| المصروفات الجارية، ومنها: | 27.8 | 32.5 | 28.4 | 26.9 |  | 21.3 | |
| الأجور والرواتب | 10.0 | 11.1 | 10.2 | 10.1 |  | 11.0 | |
| الدعومات | 8.1 | 9.3 | 7.2 | 6.4 |  | 0.7 | |
| المصروفات الرأسمالية | 2.0 | 3.7 | 2.4 | 1.9 |  | 0.0 | |
| الرصيد الإجمالي للمالية العامة (شاملاً المنح) | -4.5 | -6.3 | -6.9 | -4.1 |  | -11.4 | |
| الرصيد الإجمالي للمالية العامة (مع استبعاد المنح) | -5.7 | -12.4 | -7.8 | -8.0 |  | -11.4 | |
| الرصيد الأولي غير النفطي للمالية العامة (النقد) | -16.7 | -15.0 | -14.3 | -10.4 |  | -8.3 | |
|  |  |  |  |  |  |  | |
| **القطاع الخارجي** | (مليون دولار، مالم يُذكر خلاف ذلك) | | | | | | |
| الصادرات، التسليم على ظهر السفينة | 8,662 | 7,349 | 7,639 | 7,906 |  | 2,941 | |
| حصة المواد الهيدروكربونية منها (النفط والغاز) | 7,731 | 6,332 | 6,537 | 6,774 |  | 2,440 | |
| حصة المواد غير الهيدروكربونية منها | 931 | 1,017 | 1,102 | 1,132 |  | 501 | |
| الواردات، التسليم على ظهر السفينة | -8,543 | -10,240 | -9,892 | -9,752 |  | -6,589 | |
| رصيد الحساب الجاري (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) | -3.0 | -1.7 | -3.1 | -1.7 |  | -5.6 | |
|  |  |  |  |  |  |  | |
| **الاحتياطيات** |  |  |  |  |  |  | |
| مجموع ما يمتلكه البنك المركزي من احتياطيات (مليار دولار في نهاية المدة) | 4.0 | 5.6 | 4.9 | 4.1 |  | 1.5 | |
| مجموع ما يمتلكه البنك المركزي من احتياطيات (أشهر الاستيراد) | 3.7 | 5.5 | 4.7 | 5.7 |  | 2.0 | |
|  |  |  |  |  |  |  | |
| **الدين الخارجي** |  |  |  |  |  |  | |
| الدين الخارجي (مليار ريال يمني) | 1,300 | 1,321 | 1,322 | 1,325 |  | 1,258 | |
| الدين الخارجي (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) | 19 | 17 | 15 | 14 |  | 16 | |
|  |  |  |  |  |  |  | |
| **سعر الصرف** |  |  |  |  |  |  | |
| سعر الصرف (مقابل الدولار، متوسط المدة) | 213.8 | 214.9 | 214.9 | 214.9 |  | 214.9 | |
|  |  |  |  |  |  |  | |
| **بنود الإشعار والتذكير** |  |  |  |  |  |  | |
| إجمالي الناتج المحلي الإسمي بمليارات الدولارات | 29.0 | 32.3 | 37.1 | 38.3 |  | 39.1 | |
|  | | | | | | |

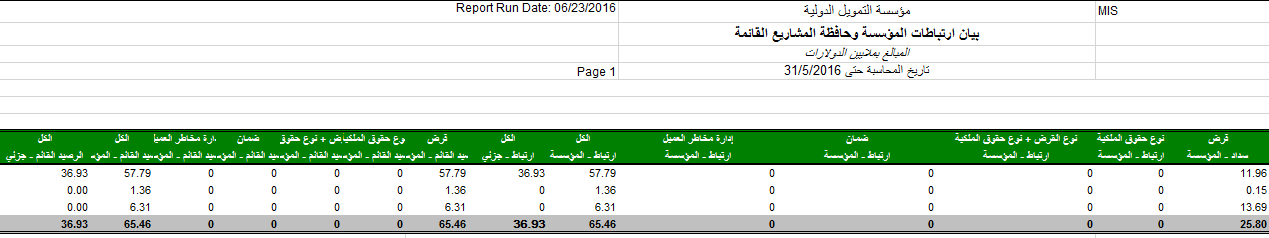
المصدر:وزارة المالية، البنك المركزي اليمني، صندوق النقد الدولي، وتقديرات موظفي البنك.

المرفق 2. حافظة مشاريع الجمهورية اليمنية (حتى 14 يونيو 2016)





المرفق 3. أنشطة مؤسسة التمويل الدولية



**الملحق 4: استعرا ض الإنجاز والتعلم**

**\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

**تاريخ أحدث استراتيجيات المساعدة ومذكرة الاستراتيجية المؤقتة**: 29 أبريل 2009 (استراتيجية المساعدة للسنوات المالية 2010-2013، التقرير رقم: 47562-YE) و1 أكتوبر 2012 (مذكرة الاستراتيجية المؤقتة للسنة المالية 2013-2014، التقرير رقم: 70943-YE)

**الفترة التي يغطيها الاستعراض**: السنوات المالية 2010-2015

**استعرا ض الإنجاز والتعلم:** إعداد جيدو رورانجوا (وحدة MNCA3)

**\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

**أولا: مقدمة**

1. يشكل استعراض الإنجاز والتعلم هذا (CLR) تقييما ذاتيا من مجموعة البنك الدولي (المجموعة) لاستراتيجية مساعدة اليمن وهي عمل مشترك للمؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية (السنوات المالية 2010-2013) ومذكرة الاستراتيجية المؤقتة (السنة المالية 2013-2014). فهذا الاستعراض (أ) يقيّم أداء استراتيجية المساعدة ومذكرة الاستراتيجية في تحقيق النتائج المتوقعة للمجموعة؛ (ب) يقيّم أداء المجموعة في تصميم وتنفيذ البرنامج؛ (ج) يناقش مواءمة البرنامج مع الهدفين الاستراتيجيين للمجموعة والمتمثلين في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك بطريقة مستدامة؛ و(د) يستخلص الدروس لإثراء نطاق وهيكل مذكرة مشاركة اليمن الجديدة. ويشمل التقييم أيضا فترة السنة المالية 2015-2016 المناظرة لتغطية مذكرة الاستراتيجية المؤقتة.
2. رفع البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية إلى مجلس المديرين التنفيذيين استراتيجية مساعدة مشتركة عن السنوات المالية 2009-2013. وكانت أهداف هذه الاستراتيجية تنتظم حول أربعة أهداف استراتيجية تتوافق توافقا وثيقا مع الخطة الثالثة للتنمية الوطنية من أجل الحد من الفقر وبرنامج الإصلاح. وتترابط مجالات التركيز في تلك الخطة، بحيث يعتمد التقدم المستدام في مجال واحد على التقدم في المجال الآخر، وهي تحديدا: (أ) المساعدة في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتنويعه؛ (ب) المساعدة على تعزيز الإدارة العامة؛ (ج) المساعدة في تعزيز التنمية الاجتماعية والبشرية؛ و(د) المساعدة في إدارة ندرة الموارد الطبيعية والمخاطر الطبيعية. وكان من المتوقع أن يدعم مبلغ تأشيري قدره حوالي 480 مليون دولار برنامج البنك في اليمن خلال فترة السنوات المالية 2010-2013.[[31]](#footnote-31)

1. وتعطّل تنفيذ استراتيجية المساعدة للسنوات 2010-2013 بسبب أحداث الربيع العربي في عام 2011. واندلعت اضطرابات شعبية في عام 2011، وأدت إلى توقف برنامج مجموعة البنك الدولي في اليمن، مع تعليق عمليات الصرف وإجلاء جميع الموظفين من صنعاء. ونتيجة لذلك، تأثر تنفيذ المشاريع التي يمولها البنك تأثرا سلبيا. وأسفر اتفاق توسط فيه مجلس التعاون الخليجي عن تشكيل حكومة مصالحة وطنية في ديسمبر عام 2011 وانتخاب رئيس انتقالي في فبراير 2012. ونظرا لحالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي خلال معظم عامي 2011 و2012 لم تُعدّ المجموعة تقريرا عن سير العمل أو تقرير الإنجاز للاستراتيجية. وبدلا من ذلك، قدم البنك ومؤسسة التمويل الدولية للمجلس مذكرة استراتيجية مؤقتة مشتركة في أكتوبر 2012، عرضا فيها برنامجا إرشاديا للمساندة للفترة من يناير 2013 إلى ديسمبر 2014. والهدف من هذه المذكرة كان مساعدة الحكومة على تحقيق نتائج ملموسة تساعد على استقرار العملية الانتقالية في المدى القصير، مع وضع الأساس لإصلاحات متوسطة الأجل ومنافع مستدامة على المدى البعيد. واقترحت المذكرة دعم هذه الأهداف الثلاثة عبر ثلاث ركائز استراتيجية هي: (أ) تحقيق مكاسب سريعة وحماية الفقراء؛ (ب) تعزيز النمو وتحسين الإدارة الاقتصادية؛ و(ج) تعزيز الإدارة العامة وتقديم الخدمات المحلية.

1. ويقيّم هذا الاستعراض ما تحقق من تقدم خلال فترتي استراتيجية المساعدة ومذكرة الاستراتيجية المؤقتة، لكنه يفعل ذلك من حيث النتائج التي تحددت في إطار نتائج مذكرة الاستراتيجية. ويستند الأساس المنطقي لهذا النهج على عاملين اثنين هما: (أ) أن ركائز مذكرة الاستراتيجية المؤقتة مستمدة إلى حد كبير من إطار نتائج استراتيجية المساعدة القائم لكن تم تحديثها لتعكس سياق التشغيل المعدّل، و(ب) أن الإجراءات التدخلية القطاعية المحددة بموجب إطار استراتيجية المساعدة ومذكرة الاستراتيجية كانت متشابهة إلى حد كبير، بالرغم من أن العديد من مؤشرات النتائج ذات الصلة حديثا قد أضيفت لتعديل البرنامج حسب أزمة عام 2011، حيث كان تركيز مذكرة الاستراتيجية هو الحفاظ على أداء المحفظة القائمة بدلا من بدء مشاريع جديدة خلال الفترة القصيرة لتنفيذ المذكرة (24 شهرا).
2. كان التقدم العام بطيئا في تحقيق أهداف استراتيجية المساعدة ومذكرة الاستراتيجية المؤقتة. فقد تزايدت التحديات التي تواجه حكومة اليمن بشكل كبير خلال فترتي استراتيجية المساعدة والمذكرة. وأدت الأزمة السياسية عام 2011 في اليمن إلى إصابة الحكومة اليمنية بالشلل لأكثر من ستة أشهر، وانتهى الأمر بنقل السلطة إلى حكومة انتقالية ضعيفة في أواخر عام 2011. ومنذ عام 2012، تواجه البلاد حالة من انعدام الأمن نتيجة للهجمات الإرهابية العرضية وتخريب البنية التحتية للنفط، وحركة الانفصال في الجنوب، والصراع المسلح منخفض المستوى مع الحوثيين في الشمال. وفي يونيو 2014، بدأ الصراع في الانتشار في معظم أنحاء اليمن، ومما زاد الأمر تعقيدا انبعاث تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وغيره من الجماعات الإسلامية المتطرفة، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية، وبخاصة في جنوب وشرق البلاد. في هذا السياق، تعذر تنفيذ الاستراتيجية/المذكرة. وعلى وجه الخصوص، وخلال السنوات الأربع الماضية، تم تعليق عمليات الصرف في إطار برنامج البنك مرتين، أحدثهما – والذي مازال قائما – استمر أكثر من عام. ومع ذلك، نجح تنفيذ الاستراتيجية/المذكرة في: (أ) تحقيق النتائج المقررة لتعزيز القدرة التنافسية في القطاعات الرئيسية؛ و(ب) تحقيق جزئي لعدد من النتائج المقررة الأخرى، بما في ذلك تحسين الخدمات الأساسية من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة، وتوسيع نطاق الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية من خلال صندوق الرعاية الاجتماعية، وزيادة القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية وتغير المناخ، وتعزيز الأسس التحليلية لصنع السياسات الاقتصادية، وتحسين القدرة على إدارة الشؤون المالية العامة بفعالية. ومع ذلك، وبسبب الوضع في البلاد، لم يتسن تحقيق عدد من النتائج المتوقعة، بما في ذلك تحسين البنية التحتية وتعزيز الخدمات المحلية، والإسراع في تنفيذ إصلاحات مكافحة الفساد. ويلخص المرفق 1 نتائج كل النتائج المقررة تحت كل ركيزة استراتيجية.

1. أداء مجموعة البنك الدولي. على الرغم من أن المجموعة أدركت الحاجة إلى التكيف مع الظروف المتغيرة في اليمن باعتماد ثلاثة مبادئ جديدة للمشاركة - تحقيق مكاسب سريعة عبر برنامج مذكرة الاستراتيجية المؤقتة، مع التركيز على الاحتواء الاجتماعي والشفافية – أصبح العمل في اليمن محفوفا بتحديات جسام خلال فترة المذكرة. وثبت خطأ افتراضات المجموعة ومجتمع التنمية بأن يعم السلام في اليمن خلال السنتين الماليتين 2013 و2014، فعملية الحوار الوطني الذي استمر 12 شهرا في الفترة من مارس 2013 إلى فبراير 2014 لم يستمر فحسب فترة أطول مما كان مخططا له لكنه لم يؤد أيضا إلى إرساء السلام في اليمن. ونتيجة لذلك، لم يتسن تنفيذ برنامج مذكرة الاستراتيجية حسب المستهدف، وذلك بسبب حالة عدم اليقين السياسي والصراع الذي نشب فور انتهاء الحوار الوطني.

1. وباسترجاع أحداث الماضي، تركز برنامج مجموعة البنك الدولي على مجالات تحدد أنها حيوية لتحقيق الهدف المزدوج المتمثل في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك بطريقة مستدامة. وعلى وجه الخصوص، تركزت مذكرة الاستراتيجية المؤقتة على ما يلي: (أ) تحقيق مكاسب سريعة وحماية الفقراء بإنشاء فرص عمل قصير الأجل، واستئناف الخدمات الأساسية، وتحسين إمكانية الوصول إلى شبكات الأمان الاجتماعي، وتنشيط سبل العيش؛ (ب) تعزيز النمو وتحسين الإدارة الاقتصادية من خلال المساعدة على الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتدعيم السياسات المالية وتعزيز إدارة الشؤون المالية العامة، وتحسين البيئة المواتية لنمو القطاع الخاص والقدرة التنافسية؛ (ج) تعزيز الإدارة العامة والخدمات المحلية من خلال دعم الشفافية والمساءلة وبناء القدرات وتدعيم المؤسسات وزيادة إشراك المواطنين.

**ثانيا: نتائج استراتيجية المساعدة/مذكرات الاستراتيجيات المؤقتة**

**تقييم استراتيجية المساعدة/مذكرة الاستراتيجيات المؤقتة**

1. يستند تقييم استراتيجية المساعدة/مذكرة الاستراتيجية المؤقتة على إطار نتائج المذكرة للسنة المالية 2013-2014. وكان الهدف الرئيسي للمذكرة مساعدة الحكومة على تحقيق نتائج ملموسة تعمل على استقرار العملية الانتقالية في المدى القصير مع وضع الأساس للإصلاحات متوسطة الأجل ومستدامة الفوائد على الأجل الطويل. وكانت المجموعة تعتزم (أ) على المدى القصير، تسهيل حوار شامل بين الجهات الفاعلة الوطنية على أساس تقني سليم والمساعدة على تعزيز آليات تقديم الخدمات والتوزيع المستهدف من شبكة الأمان الاجتماعي، وإنشاء فرص عمل قصيرة الأجل، و(ب) على المدى المتوسط، المساعدة على معالجة نقاط الضعف المؤسسية والهيكلية الرئيسية التي تسببت في الأزمة بما في ذلك بشكل خاص الإدارة العامة، الفقر المدقع، والتباينات الأفقية العميقة. وفي حين أن المجموعة حققت جزئيا النتائج المتوقعة في التعليم والرعاية الصحية وحماية الفقراء، كانت الاستجابة ضعيفة في تحسين الإدارة الاقتصادية وتعزيز الخدمات المحلية (انظر المرفق 1). ولم تسمح البيئة السياسية غير المستقرة خلال السنة المالية 2013-2014 النهوض بأي إصلاح ذي مغزى لتحسين الإدارة الاقتصادية أو تعزيز الخدمات المحلية.

الهدف الاستراتيجي الأول: تحقيق مكاسب سريعة وحماية الفقراء

1. كان نهج مجموعة البنك الدولي تحت هذه الركيزة هو السعي نحو تحقيق خمسة أهداف: (أ) تحسين الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والصحة، مع التركيز على المجتمعات الفقيرة؛ (ب) توسيع نطاق الوصول إلى برامج الحماية الاجتماعية وتحسين الاستهداف؛ (ج) تعزيز مشاركة المرأة والشباب والفئات المهمشة والحوار معهم؛ (د) تحسين إدارة الموارد المائية؛ و(هـ) زيادة القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية وتغير المناخ. ويجري تقييم النتائج أدناه.
2. تحسين الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والصحة، مع التركيز على المجتمعات الفقيرة. في قطاع التعليم، تحقق تقدم في (1) إعادة تأهيل وبناء فصول دراسية للتعليم ما قبل الجامعي، ودعم القراءة والرياضيات والعلوم في الصفوف الأولى، وتوفير تحويلات نقدية مشروطة وبدلات النقل في المناطق المحرومة، وتدريب المعلمين؛ و(2) تنفيذ برامج أكاديمية جديدة تستجيب لاحتياجات سوق العمل في الجامعات الحكومية، حيث من المتوقع أن يتخرج في أواخر عام 2016 الدفعة الأولى من ستة طلاب في برامج جامعية. غير أن رؤية التعليم الوطنية لم تكتمل بسبب الصراع في البلاد على الرغم من إعداد مسودة عدد من الدراسات المرجعية. وفي القطاع الصحي، كانت النتائج متباينة هي الأخرى. فقد تم تدشين خدمات التوعية الصحية في المناطق المستهدفة من مشروع الصحة والسكان (صنعاء، إب، ريمة، الضالع، البيضاء، والأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية في عدن) ووصلت إلى حوالي 1.7 مليون مواطن مع إمكانية الوصول إلى مجموعة أساسية من خدمات الصحة، والتغذية، والصحة الإنجابية. وبالإضافة إلى ذلك، وصلت الخدمات المقدمة للأطفال (في المقام الأول لقاحات شلل الأطفال) إلى 95 في المائة في 2014 من 85 في المائة في عام 2013. وأسفر تنفيذ مشروع مكافحة البلهارسيا إلى انخفاض تفشي البلهارسيا بنوعيها 55 في المائة (من 16.7 في المائة في 2010 إلى 7.5 في المائة في عام 2014). وتشير النتائج إلى أن المشروع حقق هدفه الأصلي وهو مكافحة الأمراض ذات الصلة البلهارسيا (مؤشر الهدف الإنمائي للمشروع: تخفيض انتشار مرض البلهارسيا 50 في المائة)، ويحقق تقدما نحو تحقيق الهدف التالي وهو القضاء عليه. هذه الإنجازات الإيجابية قيست قبل استئناف الصراع في أوائل عام 2015. ونظرا لوضع الصراع الجديد، تدهور الوضع الصحي والغذائي في البلاد.[[32]](#footnote-32)

1. زيادة إمكانية الحصول على برامج الحماية الاجتماعية وتحسين الاستهداف. تحققت نتائج خلق فرص عمل قصيرة الأجل من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة المكثفة. فقد ساعد تنفيذ برنامج الأشغال العامة المكثفة والصندوق الاجتماعي للتنمية على خلق 353000 شخص/شهر فرصة عمل بحلول سبتمبر عام 2015، بما في ذلك أكثر من 40000 خلال فترة مذكرة الاستراتيجية المؤقتة، في حين أنشأ برنامج الأشغال العامة المكثفة أكثر من 110000 شخص/شهر فرصة عمل على المدى القصير من يونيو 2012 إلى أبريل 2015. ومع ذلك، تم تحقيق جزئي لنتائج استكمال مسح ميزانية الأسرة (HBS) خلال فترة المذكرة حيث تم الانتهاء من المسح متأخرا في ديسمبر 2014 ولم يتسن بدء التحليل في الوقت المحدد بسبب الصراع في اليمن. ومن المتوقع أن يؤدي التحليل إلى سلسلة من الملاحظات المتخصصة، بما في ذلك ملف الفقر وعدم المساواة. وأخيرا، لم تتحقق نتائج تصحيح قائمة الأسر المستفيدة من صندوق الرعاية الاجتماعية لتحسين كفاءة برنامج الصندوق، وكذلك لم تُعدّ مسودة استراتيجية الرفع التدريجي / التخرج للأسر المستفيدة من قائمة الصندوق. ولم يعتمد الصندوق سوى نظامه الداخلي، وتحسين أسلوب الاستهداف. ومع ذلك، فإن تجديد اعتماد المستفيدين لا يزال معلقا. وكان من المقرر أن يكتمل في عام 2015 لكنه تعطل نتيجة لتعليق المدفوعات على العمليات التي يمولها البنك.
2. تعزيز مشاركة المرأة والشباب والفئات المهمشة والحوار معهم. تم الانتهاء، من جهة، من التحليل المتوقع للمساواة بين الجنسين في اليمن في فبراير 2014. وقدمت الدراسة التي صدرت بعنوان ’وضع المرأة اليمنية: من الطموح إلى الفرص’ تفاصيل عن التحديات التي تواجه المرأة واقترحت سياسات وتدابير لازمة لتحقيق المساواة للمرأة، سواء كان ذلك من حيث الحصول على خدمات الصحة والتعليم وغيرها، أو بيئة العمل، أو الحياة السياسية والمدنية. ومع ذلك، اقتصر نشر الدراسة على منصة على الإنترنت، لأنه لم يتسن عقد ورش عمل في اليمن بسبب الصراع. ولذلك فقد تحققت النتائج المتوقعة جزئيا. من ناحية أخرى، لم يجر التمرين الخاص بتقييم الشباب خلال فترة مذكرة الاستراتيجية. واستكمالا لجهود البنك في مجال المساواة بين الجنسين، واصلت مؤسسة التمويل الدولية تقديم الدعم في استهداف النساء والشباب من خلال برنامجها التدريبي التفوق في مجال الأعمال. فقد استمر البرنامج، الذي بدأ قبل فترة المذكرة، في تقديم التدريب تحت إشراف الوكالة الخاصة للصندوق الاجتماعي للتنمية، وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، وتمكن من تقديم التدريب لنحو 3،558 شخصا، 42 في المائة منهم نساء، وذلك على الرغم من انعدام الأمن وغياب الاستقرار السياسي. وستواصل الوكالة متابعة الوضع وستنفذ الأنشطة الممكنة، على أساس عدد موظفيها الحاليين، والوضع المالي والوضع الأمني. ونظرا لظروف السوق المتطرفة، لم تتمكن الوكالة من توسيع نطاق التدريب أو التشارك مع مدربين جدد كما كان مقررا خلال الفترة السابقة.

1. تحسين إدارة الموارد المائية. في حين سجل الري بالمياه الجوفية تقدما، مع تغطية 10000 هكتار بشبكة الري المحسن بالمياه الجوفية (مقابل المستهدف وهو 5000 هكتار)، لم يتحقق تقدم في تعزيز إدارة المياه من قبل مستخدمي الأحواض، وذلك لعدم تشكيل أي لجنة من مستخدمين الأحواض بين عامي 2012 و2014 بسبب الوضع غير الآمن الذي لم يسمح بإجراء مشاورات وتشكيل لجان الأحواض. كما أن إعادة تأهيل مياه الشرب لم تحسّن بشكل ملموس إمكانية الحصول على خدمات المياه في المناطق الريفية، فلم يحصل سوى 14325 شخص (مقابل المستهدف وهو 50000 شخص) على خدمات المياه خلال فترة المذكرة. وتحقق تقدم أكبر في المناطق الحضرية، حيث حصل 43500 شخص على مياه الشرب من خلال إعادة تأهيلها. وأخيرا، وكما هو مخطط، قدم البنك مساعدة فنية لإجراء دراسة حول مشاكل وخيارات مياه الشرب في صنعاء، وتم الانتهاء منها في مايو عام 2014. ومع ذلك، فإن الدراسة لم تشمل مدينة تعز، على النحو المتصور في البداية لأن شركة المياه المحلية في تعز لم تبد اهتماما بهذه الدراسة.

1. زيادة القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية وتغير المناخ. من ناحية، تم الانتهاء من برنامج استراتيجي لتحقيق المرونة إزاء المناخ وتحديد الاستثمارات ذات الأولوية للتعامل مع تغير المناخ وذلك بمساعدة من البرنامج التجريبي لتحقيق المرونة إزاء تغير المناخ - المرحلة الأولى، وهو المشروع الذي تم تنفيذ بنجاح وأغلق في ديسمبر 2014. ونتيجة لذلك، أصبحت استراتيجيات المرونة تجاه تغير المناخ جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الوطنية للبيئة والخطة الوطنية الاجتماعية الاقتصادية الخمسية للحد من الفقر. ومن ناحية أخرى، لم يوضع بعد نظام المعلومات المناخية. وكان قد تم إجراء تقييم أولي لوضع هذا النظام ضمن مشروع المرحلة الأولى من البرنامج التجريبي وكان من المتوقع أن يستمر في المرحلة الثانية في إطار مشروع التنسيق بين نظام المعلومات المناخية والبرنامج التج0ريبي. ومع ذلك، فقد توقف بسبب تعليق عمليات الصرف.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تحسين الإدارة الاقتصادية

1. الأهداف الرئيسية المطلوب تحقيقها تحت هذه الركيزة هي كما يلي: (أ) تعزيز الأسس التحليلية لصنع السياسات الاقتصادية، (ب) تحسين الإطار التحليلي عن التوسع في الخيارات الاقتصادية، (ج) تعزيز القدرة التنافسية في القطاعات الرئيسية؛ (د) تحسين القدرة على إدارة الشؤون المالية العامة بفعالية؛ (هـ) تحسين بيئة مواتية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ (و) تحسين البنية التحتية من خلال زيادة الاستثمارات وتدعيم الإدارة. ويجري تقييم النتائج على النحو التالي:

1. تعزيز الأسس التحليلية لصنع السياسات الاقتصادية. في حين أن بعض التقدم التقني يمكن الحفاظ عليه فيما يتعلق بتحليل السياسات والوثائق (على سبيل المثال، التحديثات الاقتصادية الاجتماعية الشهرية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي والتحديث الاقتصادي نصف السنوي للبنك الدولي)، فإن حوار السياسات والهدف النهائي من ترشيد الخيارات الضريبية تعرضا لمخاطر بسبب الصراع المفتوح في البلاد منذ الربع الأخير من عام 2014.
2. إعداد إطار قياسي للاقتصاد الكلي واستخدامه من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة المالية، والبنك المركزي اليمني. نجح اليمن في تنفيذ برنامج إصلاحي بدعم من تسهيل الاعتمادات السريعة التابع لصندوق النقد الدولي بمبلغ 100 مليون دولار حصل عليها في أبريل 2012. وفي فبراير 2013، قدم البنك منحة قدرها 100 مليون دولار للمشروع الطارئ للتعافي من الأزمات لمساعدة اليمن على التخفيف من آثار أزمة 2011 من خلال تقديم الإعانات النقدية للأسر الفقيرة المؤهلة. وضعفت حالة الاقتصاد الكلي منذ مطلع 2014 مع زيادة تخريب المنشآت النفطية مما أدى إلى انخفاض عائدات النفط، وعلى ذلك، حدث تدهور في المراكز المالية والخارجية ونقص شديد في الوقود والكهرباء. ولمعالجة الوضع الاقتصادي الصعب اعتمدت الحكومة اليمنية أجندة إصلاحية جريئة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتحديد مسار لتعزيز النمو وإنشاء فرص العمل والحد من الفقر. وكان هذا البرنامج الإصلاحي، الذي شمل خفض دعم الوقود، كان مدعوما بتسهيل الاعتمادات السريعة من صندوق النقد الدولي بمبلغ 552 مليون دولار لمدة ثلاث سنوات ومن قبل البنك من خلال ثلاث عمليات لدعم التحويلات النقدية من خلال صندوق الرعاية الاجتماعية للتخفيف من أثر خفض الدعم على الفقراء. ومع ذلك، أوقف الصراع الحالي تنفيذ الإصلاحات، وانتهى البرنامج في مارس 2016 من دون مراجعته على الإطلاق.
3. تحسين الإطار التحليلي عن التوسع في الخيارات الاقتصادية. بعد إعادة هيكلة الهيئة العامة للاستثمار (قانون الاستثمار الجديد)، و توحيد الحوافز الضريبية الرئيسية قبل عام 2012، كان من المتصور استكمال العمل التحليلي عن التكامل الاقتصادي. لكن هذه النتيجة لم تتحقق، جزئيا لأنه من عام أوائل 2013 إلى فبراير 2014، تركزت مناقشة السياسة العامة على مؤتمر الحوار الوطني، الذي لم يترك مساحة لبناء توافق سياسي على خيارات السياسات الاقتصادية. ومنذ منتصف عام 2014، توارى النقاش أمام الصراع المفتوح في البلاد. ومع ذلك، فإن "المذكرة الاقتصادية عن اليمن - إطلاق إمكانات النمو الاقتصادي" تعزز التساؤلات عن النمو الاقتصادي، وسوف تضيف إلى الحوار حول هذا الموضوع مستقبلا.
4. تعزيز القدرة التنافسية في القطاعات الرئيسية المختارة. حقق كل من مشروع الزراعة البعلية والثروة الحيوانية ومشروع إدارة الموارد السمكية والمحافظة عليها جميع النتائج المتوقعة في مذكرة الاستراتيجية المؤقتة، وهي: (أ) إنشاء وتشغيل أربع هيئات للثروة السمكية على مستوى المحافظات، (ب) تشكيل ما لا يقل عن 800 مجموعة وجمعية وشبكة من المنتجين الزراعيين الريفيين، و(ج) إعادة تأهيل ما لا يقل عن 60 كم من جدران المصاطب. وساعد مشروع إدارة الموارد السمكية على إنشاء هيئات للثروة السمكية في المحافظات الساحلية الأربع. ونظرا للمرافق الجديدة والخدمات الأفضل بدعم من المشروع (بما في ذلك مصنع ثلج جديد وطرق ومواقع هبوط ومختبرات مراقبة الجودة، وإعادة تأهيل الموانئ في ثلاثة موانئ للصيد) زادت كميات الأسماك التي تباع في تجارة التجزئة وفي المزادات زيادة كبيرة. وساعد مشروع الزراعة البعلية على إنشاء 2،221 مجموعة/جمعية أو شبكة للمنتجين (بما في ذلك خمس جمعيات إقليمية لمنتجي البذور، واحدة لكل محافظة مستهدفة)، 70 مجموعة لمنتجي البذور (من أجل تعزيز إنتاج الحبوب والخضروات البعلية وتداولها بعد الحصاد، وإنتاج البذور والإدارة)، 1461 مجموعة لمنتجي الثروة الحيوانية؛ 82 مجموعة لمنتجي الدواجن، و491 مجموعة لمنتجي العسل. وتحسنت إمكانية وصول المزارعين إلى خدمات الثروة الحيوانية عبر شراكات القطاعين العام والخاص، 221 من العمال شبه البيطريين حصلوا على تدريب وتلقوا الأدوات البيطرية الأساسية والأدوية لبدء أعمال تجارية خاصة بتقديم الخدمات البيطرية في مناطق المشروع، و33 من الفنيين البيطريين تم اعتمادهم وتعبئتهم. وأخيرا، فيما يتعلق بالاستثمار في البنية التحتية للزراعة، ساعد مشروع الزراعة البعلية على إعادة تأهيل 213 كم من جدران المصاطب، وحماية 52 كم من جوانب الأودية و388 هكتارا من الأراضي، وإعادة الغطاء النباتي على 30 هكتارا من المستجمعات العليا، وبناء 110 من قنوات المياه لري 810 هكتارات وإعادة تأهيل/بناء 267 من هياكل حصاد المياه.
5. تحسين القدرة على إدارة المالية العامة بفعالية وقد تحقق جزئيا. خلال فترة مذكرة الاستراتيجية، كان من المتوقع أن تنفذ الحكومة اليمنية تدابير تهدف إلى تحسين الكفاءة والشفافية في إدارة الأموال العامة من خلال تعزيز نظم دعم القرار وبناء القدرات في المؤسسات المالية. وعلى وجه الخصوص، كان من المتوقع أن يتم توسيع استخدام نظام معلومات الإدارة المحاسبية والمالية ليشمل 30 وزارة، و11 إدارة، و18 محافظة وتم تطبيق نظام إدارة النقدية في جميع الوزارات. ومن نهاية عام 2014، كان هذا النظام قد توسع استخدام في 24 وزارة و10 إدارات، ولكن لم يتم تغطية أي محافظة. وبالإضافة إلى ذلك، تم إدخال نظم مراقبة الالتزامات وإدارة النقد في نظام معلومات الإدارة فقط في ست وزارات فقط من أصل 30 وزارة. وعلاوة على ذلك، في حين كان من المتوقع إنشاء بوابة واحدة للمشتريات العامة وتشغيلها في نظام معلومات الإدارة، لكن هذا الهدف لم يتحقق بحلول نهاية عام 2014. وأُعدت استراتيجية متوسطة الأجل للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة كما كان مقررا، لكن لم يتسن تنفيذها.
6. تحسين بيئة مواتية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. خلال فترة مذكرة الاستراتيجية، تم تصور دعم مجموعة البنك الدولي لوضع الأساس للنمو الذي يقوده القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال مساندة قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، في المقام الأول من خلال الخدمات الاستشارية من مؤسسة التمويل الدولية بشأن التمويل الأصغر والمساندة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وكذلك المشروع التجريبي لإنعاش المشاريع والتوظيف. وفيما يتعلق بالخدمات الاستشارية للتمويل الأصغر، تم الانتهاء من دراسة جدوى لأكاديمية التدريب على التمويل الأصغر، ولكن خطط عرض النتائج على أصحاب المصلحة الرئيسيين عُلقت بسبب الوضع الأمني. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت مؤسسة التمويل الدولية خدمات استشارية لبنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي لإعداد منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وساعدت بنك الأمل للتمويل الأصغر على إعداد منتجات جديدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك (1) نموذج التسعير و(2) نموذج طلب تمويل وعملية الموافقة على التمويل؛ و(3) إنشاء وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك إعداد مسودة سياسات وإجراءات مبدئية لمنتجات/وحدات المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجديدة. وكان أداء الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة جيدا حتى منتصف عام 2015، لكنه ضَعُف بسبب الوضع الأمني. وفيما يتعلق بمساندة البنك لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، استكمل تقييم لسياسة الاتصالات والإطار القانوني والتنظيمي. ومع ذلك، فمازال تحديد الأدوات والتشريعات المفقودة وكذلك الأعمال التحضيرية لتطوير الأدوات المفقودة معلقا. ونتيجة للوضع السياسي والأمني الحالي توقف الحوار حول هذا الموضوع. وأخيرا، فإن المشروع التجريبي لإنعاش المشروعات والتوظيف وتكلفته 3.72 مليون دولار يهدف إلى تحسين قدرة الخريجين على العثور على فرصة عمل وكذلك القدرات التجارية للشركات المشاركة في مشروع تجريبي تم تنفيذه من قبل وكالة تنمية المشروعات الصغيرة والأصغر. واعتبارا من مطلع عام 2015، كان أداء المشروع مرضيا. فقد أبلغ أن معدل التوظيف بين الشباب في المشروع 40 في المائة (مقابل المستهدف 20 في المائة في عام 2014)، مع مشاركة الإناث بنسبة 11 في المائة (مقابل 5 في المائة المستهدفة). وتجاوز المستفيدون مباشرة من المشروع التوقعات، فقد وصل إلى أكثر من 4،200 مستفيد (بما في ذلك خريجون استفادوا من التدريب أو التدريب أثناء العمل وموظفو الشركات المستفيدة). ومع ذلك، انقضت مدة المشروع بعد تعليق الصرف للمشاريع التي يمولها البنك.
7. تحسين البنية التحتية من خلال زيادة الاستثمارات وتدعيم الإدارة. على الرغم من التقدم القوي الذي حققه قطاع النقل ما قبل فترة مذكرة الاستراتيجية مع رصف 200 كم من الطرق المتوسطة الريفية وفقا لمعايير الصناعة المقبولة والانتهاء من استراتيجيات وبرامج لتحسين الكفاءة في المجالات الرئيسية لقطاع النقل، لم يتحقق تقدم يُذكر خلال فترة المذكرة في قطاع الطاقة وحوار الشراكات بين القطاع العام والخاص، كما كان متوقعا. كما أن الإجراءات التدخلية لمجموعة البنك الدولي الأخيرة في قطاع الطاقة، كانت في أغلبها غير ناجحة، وذلك لأسباب منها ما تبين أنه عدم تطابق بين استراتيجية البنك وقدرات الإدارة العامة والقدرات المؤسسية في اليمن. وخلال فترة ثلاث سنوات قبل الأزمة السياسية في أوائل عام 2011، ساعد البنك الحكومة في تحليل القضايا الرئيسية واقتراح التدابير اللازمة لتحريك القطاع نحو الاستدامة المالية. وجاء تشخيص البنك بأن ضعف أداء القطاع يُعزى في المقام الأول إلى انتشار عمل شركة الكهرباء الحكومية المتكاملة عموديا، وضعيفة الأداء (المؤسسة العامة للكهرباء)، وانخفاض أسعار الكهرباء، وغياب إطار متماسك وشفاف لدعم مشاركة القطاع الخاص. ومع ذلك، فقد تحقق تقدم محدود من جانب الحكومة اليمنية والبنك الدولي في معالجة هذه المشاكل. ولم يتم ضخ الاستثمارات التي تشتد الحاجة إليها في هذا القطاع وظل أداء القطاع في التدهور. وفيما يتعلق بحوار شراكات القطاع العام والخاص، لم يقدم البنك ومؤسسة التمويل الدولية مساندتهما خلال فترة مذكرة الاستراتيجية. وخلال فترة استراتيجية المساعدة، تركز الدعم لشراكات القطاع والخاص أساسا على مساعدة القطاع الخاص على الاتصال الوثيق مع القطاع العام فيما يتعلق بوضع إطار تشريعي لهذه الشراكات. واكتمل مشروع قانون بهذا الشأن، غير أن كثيرا من تفاصيله واجه نزاعا شديدا من قبل مختلف الجهات المعنية في اليمن، وخاصة فيما يتعلق بدور القطاع الخاص والبيئة المؤسسية لوحدة الشراكات. وخلال فترة مذكرة الاستراتيجية، تعطلت المساندة لهذه الشراكات بسبب الاضطرابات السياسية الجارية. ولم يكن من المتوقع القيام بأنشطة بين أوائل عام 2012 وأواخر عام 2014. ولم يستأنف الحوار حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلا في أواخر عام 2014 عندما تشكلت حكومة جديدة (وأكثر تكنوقراطية). ومع ذلك، تعطل الحوار مرة أخرى في أوائل يناير 2015 نتيجة لأوضاع الصراع في البلاد.

الهدف الاستراتيجي 3: تعزيز الخدمات المحلية

1. الأهداف الرئيسية المنشودة تحت هذه الركيزة كانت كما يلي: (أ) تعزيز الخدمات المحلية؛ (ب) **الاسراع بتنفيذ الاصلاحات الخاصة بمكافحة الفساد**. وترد أدناه النتائج المحققة.
2. تعزيز الخدمات المحلية. لا تزال جودة الإدارة العامة والخدمات ضعيفة. وكان عدم الرضا عن سوء الإدارة العامة والفساد، ومحدودية الوصول إلى الخدمات والفرص الاقتصادية سببا رئيسيا لوقوع احتجاجات 2011. وخلال فترة مذكرة الاستراتيجية، وافق البنك على تمويل بمبلغ 8 ملايين دولار لمشروع دعم منظمات المجتمع المدني لزيادة الشفافية وسهولة الدخول في هذا القطاع، وتعزيز قدرات هذه المنظمات في المساءلة الاجتماعية. ولم يحقق هذا المشروع نتائج ملموسة حيث بدأ تنفيذه في نهاية عام 2014، وتوقفت عمليات الصرف في مارس عام 2015 بعد احتدام الصراع. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتم تنفيذ مشروع الخدمات المحلية المتوقع خلال فترة مذكرة الاستراتيجية. وبالمثل، لم يبدأ نشاط جديد في مجال اللامركزية بسبب الصراع الجاري في البلاد. وأخيرا، أصبح مشروع تعزيز المساءلة بتكلفة 6 ملايين دولار، الذي اعتمد في مايو عام 2014 لتعزيز قدرات مؤسسات المساءلة المستهدفة على تداول المعلومات وتحسين إنفاذ قانون مكافحة الفساد، ساريا في يوليو عام 2014. إلا أن المشروع لم يحقق الكثير، حيث كان تنفيذه مقيدا بسبب الحالة الأمنية السائدة في اليمن وتعليق عمليات الصرف.
3. **الاسراع بتنفيذ الإصلاحات الخاصة بمكافحة الفساد. خلال فترة مذكرة الاستراتيجية، ساند البنك جدول أعمال الحكومة بمبلغ 5 ملايين دولار تمويلا إضافيا لتحديث المالية العامة، و6 ملايين دولار لمشروع تعزيز المساءلة. وكان التمويل الإضافي** لتحديث المالية العامة يهدف إلى تحسين المساءلة في إدارة الأموال العامة، وذلك من خلال توفير نظم دعم القرارات وبناء قدرات مؤسستين اثنتين من مؤسسات المساءلة، هما الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وائتلاف المجتمع المدني لمكافحة الفساد. وحدّت النتائج المتوقعة من تجربة المواطن ومفهومه للفساد في القطاعات التجريبية الستة التعليم، والصحة، والمياه، والحماية الاجتماعية، والخدمة المدنية، والكهرباء. ولم يجر تقييم للقياس الكمي للنتائج، لكن من المفترض أن هذه النتائج لم تتحقق على الأرجح نظرا لأن الظروف السائدة في البلاد غير مواتية للإصلاح. ولم يحقق تنفيذ مشروع تعزيز المساءلة، الذي اعتمد في مايو 2014، الكثير من النتائج حتى الآن. وعلى وجه الخصوص، لم يساعد المشروع حتى الآن في إنشاء نظام دعم القرار لوحدة إعلان الأصول ونظام معلومات إدارة الشكاوى والتحقيقات.

**ثالثا: أداء مجموعة البنك الدولي**

**تصميم برنامج مذكرة الاستراتيجية المؤقتة**

1. أهمية الاستراتيجية. التحضير لمذكرة الاستراتيجية المؤقتة لليمن في أكتوبر 2012 كان ملائما نظرا للاحتياجات الناشئة والتحول الكبير في أولويات التنمية في ضوء الاضطرابات وثورة 2011 والتحول السياسي اللاحق، فضلا عن التوقعات قصير الأجل للحكومة الانتقالية التي كان متوقعا أن تستمر حتى مطلع عام 2014. وكان من المتوقع أن إعداد استراتيجية الشراكة الكاملة سيبدأ بعد 18 إلى 24 شهرا، بعد الانتهاء من خطة وطنية بعد المرحلة الانتقالية بحيث تتوافق معها استراتيجية الشراكة. لكن للأسف فشل التحول السياسي وسقطت البلاد في صراع دموي مازال مستمرا.
2. تصميم الاستراتيجية. تضمن برنامج مذكرة الاستراتيجية مجموعة من الأنشطة الملائمة ذات الصلة بأرض الواقع استجابةً لتحديات التنمية التي تواجه اليمن، لكنه لم يدرك بشكل كامل سرعة الاستجابة والشمولية اللازمة لتطوير الثقة والتغلب على الانقسامات في المجتمع. توافق برنامج الإقراض مع أولويات الحكومة المفصّلة في البرنامج الانتقالي لتحقيق الاستقرار والتنمية وأثرته مشاورات مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. وتضمن برنامج المساعدات من مجموعة البنك الدولي مجموعة متوازنة من عمليات الاستثمار الممولة بمنح من المؤسسة الدولية للتنمية لتحقيق مكاسب سريعة وحماية الفقراء من خلال مساندة التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، والأشغال العامة، وتعزيز النمو من خلال مساندة القطاع المالي، والطاقة، والنقل، وخلق فرص العمل، وتعزيز الإدارة العامة من خلال مساندة إدارة المالية العامة ومنظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، فليس من الواضح مدى ما تعرضت له اعتبارات مدى التوزيع المكاني لهذه الإجراءات التدخلية للمناقشة الصريحة وإدراجها أو تحوّل سرعة التنفيذ إلى محور تركيز الاستراتيجية.
3. سعى العمل التحليلي (الأعمال الاقتصادية والقطاعية والمساعدة الفنية)[[33]](#footnote-33) إلى زيادة فهم الاقتصاد السياسي لتحديات التنمية والتحضير لفترة ما بعد الأزمة. ومع ذلك، يبدو أن عدد عناصر الأعمال التحليلية لم يكن متناسبا وكان كثير منهم تقوده اعتبارات العرض. واستخدمت منح الصناديق الاستئمانية في استكمال حافظة موارد المؤسسة الدولية للتنمية لتوسيع خدمات الرعاية الصحية والتغذية، وتجربة نظام معلومات المناخ، ودعم منظمات المجتمع المدني لتعزيز الخدمات المحلية. وعمل البنك ومؤسسة التمويل الدولية بشكل وثيق في دعم تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وحوكمة الشركات، وإلى حد أقل، إطار الشراكات بين القطاع العام والخاص.
4. مجالات المشاركة. الهدف من مذكرة الاستراتيجية المؤقت كان يتمثل في مساعدة الحكومة على تحقيق نتائج ملموسة تساعد على استقرار العملية الانتقالية في المدى القصير، مع وضع الأساس لإصلاحات متوسطة الأجل ومنافع مستدامة على المدى البعيد. وكانت مجموعة البنك تهدف، من خلال مساندتها، المساعدة في استعادة الثقة بين الدولة ومواطنيها بتسهيل حوار شامل بين الجهات الوطنية الفاعلة على أساس تقني سليم وتعزيز آليات تقديم الخدمات، والتوزيع المستهدف لشبكات الأمان الاجتماعي، وإنشاء فرص عمل قصيرة الأجل. وعلى المدى المتوسط​​، كانت مساندة مجموعة البنك الدولي تستهدف معالجة نقاط الضعف المؤسسية والهيكلية الرئيسية التي تسببت في الأزمة، بما في ذلك أزمة الحكم، والفقر المدقع، والتباينات الأفقية العميقة، مع المساعدة على وضع أسس التنمية المتوسطة الأجل والنمو الذي يقوده القطاع الخاص.
5. الصلة بين المؤشرات وواقعية النتائج المتوقعة. على الرغم من أن المؤشرات في إطار نتائج مذكرة الاستراتيجية إرشادية فقط، كان معظمها غير ملائم وغير واقعي. ومع ذلك، ولعدم تخفيف المخاطر السياسية والأمنية بشكل كاف، لم يتسن المضي في تنفيذ العديد من العمليات كما مقررا، ولم يتحقق معظم النتائج المتوقعة.
6. المخاطر**.** كانت المخاطر المحددة في مذكرة الاستراتيجية ملائمة لكن تدابير التخفيف لم تكن كافية. واستمر برنامج اليمن عالي المخاطر. ووقع العديد من المخاطر التي لم يتسن تخفيفها خلال فترة مذكرة الاستراتيجية: (أ) فشلت النخب السياسية في التوصل إلى توافق كامل على توصيات مؤتمر المصالحة الوطنية المطولة، وفي نهاية المطاف، على تنفيذها، وهو ما أدى إلى تجدد عدم الاستقرار والعنف؛ (ب) لم تتوقف التهديدات من تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية والمعارضة القبلية واستمرت في الضغط على الوضع السياسي الهش أصلا مما عرض للخطر المكاسب السياسية القليلة التي تحققت في الفترة الانتقالي، (ج) أدى عدم تحقيق تقدم كاف في تعزيز الحكم، وبخاصة في تحسين الشفافية والمساءلة في عملية صنع القرار، إلى الشعور بخيبة الأمل، (د) كانت مسؤولية الحكومة عن أجندة الإصلاح متوسطة الأجل محدودة، كما أن الحكومة الانتقالية لم تتحرك إلى الأمام في الوقت المحدد في العديد من الإصلاحات مثل إصلاح دعم النفط والطاقة والاتصالات. وقوض وقوع هذه المخاطر من تنفيذ برنامج مذكرة الاستراتيجية.

**تنفيذ برنامج مجموعة البنك الدولي**

|  |
| --- |
| قام البنك بتعبئة خدمات إقراض وغير إقراض ضخمة لدعم برنامج اليمن خلال السنوات المالية 2010-2016. وبلغ حجم هذا البرنامج 186 مليون دولار سنويا في المتوسط، منها 167 مليونا من موارد المؤسسة الدولية للتنمية و19 مليونا منحا من صناديق استئمانية. وخلال فترة مذكرة الاستراتيجية (السنة المالية 2013-2014)، زاد المبلغ الإجمالي زيادة كبيرة (انظر الجدول 1) وجاء تمويله أساسا من عمليات للتعافي الطارئ من الأزمات وعمليات في مجال الحماية الاجتماعية والنقل والصحة والتغذية، والطاقة، والقطاع المالي، والإدارة العامة. وفي السنة المالية 2015، تم تمويل أربع عمليات للحماية الاجتماعية (من خلال صندوق الرعاية الاجتماعية)، والأشغال العامة كثيفة العمالة (مشروع الأشغال العامة)، والصندوق الاجتماعي للتنمية، والتعليم العالي. وترد تفاصيل العمليات المعتمدة خلال تلك الفترة في المرفق 2. وقام البنك أيضا بأنشطة تحليلية واستشارية في عدد من المجالات، بما في ذلك الإدارة العامة والصحة والتعليم والنقل والمياه والاتصالات، والطاقة (انظر المرفق 3 والمرفق 4) . ومع ذلك، فإن عدد الخدمات الاستشارية والتحليلية المقررة، التي لم يتم تنفيذها، مرتفع نسبيا. وليس من الواضح ما إذا كان الأعمال الجديدة التي تم تنفيذها كانت مدفوعة باعتبارات الطلب. |

**الجدول 1. جمهورية اليمن: موجز مشروعات سُلمت خلال السنوات المالية 2010-2016**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  | **مشروعات ممولة من المؤسسة الدولية للتنمية** | | **مشروعات أخرى** | | **جميع المشروعات[[34]](#footnote-34)** | |
|  | **العدد** | **المؤسسة الدولية للتنمية (مليون دولار)** | **العدد** | **مليون دولار** | **العدد** | **الإجمالي (مليون دولار** |
| السنة المالية 10 | 7 | 205.0 | 9 | 92.9 | 16 | 297.9 |
| السنة المالية 11 | 3 | 117.0 | 2 | 3.1 | 5 | 120.1 |
| السنة المالية 12 | 1 | 61.0 | 1 | 2.6 | 2 | 63.6 |
| السنة المالية 13 | 5 | 236.0 | 2 | 5.7 | 7 | 241.7 |
| السنة المالية 14 | 5 | 191.5 | 4 | 29.9 | 9 | 221.4 |
| السنة المالية 15 | 4 | 193.0 | — | — | 4 | 193.0 |
| السنة المالية 16 | 0 |  |  |  |  |  |
| **الإجمالي** | **29** | **1,168.5** | **19** | **135.3** | **48** | **1,303.9** |

1. تحديات التنفيذ. أدت الأزمة السياسية عام 2011 إلى تعليق مؤقت لعمليات الصرف في العمليات الممولة من مجموعة البنك الدولي. ورفع تعليق بعد تشكيل حكومة انتقالية في أواخر عام 2011 واستؤنف جميع العمليات التي يمولها البنك. ومع ذلك، لم يُسمح لموظفي البنك الذين يصلون اليمن في بعثات بالخروج من صنعاء، وهو ما قيد من فرص الوصول إلى مواقع المشروعات، وحد من قدرة البنك على توفير الدعم لتنفيذ المشروعات. ولمعالجة هذه المشكلة، تم تطبيق مراقبة من الغير لتعزيز جهود البنك للإشراف والرقابة الائتمانية. وتمت الاستعانة بمنظمة الإغاثة الدولية والتنمية كوكيل للمراقبة من الغير، للقيام بزيارات ميدانية للموقع. ونجحت هذه الآلية جيدا حتى نهاية السنة المالية 2014 حين تصاعد الصراع وعلق البنك عمليات الصرف في معظم عملياته في البلاد.
2. جودة المحفظة. كان أداء المحفظة قويا نسبيا خلال معظم فترة السنوات المالية 2010-2016 (انظر الجدول 2). وتجاوزت المبالغ المنصرفة 105 ملايين دولار وبلغت نسبة الإنفاق السنوي 22 في المائة أو أكثر، إلا في السنتين الماليتين 2011 و2012 خلال الأزمة السياسية. وعلى الرغم من أن نسبة المشروعات التي تشكل مشاكل كانت منخفضة نسبيا، نظرا للبيئة الخطرة حيث تم تنفيذ المشروعات، كان عدد من المشاريع التي تواجه مخاطر دائما مرتفعا نسبيا. ولتحسين أداء المحفظة، أجرت الحكومة والبنك عمليات استعراض مشتركة منتظمة لأداء المحفظة واتخذا تدابير ملائمة مثل إعادة هيكلة عدد كبير من المشاريع في عام 2010 وعام 2014، وهو ما يوضح النسبة العالية للاستباقية خلال الفترة بأكملها. وفي الآونة الأخيرة، بدأ البنك استعراضا شاملا للمحفظة في أواخر عام 2015. ومن المتوقع أن يتم مناقشة النتائج مع الحكومة اليمنية والشركاء المتأثرين، وهذا سيؤدي إلى إعادة هيكلة محفظة مجموعة البنك لضمان قدرتها الاستجابة للاحتياجات ذات الأولوية في اليمن بعد الصراع.
3. لعب الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة دورا رئيسيا في تنفيذ المشاريع التي يمولهاالبنك. كان الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة وإلى حد ما صندوق الرعاية الاجتماعية من بين أفضل وكالات تنفيذ المشروعات فيما يتعلق بحجم المبالغ المنصرفة والكفاءة في الوصول إلى المستفيدين وتحقيق النتائج. وعلى وجه الخصوص، بنى الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة جزرا من التميز في تقديم خدمات فعالة على مستوى المجتمع المحلي. ويرجع نجاحهما إلى هيكل إداري مستقل نسبيا ودعم سخي من الحكومة وشركائها في التنمية، بما في ذلك البنك الدولي، على مدى سنوات عديدة. وهذه المؤسسات هي من بين المؤسسات العامة القليلة التي أظهرت قدرة على الصمود خلال الصراع الحالي.

الجدول 2. الجمهورية اليمنية: أداء المحفظة، السنوات المالية 2010-2016

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  | **السنة المالية 10** | **السنة المالية 11** | **السنة المالية 12** | **السنة المالية 13** | **السنة المالية 14** | **السنة المالية 15** | **السنة المالية 16** |
| المشروعات القائمة (العدد) | 25 | 25 | 19 | 22 | 26 | 20 | 18 |
| صافي ارتباطات المبالغ (مليون دولار) | 1,057 | 941 | 691 | 919 | 988 | 957 | 860 |
| إجمالي الرصيد غير المنصرف (مليون دولار) | 603 | 564 | 509 | 593 | 602 | 574 | 531 |
| المبالغ المنصرفة في السنة المالية (مليون دولار) | 105 | 84 | 32 | 122 | 126 | 104 | 10 |
| نسبة الصرف | 22 | 11 | 7 | 25 | 23 | 22 | 2 |
| عمليات صرف بطيئة (%) | 4 | 0 | 5 | 14 | 15 | 10 | 6 |
| مشروعات فعلية تواجه مشاكل (العدد) | 6 | 6 | 12 | 8 | 3 | 17 | 16 |
| مشروعات تواجه مشاكل (%) | 24 | 24 | 63 | 36 | 12 | 85 | 89 |
| مشروعات تواجه مخاطر (#) | 8 | 11 | 15 | 12 | 9 | 18 | 16 |
| مشروعات تواجه مخاطر (%) | 32 | 44 | 79 | 55 | 35 | 90 | 89 |
| ارتباطات تواجه مخاطر (مليون دولار) | 376 | 405 | 529 | 417 | 406 | 916 | 818 |
| ارتباطات تواجه مخاطر (%) | 36 | 43 | 77 | 45 | 41 | 96 | 95 |
| الاستباقية (%) | 0 | 50 | 100 | 36 | 100 | 100 | 75 |

1. أداء محفظة مؤسسة التمويل الدولية. ارتفعت استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في اليمن من 10 ملايين دولار في ثلاث شركات في السنة المالية 2005 إلى 85 مليون دولار في ست شركات في السنة المالية 2014، لكن الأداء كان ضعيفا. وكان أداء محفظة استثمارات المؤسسة في اليمن ضعيفا قبل الصراع الحالي وتفاقم بسبب الصراع السائد. ومشروع واحد من مشاريع المؤسسة الاستثمارية الستة أداؤه وفقا للتوقعات، في حين تم تصنيف ثلاثة على أنها أصول متعثرة حتى قبل اندلاع الصراع الحالي. وبالنظر إلى الهشاشة التي سادت في السنوات القليلة الماضية، ظلت استثمارات المؤسسة في اليمن مركزة على المهام الاستشارية. خلال فترتي استراتيجية المساعدة ومذكرة الاستراتيجية الماضيتين، شاركت مؤسسة التمويل الدولية في اليمن أساسا من خلال ذراعها الاستشاري وركزت على التدعيم المؤسسي وبناء القدرات في القطاع الخاص للمساعدة على خلق المناخ الاستثماري اللازم وبيئة العمليات لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاريع المحلية. وحظي البرنامج الاستشاري لمؤسسة التمويل الدولية على مساندة من اتفاق صندوق استئماني مع وزارة التنمية الدولية البريطانية، والذي توقف في يونيو عام 2015. وهناك عدد من العمليات الناجحة بسبب البرنامج الاستشاري الشامل الجاري تنفيذه، على سبيل المثال، (أ) تحسينات في إجراءات بدء النشاط التجاري؛ (ب) زيادة كبير في التدريب على مهارات التفوق في الشركات الصغيرة والمتوسطة، (ج) المساعدة في إعداد وإصدار قانوني الاستثمار وضريبة الدخل الجديدين والمثيرين للجدل، (د) المساعدة في إعداد وإصدار قانون جديد للتعدين ولائحته التنفيذية، (هـ) المساعدة في إعداد وإصدار قانون التأجير التمويلي، (و) تقديم الدعم للحكومة في قانون الشراكات بين القطاع العام والخاص حسب أفضل الممارسات الدولية وقانون المناطق الاقتصادية الخاصة (على الرغم من أن تلك القوانين مازالت تنتظر الموافقة عليها من مجلس الوزراء)، (ز) تقديم الدعم لمؤسسات التمويل الأصغر.
2. التنسيق مع الجهات المانحة. خلال فترة مذكرة الاستراتيجية، أصبحت مجموعة البنك عضوا نشطا في "أصدقاء اليمن"، وهي مجموعة من البلدان الثنائية والمؤسسات المتعددة الأطراف التي تشكلت في 2010 للمساعدة في الدعم السياسي الدولي لليمن ومساعدة الجهود التي يقودها اليمن لمعالجة الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار. وساعد البنك على تنظيم التعهدات بمساندة اليمن، وتم التعهد بدعم الفترة الانتقالية لليمن (2011-2014) بمبلغ 8 مليارات دولار، تم صرف 3 مليارات منها. وبناء على طلب من الحكومة اليمنية وبدعم مالي من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والدنمارك تم إنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين حجمه 9 ملايين دولار في عام 2012 لتقديم الدعم الفني للمكتب التنفيذي للحكومة اليمنية بغرض تحسين القدرة على الاستيعاب وسرعة تنفيذ تعهدات المانحين. وساعد البنك اليمن أيضا في الحصول على تمويل إضافي من صندوق التحول التابع لشراكة دوفيل لدعم مشروع إنعاش المشاريع والتوظيف بمبلغ 4.4 مليون دولار ومشروع شراكة منظمات المجتمع المدني بمبلغ 1.7 مليون دولار.

**رابعا: التوافق مع الأهداف المؤسسية لمجموعة البنك الدولي**

1. بالنظر إلى ما سبق، يتركز برنامج مجموعة البنك على مجالات محددة حيوية لتحقيق الهدفين المتلازمين المتمثلين في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك بطريقة مستدامة. وانتظمت استراتيجية المساعدة الماضية حول أربعة أهداف استراتيجية: (أ) المساعدة في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتنويعه؛ (ب) المساعدة على تعزيز الإدارة العامة؛ (ج) المساعدة في تعزيز التنمية الاجتماعية والبشرية؛ و(د) المساعدة في إدارة ندرة الموارد الطبيعية والمخاطر الطبيعية. كل من هذه الأهداف ساندته مجموعة من الأدوات (المالية والتحليلية والاستشارية)، مع اتخاذ إجراءات تكميلية من مختلف أنحاء مجموعة البنك الدولي. وهذه الأهداف معا طريقة أخرى للتعبير عن الهدفين المتلازمين. وبالمثل، تركزت مذكرة الاستراتيجية المؤقتة على (أ) تحقيق مكاسب سريعة وحماية الفقراء بإنشاء فرص عمل قصير الأجل، واستعادة الخدمات الأساسية، وتحسين إمكانية الوصول إلى شبكات الأمان الاجتماعي، وتنشيط سبل العيش؛ (ب) تعزيز النمو وتحسين الإدارة الاقتصادية من خلال المساعدة على الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتدعيم السياسات المالية وتعزيز إدارة الشؤون المالية العامة، وتحسين البيئة المواتية لنمو القطاع الخاص والقدرة التنافسية؛ (ج) تعزيز الإدارة العامة والخدمات المحلية من خلال دعم الشفافية والمساءلة وبناء القدرات وتدعيم المؤسسات وزيادة إشراك المواطنين. كان تركيز مذكرة الاستراتيجية يتفق بوضوح مع الهدفين المتلازمين.

**خامسا: الدروس المستفادة**

## تشجيع القدرة على المرونة عبر تدعيم مؤسسات احتوائية

1. إن التجربة الحديثة للجمهورية اليمنية تبين أنه حتى في فترة الصراع استمرت مؤسسات الاحتواء الاجتماعي في توفير الخدمات وخاصة للفقراء. وتظهر الدروس المستخلصة من تجارب العديد من البلدان أن الاعتماد على القدرة على الصمود وآليات التعافي ميدانيا على المستوى المحلي يمكن أن يؤتي ثماره من خلال المساهمة في استعادة الخدمات والتوسع فيها، وتصبح بمثابة نقطة انطلاق لبرامج إعادة الهيكلة الأوسع نطاقا، حيث لا تزال هذه الأكثر فعالية من حيث التكلفة وسيلة تتسم بالكفاءة في تقديم الخدمات. وأدرك البنك من مشاركته الماضية في الجمهورية اليمنية أهمية الاحتواء في جميع العناصر. ومع ذلك، ونظرا لأوجه الضعف في القدرات المحلية وأهمية مواصلة تقديم الخدمات فإن المساعدة في تطوير مؤسسات للدولة تتسم بالقدرة على الصمود أمر ضروري لمواصلة الخدمات. وهذا يعني ضرورة استمرار مساندة البنك لتعزيز المؤسسات الاحتوائية مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة.
2. واصل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة، وإلى حد ما صندوق الرعاية الاجتماعية، الوصول إلى المستفيدين وتحقيق نتائج جيدة، حتى خلال أوقات الصراع. ومن السمات الأساسية لعملها استخدام مجموعات المستخدمين على مستوى المجتمع المحلي في التخطيط والإدارة والإشراف. فهذه النهج المحلية واللامركزية أثبتت قدرتها على الصمود أمام الصدمات. ويرجع نجاح هذه المؤسسات في جزء كبير منه إلى الاستقلال النسبي وأنظمة الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد حول أدائها.

1. إن دعم وتطوير هذه القدرة على الصمود في المؤسسات العامة بالقطاعات المختلفة، سواء في عملية صنع سياسة الاقتصاد الكلي أو النقل أو ممارسة أنشطة الأعمال أو الخدمات العامة أو غير ذلك، يتطلب انتباها إضافيا في إعداد برامج البنك مستقبلا. ويمكن تعزيزها من خلال صوت المواطن ومشاركته. وبالعمل مع الحكومة اليمنية والشركاء الآخرين، يمكن للبنك أن يرسم معهم مسار المضي إلى الأمام في مرحلة ما بعد الصراع وتجنب مزالق إعادة بناء نفس الهياكل القديمة والعمليات المؤسسية التي فشلت من قبل.

## تدعيم شراكات التنمية

1. دور مجموعة البنك الدولي في توفير منصة تنمية جيدة للتنسيق بين المانحين أمر حيوي ويحتاج إلى متابعة. الحكومة وشركاء التنمية الآخرين يرون في مشاركة مجموعة البنك الدولي في قطاع معين وسيلة فعالة لتعزيز القدرة على التنفيذ في ذلك القطاع. وينطبق هذا خاصة خلال عقدين من المشاريع المنفذة من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة، حيث ساعدت مشاركة البنك في تعبئة المانحين وتسهيل تنفيذ تعهداتهم. وفي قطاعات أخرى، كما هو الحال في النقل، لعب البنك أيضا دورا محفزا في حشد التمويل على نطاق واسع لمشروع عدن-تعز-صنعاء-صعدة، وتوفير فرصة ضخمة للمملكة العربية السعودية للتمويل المشترك. وكان برنامج طرق الوصول الريفية، الذي بدأ بمساندة من البنك في عام 2001، ناجحا في اجتذاب المانحين متعددي الأطراف، بما في ذلك الصندوق العربي للتنمية والصندوق السعودي للتنمية وصندوق أبو ظبي للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية وسلطنة عمان والبنك الإسلامي للتنمية، وغيرها. وفي قطاع التعليم، كان أداء التنسيق بين المانحين على غرار نهج القطاع بأكمله جيدا. وأيضا، في قطاع المياه عمل البنك، من خلال مشاركته الطويلة في الموارد المائية ومياه الشرب والصرف الصحي وإدارة المياه بشكل وثيق مع الشركاء الرئيسيين، مع ضمان التنسيق الفعال وتجنب الازدواجية في الأنشطة، وضمان الاتساق في الوسائل والرسائل، وتعظيم النجاح في بناء القدرة على التنفيذ، والاستفادة من التمويل. إن آليات التنسيق القائمة منذ فترة طويلة تستخدم حاليا في سياق تقييم الأضرار والاحتياجات ويتضمن إمكانية متابعة الحوار والدعم المنسق لإعادة الإعمار والتعافي بعد انتهاء الصراع. ومن شأن إنشاء شراكة أقوى مع الشركاء الإقليميين الرئيسيين في مجلس التعاون الخليجي أن يكون حاسما في مساعدة اليمن على استيعاب أي برنامج ضخم للتعافي/إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع.
2. لا بد من تعزيز شراكات التنمية طوال التنفيذ. كما أن التعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة، كما هو الحال مع اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية التي سمحت للبنك برفع تعليق الصرف في مشروعين صحيين اثنين يمولهما البنك حتى في وسط الصراع، قد يسمح بتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية في حالات الطوارئ. ويجري بالفعل توسيع هذا النهج من خلال عملية طوارئ OP 2.30 يجري إعدادها لتنفيذها من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسوف تدعم توليد الدخل وتقديم الخدمات لأكثر الناس ضعفا والمشردين داخليا، حتى في خضم الصراع. ومن المرجح أن تستمر مخاطر الهشاشة والأمن عالية في اليمن، وكان يمكن لتصميم المشاريع للإجراءات التدخلية الرئيسية بالقطاعات الاجتماعية أن تتضمن ترتيبات تصميمية وقانونية لمواصلة تنفيذ هذه البرامج من خلال وكالات الأمم المتحدة الملائمة، إذا ما منعت الظروف على أرض الواقع إجراءات التنفيذ العادية.

## إدراج حلول مبتكرة في مرحلة التعافي وإعادة الإعمار بعد الصراع

1. إن تجربة البنك حتى الآن تعكس حلولا مبتكرة لدعم تصميم وتنفيذ برامج البنك. بعض هؤلاء، مثل آليات المراقبة من الغير، قائمة بالفعل في بعض المشاريع، ويمكن توسيعها للسماح بالإشراف الملائم على التنفيذ، بالنظر إلى أن المخاوف الأمنية ستستمر على الأرجح في الحد من وصول موظفي البنك إلى مواقع المشاريع، حتى بعد رفع الايقاف على عمليات الصرف. وبالمثل، فكما كان لصوت المواطن ومشاركته أهمية في تنمية المشاريع التي يمولها البنك، يمكن توسيع هذا أيضا ليشمل التنفيذ. وسيعزز هذا من الشفافية والمساءلة في عمليات يمولها البنك. ويعد استخدام الاتصال الاستراتيجي لإشراك وإبلاغ المستفيدين وضمان تنفيذ الوعود أمرا حاسما لكسب الثقة. كما أن اختيار التكنولوجيا في الإجراءات التدخلية للبنك - مثال على ذلك الألواح الشمسية المستخدمة حاليا في المنشآت الصحية حيث أن شبكة الكهرباء غير متوفرة أو غير منتظم – تحتاج أيضا إلى دراستها لتعزيز آليات يمكن أن تواصل تقديم الخدمات حتى أثناء الصراع وتحقيق أقصى قدر من التأثيرات المضاعفة المحلية. هذه النهج هامة لتعزيز الصمود في اليمن.

## تجميع محفظة مجموعة البنك الدولي

1. ينبغي أن يعتمد البنك مبدأ الانتقائية. فعلى مدى السنوات السبع الماضية، شملت المحفظة القائمة ما لا يقل عن 23 مشروعا في وقت واحد، بما في ذلك مشاريع بارتباطات تقل عن 10 ملايين دولار. ويشير هذا إلى تشرذم أجهد قدرات وموارد التنفيذ بالبنك وشكل تحديا أمام القيود على القدرات في الوزارات ووحدات تنفيذ المشروع. ولمعالجة ذلك، يجب أن تكون المحفظة مجمعة. وهذا يتطلب جهدا منسقا لجعلها انتقائية ومركزة على الأولويات الرئيسية. وحين يعود السلام والاستقرار إلى اليمن، فإن إعداد دراسة تشخيصية منهجية سيكون أداة مفيدة توفير في الأساس اللازم لتعزيز إجراءات مجموعة البنك الدولي التدخلية ذات الأولوية في إطار الشراكة المستقبلي مع اليمن.

## المرفق 1 لاستعرا ض الإنجاز والتعلم . مصفوفة النتائج لاستراتيجية المساعدة ومذكرة الاستراتيجية المؤقتة بالجمهورية اليمنية في السنوات المالية 2010-2016

| **الأهداف والمؤشرات (نتائج مذكرة الاستراتيجية محددة مع \*)** | **موجز الحالة والتقييم** | **أنشطة مجموعة البنك الدولي الإقراضية وغير الإقراضية** | **الدروس المستفادة** |
| --- | --- | --- | --- |
| **الهدف الاستراتيجي/الركيزة الاستراتيجية 1: تحقيق مكاسب سريعة وحماية الفقراء** | | | |
| الهدف 1-1. تحسين الخدمات الأساسية بما في ذلك التعليم والصحة مع التركيز على تجمعات الفقراء: تحققت جزئيا | | | |
| تحقيق تقدم في التعليم ما قبل فترة مذكرة الاستراتيجية (أكتوبر 2012):   * **بناء وإعادة تأهيل 3400 فصل دراسي** * **تدريب 90 ألف معلم** * زيادة قيد البنات في التعليم الأساسي بنسبة 17.5% وتحسن مؤشر التباين بين الجنسين من 0.7 إلى 0.77 في المحافظات العشر المستهدفة في مشروع تطوير التعليم الأساسي   معالم مذكرة الاستراتيجية في التعليم:   * إعادة تأهيل 44 مدرسة ثانوية في 5 محافظات * تنفيذ برامج أكاديمية جديدة تستجيب لاحتياجات سوق العمل في 8 جامعات حكومية * الحكومة تعتمد الرؤية الوطنية للتعليم   الإنجازات:   * بناء 2179 فصلا دراسيا جديدا * **إعادة تأهيل 1959 فصلا دراسيا** * تنفيذ برامج أكاديمية جديدة تستجيب لاحتياجات سوق العمل في 8 جامعات حكومية * الرؤية الوطنية للتعليم لم تكتمل | تحققت النتائج في قطاع التعليم جزئيا. وتضمنت النتائج المتوقعة للتعليم ما قبل الجامعي تسليم معظم الأعمال المدنية والسلع، ودعم القراءة والرياضيات والعلوم في الصفوف الأولى (موسعة من أجل الصف الأول) بما في ذلك تدريب المعلمين، وبرامج التحويلات النقدية المشروطة وبدلات النقل للبنات والبنين في المناطق المحرومة، ودعم نظام التعاقد مع المعلمات في المناطق الريفية. وفي التعليم العالي، تم تنفيذ برامج أكاديمية جديدة تستجيب لسوق العمل في الجامعات الحكومية، ومع ذلك، لم يكتمل وضع رؤية وطنية للتعليم.  وبالنسبة للأعمال المدنية والبضائع، اعتبارا من ديسمبر 2015 تحققت النتائج التالية في مشاريع يمولها البنك في قطاع التعليم: بناء أو إعادة تأهيل 4138 فصلا دراسيا، بما في ذلك 738 خلال فترة مذكرة الاستراتيجية. وتوسيع 132 فصلا دراسيا. وتوزيع 852000 حقيبة مدرسية لتلاميذ الصفوف 1-6. تسليم منشآت تعليمية (المكتبة، والمخزن، والمراحيض، والجدران المحسنة، والأرصفة) في 43 مدرسة ثانوية. وتجهيز 50 مدرسة ثانوية بمختبرات علوم، ومختبرات حاسوب ومكتبات.    فيما يتعلق بالطلاب والمعلمين، استفاد 38039 فتاة في الصفوف 4-9 من برامج التحويلات النقدية المشروطة. وتم تدريب 47،674 من معلمي المدارس الابتدائية، و16186 من مديري المدارس الابتدائية، و2867 موظفا بوزارة التربية والتعليم، و976 معلمة. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد 4192 فتاة و3949 فتى في المدارس الثانوية من منح النقل؛ وتم توظيف 89 مساعدة معلمة بتمويل من منحة المجتمع المدرسي. وتلقى 14349 من معلمي المدارس الثانوية تدريبا على موضوعات بعينها. وتم تدريب 34073 من معلمي المدارس الابتدائية على مهارات القراءة في الصفوف الأولى؛ وتلقت 23670 فتاة في الصفوف 4-9 مساندة من التحويلات النقدية المشروطة. وتم تدريب 699 من معلمات المدارس الابتدائية، والتعاقد معهن، وتوزيعهن في المناطق الريفية.  تم تنفيذ برامج أكاديمية جديدة تستجيب لاحتياجات سوق العمل في ثماني جامعات حكومية بدعم من مشروع التعليم العالي وتحسين الجودة باليمن، بما في ذلك ( أ) عملية دقيقة لتطوير البرامج والمناهج الدراسية لـ 12 برنامج من برامج التعليم الجامعي في ثماني جامعات حكومية؛ (ب) قبول أربع دفعات من الطلاب في 10 برامج (2363، منهم 1575 من الذكور و788 من الإناث) بين السنتين الدراسيتين 2012/2013 و2015/2016 ، و(ج) إنشاء مجلس الاعتماد وضمان الجودة في اليمن واستكمال خطته الاستراتيجية في عام 2014. وتم إعداد دليل الإجراءات لمعايير ضمان الجودة لاستخدامها في التقييم الذاتي للجامعات.    بدعم من البنك، تم تدشين نهج النظم من أجل تحسين نتائج التعليم -دراسة المقارنة المعيارية لتنمية قوة العمل. وتم استكمال مسوح عن تنمية الطفولة المبكرة، وتنمية القوى العاملة، وتقييم الطالب، وتم تبادل النتائج الرئيسية مع وزارة التربية والتعليم. ومع ذلك، لم يُستكمل العمل الخاص باستقلالية ومساءلة المدرسة وفقا لنهج النظم، والذي بدأ في أوائل عام 2015، بسبب الصراع في اليمن.  كان إعداد رؤية يمنية متكاملة عن التعليم يسير بشكل جيد حتى مارس 2015 عندما علق البنك عمليات الصرف على العمليات التي يمولها. وتم الانتهاء من جميع أوراق المعلومات الأساسية في يناير عام 2015، لكن تجميع وثائق الرؤية توقف بعد تعليق عمليات الصرف.  بحثت دراسة عن لامركزية قطاع التعليم نماذج من مختلف البلدان لإثراء صنع السياسات عن لامركزية قطاع التعليم في ضوء تحسين الخدمات، والمشاركة المجتمعية، والإدارة المدرسية والمساءلة. | **ما قبل فترة مذكرة الاستراتيجية:**   * تطوير التعليم الأساسي، وتطوير التعليم الثانوي، وحصول الفتيات على التعليم (إخطار المشتريات الخاص) * مشروع التعليم العالي وتحسين جودة (إخطار المشتريات الخاص) * الصندوق الاجتماعي للتنمية الرابع (إخطار المشتريات الخاص) * مساعدة فنية للتعليم من البنك الدولي/اليونسكو (أعمال تحليلية وخدمات استشارية)   فترة مذكرة الاستراتيجية:   * التعليم الأساسي الثاني * **نهج النظم لتحسين نتائج التعليم – دراسة عن مرجعية قوة العمل (أعمال تحليلية وخدمات استشارية)** * **دراسة عن لامركزية قطاع التعليم (أعمال تحليلية وخدمات استشارية)** | ثبتت فعالية الإجراءات التدخلية على جانب الطلب مثل التحويلات النقدية المشروطة لتعليم الفتيات والتعاقد مع المدرسات بالريف في دعم الفئات المحرومة ومعالجة قضايا عدم المساواة مثل تشجيع الفتيات على الالتحاق بالمدارس والبقاء في المناطق الريفية، وهذا النوع من الإجراءات التدخلية يمكن توسيع نطاقه مستقبلا.  مساندة فريق البنك الفعالة والدؤوبة للتنفيذ أمر مهم لاكتساب ثقة الجهات المتعاملة وبناء قدراتها، وهو أمر حاسم لنجاح تنفيذ المشروع.  التصميم البسيط والواقعي للمشروع ضروري لضمان نجاح تنفيذ الأنشطة في توقيت محكم.  المشاركة المبكرة للمستفيدين من المشروع، كما كان الحال في مشروع تحسين جودة التعليم العالي والبرامج الجامعية، أثبتت أنها تفضي إلى تعزيز المستوى العام للإحساس بالمسؤولية ومعالجة مشاكل التصميم والتنفيذ في الوقت المحدد.  وتعد أنشطة الرصد والتقييم مهمة وظيفيا في رفع مستوى التركيز على التنفيذ والتحديات وعلى التصدي لها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.  وجود مدير مشروع وموظفين بوحدة إدارة المشروع مؤهلين وملتزمين أمر حاسم للتنفيذ الناجح.  إقامة شراكات فعالة مع الجهات المعنية بالتعليم ومجموعة التعليم المحلية أمر هام لدعم وزارة التربية والتعليم في وضع وتنفيذ سياستها وبرامجها.  بناء القدرات المؤسسية والفنية ينبغي أن يكون جزءا من العمليات المخصصة لليمن من أجل بلوغ النتائج المقررة من تنفيذ المشروع. |
| **التقدم في قطاع الصحة ما قبل فترة مذكرة الاستراتيجية (أكتوبر 2012)**:  • اعتماد توصيات بشأن إدماج الصحة الإنجابية والتغذية ضمن خدمات التوعية  • خفض انتشار البلهارسيا على الصعيد الوطني بنسبة 10٪  • المساهمة في حملات التطعيم ضد شلل الأطفال على الصعيد الوطني  **معالم مذكرة الاستراتيجية في قطاع الصحة:**  • بدء خدمات التوعية الصحية في المناطق المستهدفة من المشروع: تحققت  • استكمال الحملة الثانية لتوزيع العقاقير على الصعيد الوطني لمكافحة البلهارسيا والديدان الطفيلية التي تنتقل من التربة: تحققت  تنفيذ نموذج تقديم الخدمات الصحية للأمهات لمقدمي الخدمات المتعاقد معهم من القطاع الخاص: لم يتحقق  • بدء الإدارة المجتمعية لسوء التغذية الحاد: تحقق  • بدء خدمات صحة الأمومة القائمة على النتائج في مناطق المشروع المستهدفة: تحقق | تم تحقيق بعض النتائج في قطاع الصحة.  وتم تدشين خدمات التوعية الصحية في مناطق مشروع الصحة والسكان (صنعاء، إب، ريمة، الضالع، البيضاء، والأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية في عدن) ووصلت إلى حوالي 1.7 مليون شخص لديهم إمكانية الحصول على مجموعة أساسية من الخدمات في الرعاية الصحية والتغذية والصحة الإنجابية. وبالإضافة إلى ذلك، وصل استخدام الخدمات المقدمة للأطفال (في الأساس لقاحات شلل الأطفال) وصلت إلى 95 ٪ في عام 2014 من 85 ٪ في عام 2013. وفيما يتعلق بمشروع مكافحة البلهارسيا، أدى تنفيذه إلى انخفاض انتشار المرض بشكليه بنسبة 55٪ (من 16.7٪ في عام 2010 إلى 7.5 في المائة في عام 2014 ) . وتوضح النتائج أن المشروع حقق هدفه الأصلي وهو السيطرة على الأمراض ذات الصلة بالبلهارسيا (مؤشر الهدف الإنمائي للمشروع: تخفيض انتشار البلهارسيا بنسبة 50 ٪).    **خدمات صحة الأمهات**. وصل عدد النساء اللاتي وصلتهن خدمات التوعية بشأن صحة الأمومة 220000 في عام 2015، في حين بلغ عدد الحوامل اللاتي حصلن على الرعاية السابقة للولادة 23767 في عام 2015. وبالإضافة إلى ذلك، تم تطعيم حوالي 58000 من الحوامل وفي سن الإنجاب ضد التيتانوس في المناطق المستهدفة في 2014-2015. وحصل نحو 30000 امرأة على وسائل منع الحمل الحديثة في المناطق المستهدفة.  **تغذية الطفل**. تم فحص نحو 57000 طفل دون الخامسة لضمان عدم إصابتهم بسوء التغذية ووصلتهم خدمات التوعية بشأن التغذية في عام 2015.  هذه الإنجازات الإيجابية قيست قبل استئناف الصراع في وقت مبكر من عام 2015. ونظرا لتفجر الصراع مجددا، تدهور الوضع الصحي والغذائي في البلاد، غير أنه يتعذر حاليا قياس التأثير على نتائج المشروع. | **ما قبل فترة مذكرة الاستراتيجية:**  • مشروع الصحة والسكان (مذكرة المشتريات الخاصة)  • الأمومة الآمنة (الشراكة العالمية للمعونات المرتبطة بالنواتج)  • مشروع مكافحة البلهارسيا (مذكرة المشتريات الخاصة)  • الأم المتمتعة بالصحة (الصندوق الاستئماني للصندوق الياباني للتنمية الاجتماعية)    **فترة مذكرة الاستراتيجية:**   * **المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة** | التركيز على نماذج تقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية في جانبي العرض والطلب ضرورية لمعالجة المشاكل الرئيسية للصحة العامة في اليمن.  التصميم البسيط والإحساس بالمسؤولية من العناصر الرئيسية الحاسمة لجدوى الإجراءات التدخلية الصحية في اليمن. |
| الهدف 1-2. توسيع نطاق الوصول إلى برامج الحماية الاجتماعية وتحسين الاستهداف: تحققت جزئيا | | | |
| **الوضع ما قبل فترة مذكرة الاستراتيجية:**  • تهيئة 140966 شخصا/شهرا من العمل من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية  • اعتماد لائحة قانون الرعاية الاجتماعية  • اعتماد منهجية موحدة لتحسين الاستهداف في مشروعات صندوق الرعاية الاجتماعية، والمنصوص عليه في لائحتها عبر منحة سياسات التنمية  • تهيئة 140340 شخصا/شهرا من فرص العمل قصيرة الأجل من خلال مشروع الأشغال العامة الثالث  **معالم مذكرة الاستراتيجية**:  • إجراء مسح ميزانية الأسرة: تحقق جزئيا (مع تأخير)  • تهيئة 30000 شخص/شهر إضافي من العمل من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية: تحقق  • تهيئة 55000 شخص/شهر من العمل على المدى القصير من خلال برنامج الأشغال العامة للعمل المكثف: تحقق  صياغة استراتيجية تخرج/إلغاء تدريجي للمستفيدين من مشاريع صندوق الرعاية الاجتماعية: لم يتحقق  • إعادة إصدار شهادات لنحو 100000 أسرة مستفيدة باستخدام طريقة الرصد عن طريق الغير: لم يتحقق | تحققت جزئيا النتائج المتوقعة لتوسيع نطاق الوصول إلى برامج الحماية الاجتماعية وتحسين الاستهداف.  تأخر مسح ميزانية الأسرة عدة أشهر، واكتمل في ديسمبر 2014. وهذا هو أول مسح وطني شامل يجري في اليمن منذ 2004/2005 وهو يحتوي على معلومات ثرية عن الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لسكان اليمن وممثلة على مستوى المحافظة وكل من الفصول الأربعة من السنة التي جمعت فيها. ويتضمن المسح أيضا وحدات متخصصة عن التعليم والصحة، والضعف، والحماية الاجتماعية التي يمكن استخدامها لوصف الجوانب غير النقدية للفقر والرفاه. وسيؤدي تحليل المسح إلى سلسلة من الملاحظات المتخصصة بما في ذلك وضع الفقر وعدم المساواة.  أدى تنفيذ مشروع الأشغال العامة التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية إلى تهيئة 353000 شخص/شهر من العمل بحلول سبتمبر عام 2015، بما في ذلك أكثر من 40000 خلال فترة مذكرة الاستراتيجية.  ولتحسين كفاءة برنامج صندوق الرعاية الاجتماعية، تم اعتماد نظام داخلي للصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم إقرار طريقة محسنة للاستهداف. ومع ذلك، مازال تجديد مسوغات تأهيل المستفيدين معلقا. وكان من المقرر أن يكتمل في عام 2015 لكنه تعطل من جراء تعليق عمليات الصرف على العمليات التي يمولها البنك. وعلاوة على ذلك، لم توضع استراتيجية الانسحاب التدريجي للمستفيدين من الصندوق.  تجاوز تنفيذ مشروع الأشغال العامة النتائج المتوقعة من تهيئة حوالي 55000 شخص/شهر من العمل على المدى القصير وخلال فترة مذكرة الاستراتيجية، كما تم تهيئة 112712 شخصا/شهرا من العمل على المدى القصير من يونيو 2012 إلى أبريل 2015. | * **صندوق التكيف بالصندوق الاجتماعي للتنمية** * **مسح ميزانية الأسرة (مساعدة فنية)** * مشروع الأشغال العامة (مذكرة المشتريات الخاصة) * صندوق الرعاية الاجتماعية |  |
| الهدف 1-3: تعزيز مشاركة المرأة والشباب والفئات المهمشة والحوار معهم\*: تحقق جزئيا | | | |
| **معالم مذكرة الاستراتيجية:**  • الانتهاء من تحليل حالة المساواة بين الجنسين ونشر النتائج: تحقق جزئيا  • انتهاء عملية التقييم للشباب، ومناقشة التوصيات مع الحكومة: لم يتحقق | من بين النشاطين اللذين يمولهما البنك لتعزيز مشاركة المرأة والشباب والفئات المهمشة والحوار معهم، تم استكمال نشاط واحد فقط هو دراسة حول التحديات أمام المساواة بين الجنسين خلال فترة مذكرة الاستراتيجية. ومع ذلك، اقتصر تعميمه على منصة على الانترنت، لأنه لم يتسن عقد ورش عمل في اليمن بسبب الصراع. ولذلك، تحققت النتائج المتوقعة جزئيا.  **التحديات أمام المساواة بين الجنسين في اليمن (أعمال تحليلية وخدمات استشارية)**.  دراسة "وضع المرأة اليمنية: من الطموح إلى الفرص"، التي استكملت في فبراير 2014، تفصّل التحديات وتقترح السياسات والتدابير اللازمة لزيادة تكافؤ الفرص أمام المرأة سواء كان ذلك في الحصول على خدمات الصحة والتعليم أو غيرها من الخدمات، أو في عالم العمل، أو في الحياة السياسية والمدنية.  **تقييم قضايا الشباب**. هذا العمل التحليلي لم يبدأ خلال فترة مذكرة الاستراتيجية.  **الخدمات الاستشارية لمؤسسة التمويل الدولية – التفوق في أنشطة الأعمال**. واصل المدربون المعتمدون من البرنامج، الذي بدأ ما قبل فترة مذكرة الاستراتيجية، تقديم التدريب تحت إشراف وكالة خاصة في الصندوق الاجتماعي للتنمية هي برنامج تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، واستطاعوا تدريب 3558 شخصا (42٪ منهم من النساء) على الرغم من الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي. وسيواصل البرنامج رصد الوضع وسينفذ أنشطة ذات مغزى على أساس عدد الموظفين الحاليين، والوضع المالي وال وضع الأمني. ونظرا لظروف السوق المتطرفة، لم يتمكن البرنامج من توسيع نطاق التوعية أو التشارك مع مدربين جدد كما كان مقررا خلال الفترة السابقة. | **ما قبل فترة مذكرة الاستراتيجية:**  • تدريب على التفوق في أنشطة الأعمال ومساندة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على استهداف النساء والشباب (خدمات استشارية من مؤسسة التمويل الدولية)  **فترة مذكرة الاستراتيجية:**  • التحديات أمام المساواة بين الجنسين في اليمن (أعمال تحليلية وخدمات استشارية) |  |
| الهدف 1-4. تحسين إدارة الموارد المائية: تحقق جزئيا | | | |
| **الوضع ما قبل فترة مذكرة الاستراتيجية**:  • زيادة الوفر السنوي في المياه من 40 إلى 55 مترا مكعبا من خلال تحسين كفاءة الري  • تحسين مشاريع صغيرة ومتوسطة للري بالغمر على نحو 2171 هكتار  • إنشاء 100 مجموعة جديدة لمستخدمي المياه في كل عام للري ومياه الشرب والصرف الصحي بالريف   * إمكانية الوصول إلى مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي بالريف تمتد إلى 11000 و500 شخص إضافي على التوالي   • إمكانية الوصول إلى مياه الشرب تمتد إلى 41000 شخص بالحضر  تحسين إمكانية حصول 28000 شخص إضافي بالريف على خدمات المياه نتيجة لأعمال إعادة التأهيل  • تحسين إمكانية حصول 28000 شخص إضافي بالريف و50000 شخص بالحضر على خدمات المياه نتيجة لأعمال إعادة التأهيل  **معالم مذكرة الاستراتيجية**:  • تشكيل 5 لجان أحواض والقيام بعملها على أساس المبادئ الدولية لإدارة الموارد المائية: لم يتحقق  • تحسين شبكات الري بالمياه الجوفية في الأحواض ذات الأولوية على حوالي 5000 هكتار: تحقق  • تحسين حصول 15000 شخص و5000 شخص إضافي بالريف على خدمات مياه الشرب والصرف الصحي: تحقق  • تحسن حصول 4000 شخص إضافي بالحضر على مياه الشرب: لم يتحقق   * تحسين حصول 50000 شخص إضافي بالريف و15000 شخص بالحضر على خدمات المياه نتيجة لأعمال إعادة التأهيل: تحقق جزئيا | تحقق تحسين إدارة الموارد المائية جزئيا خلال فترة مذكرة الاستراتيجية.  ولم تتشكل أي لجنة من المستخدمين في الحوض بين عامي 2012 و2014 لأن الوضع غير الآمن لم يسمح بإجراء مشاورات أو تشكيل لجان الأحواض.  سجل الري بالمياه الجوفية تقدما، وبحلول مارس عام 2015، تم تغطية 10000 هكتار (مقابل 5000 هكتار مستهدفة خلال فترة مذكرة الاستراتيجية) بشبكة الري المحسن بالمياه الجوفية.  تحسنت إمكانية الحصول على مياه الشرب والصرف الصحي المحسن في المناطق الريفية نتيجة للمشاريع التي يمولها البنك في هذا القطاع، وبحلول مارس 2015، أصبح لدى 5640 أسرة إمكانية الحصول على مياه الشرب، أي حوالي 28000 شخص (مع افتراض متحفظ بأن كل أسرة تضم 5 أشخاص) وتم تركيب 2500 مرحاض لخدمة حوالي 10000 شخص. ومع ذلك، في المناطق الحضرية، لم يتم التوسع في الحصول على مياه الشرب والصرف الصحي خلال فترة مذكرة الاستراتيجية (كان من المقرر العمل في صنعاء لكن ذلك لم يحدث بسبب انعدام الأمن).  إعادة تأهيل مياه الشرب لم تحسن كثيرا إمكانية الحصول على خدمات المياه في الريف، ولم يتلق سوى 14325 شخصا خدمات المياه من خلال إعادة تأهيل مياه الشرب، وكان التركيز شبكة جديدة جاهزة للمناطق الريفية مع التحليل الجيد لموارد المياه لتحقيق بعض الاستدامة. وفي المناطق الحضرية، تحقق قدر أكبر من التقدم مع حصول 43500 شخص على مياه الشرب من خلال إعادة تأهيل مياه الشرب.  قدم البنك مساعدة فنية لإجراء دراسة على مشاكل وخيارات مياه الشرب في صنعاء، وقد تم الانتهاء منها في مايو 2014. ولم تشمل الدراسة مدينة تعز على النحو المتوخى في البداية، حيث أن شركة المياه المحلية في تعز لم تبد اهتماما لمثل هذا الدراسة.  وتم إلغاء الصندوق الاستئماني للشراكة العالمية للمعونات المرتبطة بالنواتج بسبب الأوضاع الأمنية في المناطق التجريبية التي كانت مستهدفة. | **ما قبل فترة مذكرة الاستراتيجية**:  • مشروع دعم قطاع المياه (مذكرة المشتريات الخاصة)  • مشاكل وخيارات مياه الشرب في صنعاء وتعز (مذكرة المشتريات الخاصة)  • برنامج المياه التابع للشراكة العالمية للمعونات المرتبطة بالنواتج (صندوق استئماني)  **فترة مذكرة الاستراتيجية:**   * **مساعدة فنية في قطاع المياه (أعمال تحليلية وخدمات استشارية)** | وبالنسبة للمستقبل، من المستحسن وجود نهج ذي شقين لإدارة الموارد المائية: (أ) يستكشف استخدامات القطاع الخاص (بالعمل الوثيق مع برنامج المياه والصرف الصحي) بالبناء على نتائج تقديرات الأضرار والاحتياجات ودراسة واش-حالة الفقر التشخيصية المقبلة في اليمن، و(ب) يواصل الحوار مع العملاء لتوفير مياه الشرب في المناطق الحضرية المتكاملة للمدن الرئيسية (صنعاء، عدن، تعز، وهلم جرا). |
| الهدف 1-5. زيادة القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية وتغير المناخ: تحقق جزئيا | | | |
| **الوضع ما قبل فترة مذكرة الاستراتيجية**:  • الانتهاء من استراتيجية التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها  • تركيب نظام إنذار متقدم في محافظة حضرموت  • حماية 1،200 هكتار في تعز وحضرموت/المهرة  • خفض عدد الشركات المتضررة من السيول في حضرموت والمهرة وتعز بنسبة 80٪  معلم مذكرة الاستراتيجية**:**   * إعداد نظام معلومات المناخ: لم يتحقق | حققت الأنشطة الرامية إلى زيادة المرونة تجاه الكوارث الطبيعية وتغير المناخ النتائج المتوقعة جزئيا، ويرجع ذلك أساسا إلى حالة الصراع التي حالت دون تنفيذها.  **التخفيف من آثار تغير المناخ واستراتيجية التكيف: تحققت**  ساعد المشروع الأول بالبرنامج النموذجي للمرونة في مواجهة المناخ، الذي نجح تنفيذه وأغلق في ديسمبر عام 2014، في صياغة برنامج استراتيجي لتحقيق المرونة إزاء تغير المناخ وتحديد الاستثمارات ذات الأولوية للتعامل مع تغير المناخ، بما في ذلك استثمارات المتابعة الثلاثة التي يبلغ مجموعها 58 مليون دولار في شكل منح وخصصت لليمن من قبل البرنامج: نظام معلومات المناخ ومشروع التنسيق بالبرنامج التجريبي (19 مليون دولار، تمت الموافقة عليه بالفعل)؛ ومشروع في قطاع الزراعة (19 مليون دولار)؛ ومشروع آخر لإدارة المناطق الساحلية (20 مليون دولار دولار) قيد الإعداد قبل مارس 2015.  وتم تعزيز قدرات اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بتغير المناخ، وتم تعيين وزراء وفنيين ذوي صلة لمتابعة دمج المرونة إزاء تغير المناخ في التخطيط المركزي والقطاعي. ونتيجة لذلك، أصبحت استراتيجيات المرونة تجاه تغير المناخ جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الوطنية للبيئة والخطة الوطنية الاجتماعية الاقتصادية الخمسية للحد من الفقر. وبدأت وزارة التخطيط مؤخرا دراسة المخاطر المناخية في عمليات التخطيط الوطنية.  **إعداد نظام لمعلومات المناخ: لم يتحقق**  تم إجراء تقييم أولي لإعداد نظام لمعلومات المناخ في إطار المشروع الأول للبرنامج التجريبي لمرونة التكيف مع تغير المناخ. وخلال المرحلة الثانية، وفي إطار مشروع التنسيق لنظام معلومات المناخ والبرنامج التجريبي (19 مليون دولار، تمت الموافقة عليه في سبتمبر 2013)، تم الاستعانة بالقائم على تكامل الأنظمة لإجراء تحليل مفصل وتصميم نظام معلومات المناخ. ومع ذلك، فإن العمل متوقف بسبب تعطيل عمليات الصرف على عمليات البنك منذ مارس 2015. وحتى الآن، تم الانتهاء من تقييم النظم والقدرات التقنية القائمة واقتراح التحسينات، ويجري تقييم تكاليف القدرات والتشغيل والصيانة للوكالات الشريكة الأربع (الهيئة العامة لحماية البيئة، والهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد، ووزارة المياه والبيئة، ووزارة الزراعة والري).  نتائج أخرى: تحققت    تم إعداد قاعدة بيانات الأصول المتعددة القطاعات وتقييم مخاطر السيول لحضرموت، وأنجزت قبل أكتوبر 2012 نتائج أخرى متوقعة مثل حماية 1200 هكتار في تعز وحضرموت والحماية من السيول في حضرموت والمهرة وتعز.  **مشروع التنوع الزراعي الحيوي والتكيف مع المناخ**  أغلق هذا المشروع يوم 5 مارس 2015، بتصنيف مرضٍ وتحققت النتائج الرئيسية التالية:    • إعداد استراتيجية للزراعة المراعية للمناخ من أجل المرتفعات البعلية ووضعت اللمسات النهائية بالتشاور مع الجهات المؤسسية المعنية الرئيسية. وأدى ذلك إلى توقيع مذكرة تفاهم (مع وزارة الزراعة والري، والهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد، والهيئة العامة للبيئة، ووزارة المياه والبيئة كموقعين) وقد تضمنت الترتيبات اللازمة لتعزيز ومأسسة تبادل البيانات المناخية وتوحيدها. ومع ذلك، لم يتم بعد الانتهاء من المرحلة النهائية من الاعتماد الرسمي للاستراتيجية بسبب الأزمة السياسية والحرب الجارية.    • نفذ مشروع التنوع الزراعي الحيوي جردا للسلالات المحلية، واختبر 46 سلالة إزاء مرونة المناخ؛ وأرسلت السلالات التي خضعت لمناطق بيئية مختلفة وأظهرت مرونة التكيف مع المناخ واستقرارا إلى المؤسسة العامة لإكثار البذور لزيادتها وتعميمها؛ وحددت ونشرت خيارات التأقلم للمشاريع المتناهية الصغر المدرة للدخل استنادا إلى التفضيلات من المجتمعات الزراعية التي أساسها الحفاظ على التنوع الزراعي الحيوي.  • وتشمل الإنجازات من البنية التحتية الصغيرة النطاق لرفع مستوى المدرجات، وبناء مخازن صغيرة فعالة للمياه، وحفظ التربة، وهياكل صغيرة للوقاية من السيول. وأنهى المشروع واختبر 122 وحدة صغيرة للبنية التحتية (43 مدرجا، 52 خزان مياه و13 مكان لحفظ التربة، و14 بنكا للأودية). وقدم تدريب خاص للجمعيات المجتمعية على الجوانب التنظيمية ودور الجمعيات في المجتمع المحلي لمواصلة الإجراءات التدخلية للمشروع. وبتمويل إضافي من الصندوق الياباني للتنمية الاجتماعية، تم تنفيذ 91 مشروعا إضافيا لتطوير البنية التحتية الصغيرة الحجم، وقد ارتبطت بالحفاظ على المياه والتربة والمدرجات والمحاصيل والبذور والسعي لتحقيق الاستفادة القصوى من المعارف وممارسات التكيف المحلية. | **ما قبل فترة مذكرة الاستراتيجية**:  • مساعدة فنية للتخفيف من آثار تغير **(أعمال تحليلية وخدمات استشارية)**  • مساعدة فنية من الصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من آثارها **(أعمال تحليلية وخدمات استشارية)**  • التنوع الحيوي الزراعي والتكيف مع تغير المناخ (صندوق استئماني - صندوق البيئة العالمية)  • مشروع الحماية من السيول والإعمار في حالات الطوارئ (مذكرة المشتريات الخاصة)  فترة مذكرة الاستراتيجية:   * **البرنامج النموذجي للمرونة في مواجهة المناخ (صندوق استئمانئ)** | **الاتصالات والعملية التشاركية**. كلما زادت المشاركة من الجهات المعنية والمشاورات التي تجري في المراحل الحرجة، زاد التعاون في المشروع/الاستراتيجية من الجهات المعنية. وتتيح عملية التشاور تعزيز المشاركة والتواصل بين الجهات المعنية. ويزيد الإحساس بالمسؤولية عندما يتم إشراك الأطراف المعنية في تحديد قضاياهم وأولوياتهم والحلول لها. وعلى الجانب الآخر، تتطلب المشاورات إدارة ملائمة للتوقعات.  **الوعي ونشر المعلومات**. يهدف المشروع إلى تعزيز القدرات المحلية لكن هناك ثروة من المعارف المتراكمة قائمة في الواقع داخل المجتمعات المحلية، وهي تتطلب التحفيز والتشجيع على تقديم وتبادل تلك المعارف غير المكتوبة غير أن أنشطة رفع الوعي ساعدت على التواصل مع المجتمعات المحلية واكتشاف هذه المعارف المخفية.  **مساعدة فنية لإعداد الاستثمارات**. تنفيذ المشاريع على مراحل تتيح للحكومة بناء القدرات واكتساب الخبرات في تنفيذ المشاريع، وهو ما يفيد في المراحل القادمة.  **القدرة على الصمود**. في ظل الوضع الصعب في البلاد، هناك حاجة إلى قدرة على الصمود لتنفيذ المشاريع.  **حتى عندما يكون الهدف هو تحقيق منافع عالمية ذات صلة بتغير المناخ، لا بد من بناء السياسات والأولويات الوطنية، لأن المنافع العالمية لن تتحقق وتستمر إلا إذا كانت متسقة مع السياسات والأولويات الوطنية**.  وبالإضافة إلى ذلك، أنشطة المشروع على المستوى المحلي لا يمكن أن تستمر إلا إذا اتسقت مع السياسات والأولويات الوطنية. ولا يمكن المبالغة في مركزية وضع السياسات والأولويات الوطنية. وعلى وجه التحديد، فإن نهج مشروع التنوع الزراعي الحيوي والتكيف مع المناخيعتمد على إعداد سياسات وطنية تعتمد على وضع نماذج مناخية وإجراء تدريب في مجال قواعد البيانات، على سبيل المثال لا الحصر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الكثير من تحديد الأولويات على المستوى الوطني تطلب التركيز على الزراعة البعلية التي تحققت من خلال مشروع الزراعة البعلية والثروة الحيوانية والتي سبقت هذا المشروع. |
| الهدف الاستراتيجي/الركيزة الاستراتيجية 2: تحسين الإدارة الاقتصادية | | | |
| الهدف 2-1. تعزيز الأسس التحليلية لصنع السياسات الاقتصادية | | | |
| **فترة ما قبل فترة مذكرة الاستراتيجية**:  تقديم المشورة عن الاقتصاد الكلي بشكل منتظم للتكيف مع التطورات الاقتصادية العالمية  • وضع إطار كلي قياسي واستخدامه من قبل وزارة التخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي اليمني   * إعداد حسابات قومية معززة (بمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي) انتظارا للمناقشة النهائية   **معالم مذكرة الاستراتيجية**:  • وضع خيارات لتوفير مساحة مالية والتخفيف من الإجهاد المالي: تحقق جزئيا | **تقديم النصح بشكل منتظم بتكيف الاقتصاد الكلي مع التطورات الاقتصادية العالمية: تحقق جزئيا**  في حين أنه أمكن الحفاظ على بعض التقدم التقني فيما يتعلق بتحليل السياسات والتوثيق (على سبيل المثال، التحديثات الشهرية الاجتماعية والاقتصادية لوزارة التخطيط، والتحديث الاقتصادي الذي يصدره البنك الدولي مرتين سنويا)، فإن حوار السياسات والهدف النهائي من ترشيد الخيارات الضريبية تعرضا لمخاطر بسبب الصراع المفتوح في البلاد منذ الربع الأخير من عام 2014.  **إعداد الإطار القياسي للاقتصاد الكلي واستخدامه من قبل وزارة التخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي اليمني: تحقق جزئيا**    نجح اليمن في تنفيذ برنامج إصلاحي بدعم من تسهيل الاعتمادات السريعة التابع لصندوق النقد الدولي بمبلغ 100 مليون دولار حصل عليها في أبريل 2012. وفي فبراير 2013، قدم البنك منحة قدرها 100 مليون دولار للمشروع الطارئ للتعافي من الأزمات لمساعدة اليمن على التخفيف من آثار أزمة 2011 من خلال تقديم الإعانات النقدية للأسر الفقيرة المؤهلة.  وضعفت حالة الاقتصاد الكلي منذ مطلع 2014 مع زيادة تخريب المنشآت النفطية مما أدى إلى انخفاض عائدات النفط، وعلى ذلك، حدث تدهور في المراكز المالية والخارجية ونقص شديد في الوقود والكهرباء. ولمعالجة الوضع الاقتصادي الصعب اعتمدت الحكومة اليمنية أجندة إصلاحية جريئة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتحديد مسار لتعزيز النمو وإنشاء فرص العمل والحد من الفقر. وكان هذا البرنامج الإصلاحي، الذي شمل خفض دعم الوقود، كان مدعوما من صندوق النقد الدولي (تسهيل الاعتمادات السريعة) ومن قبل البنك من خلال ثلاث عمليات تدعم صندوق الرعاية الاجتماعية. ومع ذلك، أوقف الصراع الحالي تنفيذ الإصلاحات. | * متابعة التقييم الاجتماعي والاقتصادي المشترك (مذكرة المشتريات الخاصة) * منحة تعافي طارئة (المؤسسة الدولية للتنمية) |  |
| **الهدف 2-2. تحسين الإطار التحليلي عن التوسع في الخيارات الاقتصادية: لم يتحقق** | | | |
| **الوضع ما قبل فترة مذكرة الاستراتيجية**:  • إعادة هيكلة الهيئة العامة للاستثمار (قانون الاستثمار الجديد)  • تجميع الحوافز الضريبية الرئيسية  **معالم مذكرة الاستراتيجية**:  إكمال العمل التحليلي عن خيارات التكامل الاقتصادي: لم يتحقق | لم يتسن تناول موضوع التكامل الاقتصادي، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن مناقشة السياسة العامة تركزت في البداية على مؤتم الحوار الوطني، ولم تترك مساحة لبناء توافق سياسي على خيارات السياسات الاقتصادية، ومنذ منتصف عام 2014، سيطر على النقاش الصراع المفتوح في البلاد. ومع ذلك، فإن التقرير الذي نشر مؤخرا بعنوان "المذكرة الاقتصادية عن اليمن - إطلاق إمكانات النمو الاقتصادي"، تعزز هذه المسائل مرة أخرى، وسوف تضيف إلى الحوار في المستقبل حول تلك المسائل. | **فترة مذكرة الاستراتيجية**:   * المذكرة الاقتصادية مع اليمن (أعمال تحليلية وخدمات استشارية) |  |
| الهدف 2-3. تعزيز القدرة التنافسية في القطاعات الرئيسية: تحقق | | | |
| **الوضع ما قبل فترة مذكرة الاستراتيجية**:  • تصديق وموافقة عليها مجلس الوزراء على مقترح بإعادة هيكلة قطاع الثروة السمكية   * إصدار مراسيم رئاسية بإنشاء أربع هيئات للثروة السمكية في المحافظات الساحلية   • تشكيل وعمل 1400 مجموعة أو جمعية أو شبكة للمنتجين الزراعيين  • إعادة تأهيل 30 كم من جدران المصاطب  **معالم مذكرة الاستراتيجية:**  بداية عمل هيئات الثروة السمكية في المحافظات الساحلية: تحقق  • تشكيل وعمل 800 مجموعة أو جمعية أو شبكة للمنتجين الزراعيين: تحقق (2221)  • إعادة تأهيل 60 كم من جدران المصاطب: تحقق (213 كم) | تنفيذ مشاريع في مجال الزراعة والثروة السمكية حققت النتائج التالية:  **مشروع الزراعة البعلية والثروة الحيوانية**. تم إغلاق المشروع في 30 سبتمبر عام 2014، مع تقييم شامل مرض إلى حد ما وحقق ما يلي من نتائج استراتيجية المساعدة/مذكرة الاستراتيجية:  تشكيل 2،221 مجموعة/جمعية أو شبكة منتجين ريفيين وقيامها بوظائفها (بما في ذلك 5 جمعيات إقليمية لمنتجي البذور (جمعية واحدة لكل محافظة مستهدفة)؛ 70 مجموعة لمنتجي البذور (كلها لتعزيز الإنتاج البعلي للحبوب والخضروات والمناولة بعد الحصاد، وإنتاج البذور والإدارة)؛ 1461 مجموعة لمربي الماشية؛ 82 مجموعة لمنتجي الدواجن؛ و491 مجموعة لمنتجي العسل    تحسن إمكانية حصول المزارعين على خدمات الثروة الحيوانية من خلال الشراكات بين القطاعين العام (221 من العمال شبه البيطريين حصلوا على تدريب وتلقوا الأدوات البيطرية الأساسية والأدوية لبدء أعمال تجارية خاصة بتقديم الخدمات البيطرية في مناطق المشروع، و33 من الفنيين البيطريين تم اعتمادهم وتعبئتهم).    • حماية التربة والمياه والمراعي: إعادة تأهيل 213 كم من جدران المصاطب في إطار المشروع، وحماية 52 كم من جوانب الأودية، وإعادة الغطاء النباتي على 30 هكتارا من المستجمعات العليا، واستفادت 810 هكتارات من قنوات الري مع بناء 110 من هذه القنوات وإعادة تأهيل و/أو بناء 267 من هياكل حصاد المياه.    **مشروع إدارة الموارد السمكية والمحافظة عليها**. أغلق هذا المشروع في 31 ديسمبر 2013، مع تصنيف مرض إلى حد ما، وقد حقق ما يلي من النتائج:  إنشاء هيئات للثروة السمكية: أنشئت أربع هيئات للثروة السمكية على مستوى المحافظات من خلال مراسيم رئاسية، وتم تعيين الموظفين الرئيسيين، وإعداد اللوائح الداخلية. ونفذت برامج توعية وتدريب لقطاع الثروة السمكية وأعدت أدلة العمليات للهيئات الجديدة، وهيئة بحوث الثروة السمكية، ووزارة الثروة السمكية. وتحققت المستويات المستهدفة أو تجاوزها من حيث بيع الأسماك في أسواق التجزئة وفي المزادات. وتعزى زيادة الكمية والقيمة أيضا إلى تحسين الجودة بسبب إنشاء مرافق جديدة وتقديم خدمات أفضل بدعم من المشروع (بما في ذلك مصنع جديد للثلج وطرق ومواقع هبوط ومختبرات مراقبة الجودة، وإعادة تأهيل الموانئ في ثلاثة موانئ للصيد). | **ما قبل فترة مذكرة الاستراتيجية**:   * **مشروع الزراعة البعلية والثروة الحيوانية (مذكرة المشتريات الخاصة)** * مشروع مساندة قطاع المياه * مشروع إدارة الموارد السمكية والمحافظة عليها (مذكرة المشتريات الخاصة) | **تصميم مشروع بسيط يعزز المشاركة النشطة من جانب المستفيدين** هو الأساس لتنفيذ المشروع بكفاءة في ظل القدرات الإدارية المحدودة، وخاصة في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات ذات الدخل المنخفض.  **خلق التنسيق على المستوى المحلي في وقت مبكر** لأنه قد يتطور أسرع من ذلك على المستوى الوطني.  **تحسين تصاميم التقييم حتى يمكن تكرار تحليل وثيقة التقييم المسبق للمشروع عند إنجاز المشروع**. ويجب أن يضمن إعداد/تصميم المشروع أن نظام رصد وتقييم المشاريع يمكن أن يحقق ما هو مطلوب عند الإنجاز.  **إحساس الدولة بالمسؤولية مهم**. وفي إطار هذا المشروع، أدت تغييرات في القيادات الوزارية إلى فتور الدعم. وينبغي أن يجد البنك وسائل لربط عمليات الصرف بدرجة أكثر وثوقا بالتقدم في الإصلاحات في الإدارة العامة والإدارة في سياق نهج برنامجي.  **تطبيق نظام ترخيص الصيد أمر بالغ الأهمية لمنع تدهور قاعدة الموارد**، وتدهور المستوى المعيشي للصيادين، وانخفاض مساهمة مصايد الأسماك في الاقتصاد الوطني.  **التعاون بين الجهات المانحة**. كان المستوى العالي من التعاون والشراكة مع المانحين سمة بارزة من سمات المشروع طوال التنفيذ.  **الرصد عن طريق الغير**. يعد استخدام وكالة للقيام بأنشطة الإشراف والرصد للمشروع أمرا حيويا في البلدان التي تعاني من الاضطرابات الاجتماعية و/أو السياسية. |
| **الهدف 2-4. تحسين بيئة مواتية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: لم يتحقق** | | | |
| **الوضع ما قبل فترة مذكرة الاستراتيجية**:  • استخدام نظام معلومات الإدارة المحاسبية والمالية يغطي 17 وزارة و3 إدارات  • استخدام نظام معلومات إدارة المنح والقروض يغطي 23 وحدة لإدارة المشاريع  • تطبيق نظم إدارة التدفق النقدي ومراقبة الالتزامات   * تطبيق القدرات المؤسسية لتنفيذ قانون المشتريات   • وضع استراتيجية متوسطة الأجل للهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات  • تعزيز قدرات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في بيئة نظام معلومات الإدارة المحاسبية والمالية  **معالم مذكرة الاستراتيجية:**  • التوسع في استخدام نظام معلومات الإدارة المحاسبية والمالية ليشمل 30 وزارة و11 إدارة و18 محافظة: لم يتحقق  • التوسع في استخدام نظام معلومات إدارة المنح والقروض ليشمل 36 وحدة إدارة المشاريع: تحقق  • تطبيق نظام مراقبة الالتزامات وإدارة النقد نظام معلومات الإدارة المحاسبية والمالية: لم يتحقق  • إنشاء بوابة موحدة للمشتريات العامة لنشر المناقصات والمزايدات وترسيتها: لم يتحقق  • وضع استراتيجية متوسطة الأجل للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة: تحقق | لم يحقق تنفيذ الأنشطة لتحسين القدرة على إدارة المالية العامة بفعالية معظم النتائج المتوقعة خلال فترة مذكرة الاستراتيجية، وذلك بسبب الوضع السياسي والأمني في البلاد.  لم يتم التوسع في استخدام نظام معلومات الإدارة المحاسبية والمالية في الوزارات والإدارات والمحافظات كما كان مقررا: فلم تستخدم أي محافظة (من أصل 18 محافظة) هذا النظام. ولم يستخدمه سوى 24 وزارة من أصل 30 وزارة بالحكومة المركزية و10 إدارات حكومية.   * استخدام نظام معلومات إدارة المنح والقروض: كان استخدام النظام ناجحا في وحدات إدارة المشاريع، حيث تم التوسع في استخدامه ليغطي 45 من هذه الوحدات (مقابل 36 كما كان مقررا) . * لم يتم تنفيذ نظام مراقبة الالتزامات وإدارة النقد في نظام معلومات الإدارة المحاسبية والمالية كما كان مقررا، فلم تستخدمه سوى 6 وزارات من أصل 30 وزارة.   لم يتم إنشاء بوابة موحدة للمشتريات العامة لنشر المناقصات والمزايدات وترسيتها.   * تم إعداد استراتيجية متوسطة الأجل للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة كما كان متصورا. | **ما قبل فترة مذكرة الاستراتيجية**:   * مشروع تحديث المالية العامة (مذكرة المشتريات الخاصة)   **فترة مذكرة الاستراتيجية**:   * إدارة المالية العامة صندوق التكيف | **وجود فريق قوي ومتنوع ومستقر بوزارة المالية هو مفتاح النجاح في تنفيذ عمليات إدارة المالية العامة**. فالفضل في قدر من النجاح في تنفيذ تمديد من نظام معلومات الإدارة المحاسبية والمالية ونظام معلومات إدارة المنح والقروض يعود للفريق في وزارة المالية. فالفريق كان يملك مكوناته وبنى قدراته وحافظ على دعم التنفيذ بشكل وثيق. وكان ارتفاع معدل دوران المنسقين في وحدة إدارة المشروع سبب التأخير وضعف الأداء في المكونات الأخرى.  **لا بد من العثور على بدائل لضعف جذب المستشارين الدوليين لليمن**. وخلال فترة ما بعد الصراع، يمكن أن تكون البدائل بناء قدرات الموظفين المحليين خارج البلاد، والبحث عن خبراء من المنطقة، على سبيل المثال لا الحصر. |
| **الهدف 2-5. تحسين البيئة المواتية لمنشآت الأعمال المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة\*: لم يتحقق** | | | |
|  | كان من المتوقع أن تساند المساعدة الفنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال حوار السياسات وتوفر مدخلات لمشروع الحوكمة والتنافسية في إنترنت النطاق العريض، والذي أعد لعرضه على صندوق التحول لشراكة دوفيل مع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتضمنت النتائج المتوقعة (أ) إجراء تقييم لسياسة الاتصالات، وإطارها القانوني والتنظيمي (أنجز)؛ (ب) تحديد الأدوات والتشريعات غير الموجودة (لم يبت فيه)، و(ج) الأعمال التحضيرية لإعداد الأدوات المفقودة (لم يُبت فيها). ونتيجة للوضع السياسي والأمني ​​الحالي، تم إيقاف الحوار حول هذا الموضوع.  **خدمات استشارية في مجال التمويل الأصغر (مؤسسة التمويل الدولية)**  **• أكاديمية التدريب على التمويل الأصغر**. تم الانتهاء من دراسة جدوى المشروع. وتم تعليق خطط لعرض النتائج على أصحاب المصلحة الرئيسيين بسبب الوضع الأمني. وتأثر أصحاب المصلحة الرئيسيين من الصراع القائم واضطروا إلى تقليص حجم عملياتهم (الوضع الراهن للمشروع "قيد الانتظار").   * **بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي**. استمر منتج بنك الكريمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المتوافقة مع الشريعة في 4 فروع (3 في صنعاء، و1 في تعز). وحتى يونيو 2015، كان البنك صرف ما يقرب من 223 قرضا بقيمة 3.3 مليون دولار منذ بداية المشروع (حوالي 15000 دولار لكل منها في المتوسط). وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، كان البنك صرف 50 قرضا لمشروعات صغيرة ومتوسطة بقيمة 970913 دولارا. ومع ذلك فقد اضطر إلى وقف الإقراض الجديد إلى حد كبير وأبطأ بحدة برنامجه للتواصل والذي كان مقررا في عام 2015. * **بنك الأمل للتمويل الأصغر**. ساعدت مؤسسة التمويل الدولية مؤسسة التمويل الأصغر على إعداد منتجات جديدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك (أ) نموذج تسعير، (ب) نموذج طلب تمويل وعملية الموافقة على التمويل، و(ج) إنشاء وحدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك الهيكل التنظيمي والتوقعات المالية، واستراتيجية الاستهداف الأولية لوحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإعداد مسودة السياسات والإجراءات الأولية لمنتجات/وحدات المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجديدة. * **حوكمة الشركات**   • قدمت مؤسسة التمويل الدولية عدة حلقات عمل تدريبية بالتعاون مع المعهد اليمني المديرين.   * **المشروع التجريبي لإنعاش المشاريع والتوظيف**   يهدف المشروع الذي يتكلف 3.72 مليون دولار إلى تحسين إمكانية عثور الخريجين على فرص عمل والقدرات التجارية للشركات المشاركة في خطة رائدة تنفذها وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر. وحتى مطلع عام 2015، كان أداء المشروع مرضيا. وأفاد بأن نسبة التوظيف بين الشباب المشاركين في المشروع تبلغ 40٪ (مقابل المستهدف وهو 20٪ في عام 2014) مع مشاركة الإناث بنسبة 11٪ (مقابل المستهدف 5٪). وتجاوز عدد المستفيدين مباشرة من المشروع التوقعات إذ تخطى 4200 مستفيد (بما في ذلك خريجون استفادوا من التدريب أو التدريب أثناء العمل وموظفو الشركات المستفيدة). ومع ذلك، انقضت مدة المشروع بعد تعليق الصرف للمشاريع التي يمولها البنك. | **فترة مذكرة الاستراتيجية**:   * تقييم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال (أعمال تحليلية وخدمات استشارية) * وضع مستويات مرجعية لقوة العمل (أعمال تحليلية وخدمات استشارية) * المشروع التجريبي لإنعاش المشاريع والتوظيف   **ما قبل فترة مذكرة الاستراتيجية**:   * مشروع الخدمات الاستشارية في التمويل الأصغر، حوكمة الشركات (خدمات استشارية من مؤسسة التمويل الدولي) * استثمارات محتملة في قطاعات رئيسية مستهدفة (استثمارات من مؤسسة التمويل الدولية) |  |
| الهدف 2-6. تحسين البنية التحتية عبر زيادة الاستثمارات وتدعيم الإدارة. لم يتحقق | | | |
| **الوضع ما قبل فترة مذكرة الاستراتيجية**:  • تمهيد 200 كم من الطرق الريفية المتوسطة وفقا لمعايير الصناعة مقبولة  • استكمال صياغة استراتيجيات وبرامج لتحسين الكفاءة في مجالات رئيسية لقطاع النقل  • استكمال دراسة حول الطاقة المتجددة  **معالم مذكرة الاستراتيجية:**  • إجراء دراسة حول تقييم أثر إصلاح أسعار الطاقة: تحقق جزئيا  • بدء حوار عن الشراكة بين القطاع العام والخاص في البنية التحتية: لم يتحقق | لم تتحقق النتائج المتوقعة في تحسين البنية التحتية.  **الطاقة**. كانت الإجراءات التدخلية لمجموعة البنك الدولي مؤخرا في قطاع الطاقة غير ناجحة في الغالب، ويرجع ذلك جزئيا إلى ما تبين أنه عدم التوافق بين استراتيجية البنك وقدرات الإدارة العامة والقدرات المؤسسية في اليمن. وخلال فترة ثلاث سنوات قبل الأزمة السياسية في أوائل عام 2011، ساعد البنك الحكومة في تحليل القضايا الرئيسية واقتراح الإجراءات اللازمة لتحريك القطاع نحو الاستدامة المالية. وشملت الأنشطة الرئيسية (أ) مراجعة مستقلة للشروط والإجراءات القانونية والتعاقدية والمالية والخاصة بالتراخيص في أنشطة النفط والغاز، (ب) تحليل الخيارات المحتملة وتحليل التوزيع لأي إصلاح ممكن لنظام دعم الطاقة، جنبا إلى جنب مع برنامج عمل محتمل؛ (ج) إجراء تحليل للخيارات والتوصيات بشأن برنامج الاستثمار في الغاز بشأن استخدام الغاز في توليد كهرباء وهياكل السوق ذات الصلة واللازمة لضمان المنافع الاقتصادية لهذا البرنامج، و(د) تحليل مشاكل قطاع الطاقة، واقتراح استراتيجية لضمان الاستدامة. وجاء تشخيص البنك بأن ضعف أداء القطاع يُعزى في المقام الأول إلى انتشار عمل شركة الكهرباء الحكومية المتكاملة عموديا، وضعيفة الأداء (المؤسسة العامة للكهرباء)، وتحديد الحكومة أسعارا منخفضة للكهرباء، وغياب إطار متماسك وشفاف لدعم مشاركة القطاع الخاص. ومع ذلك، فقد تحقق تقدم محدود من جانب الحكومة اليمنية والبنك الدولي في معالجة هذه المشاكل. ولم يتم ضخ الاستثمارات التي تشتد الحاجة إليها في هذا القطاع وظل أداء القطاع في التدهور. وتزداد باستمرار الحاجة إلى موارد الحكومة لمعالجة الأزمات القصيرة الأجل، ما يدفعها إلى حلقة مفرغة. وكانت الزيادة الكبيرة في أسعار الوقود بدون وجود رسالة اتصال استراتيجية ملائمة عاملا مهما في خلق الزخم للثورة على الحكومة في سبتمبر 2014.    **الحوار عن الشراكة بين القطاع العام والخاص**. لم يساند البنك ومؤسسة التمويل الدولية الشراكات بين القطاعين العام والخاص خلال فترة مذكرة الاستراتيجية. أما خلال فترة استراتيجية المساعدة، فكان الدعم يتركز أساسا على مساعدة القطاع الخاص بالاتصال الوثيق مع القطاع العام فيما يتعلق بوضع إطار تشريعي لهذه الشراكات. وتم وضع مشروع قانون، ولكن الكثير من تفاصيله تم المتنازع عليها بشكل كبير من قبل مختلف الجهات المعنية في اليمن، وخاصة فيما يتعلق بدور القطاع الخاص وموقع وحدة الشراكة. وخلال فترة مذكرة الاستراتيجية، تم تعليق دعم الشراكات بسبب الاضطرابات السياسية المستمرة. ولم يكن من المتصور تنفيذ أي أنشطة بين أوائل عام 2012 وأواخر عام 2014. واستؤنف الحوار عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص في أواخر عام 2014 عندما تم تشكيل حكومة جديدة (أكثر تكنوقراطية). ومع ذلك، تم تعليق الحوار مرة أخرى في مطلع يناير 2015 بسبب أوضاع الصراع في البلاد.    **إدارة أصول الطرق**: تمت الموافقة على مشروع إدارة أصول الطرق بتكلفة 40 مليون دولار في فبراير عام 2013 لتحسين أحوال الطرق في أربع محافظات (الحديدة، إب، تعز، ولحج) وتعزيز قدرات صندوق صيانة الطرق في إدارة الأصول. وقبل تعليق المدفوعات، كانت العقود كلها تقريبا يجري تنفيذها بقوة. ووافق معظم المقاولين على وقف الأعمال حتى يتم إرساء السلام واستئناف الأعمال حالما يتم رفع التعليق من قبل البنك. ولا تزال صيانة الطرق تمثل مشكلة، حيث علقت الحكومة اليمنية تحويل 3٪ من سعر وقود الديزل والبنزين إلى الصندوق بعد أن قررت الحكومة إلغاء الدعم عن الوقود تماما. وهذه مشكلة خطيرة للغاية لأنها تؤثر على القدرة العامة للصندوق في الحفاظ على شبكة الطرق وأيضا في دفع رواتب موظفي وحدة تنفيذ الصندوق-المشروع. ولمعالجة مسألة استدامة صيانة الطرق وتمويل هذا القطاع، سيقوم فريق البنك بالتعامل مع وزارة التخطيط، ووزارة المالية، ووزارة الأشغال العامة والطرق (عندما تسمح الظروف في البلاد) بشأن استئناف آلية تحصيل الإيرادات بالصندوق، وضمان استمرار المساندة وتعاون الجهات المانحة المعنية بقطاع النقل البري في البلاد.  **التنمية الحضرية المتكاملة**. تنفيذ المشروع حقق النتائج التالية: (أ) 24400 شخص في المناطق المستهدفة لديهم إمكانية الحصول على "صرف صحي محسن" (تجاوز المستهدف وهو 23621)؛ (ب) 18500 شخص في المناطق المستهدفة لديهم إمكانية الحصول على "مياه الشرب المحسنة"؛ (ج) 21000 شخص في المناطق المستهدفة لديهم إمكانية الوصول إلى جميع الطرق الموسمية ضمن نطاق 500 متر (تجاوز المستهدف وهو 19500)؛ (د) 25000 شخص من المستفيدين المباشرين (منهم 47٪ من الإناث، تجاوز المستهدف وهو 19500).  **مشروع تنمية مدن الموانئ**. لم يتسن قياس النتائج المتحققة كميا حي أن الهدف الإنمائي للمشروع غير متاح أو غير قابل للمقارنة مع خطوط الأساس، والاستثمارات غير مكتملة، وتم إنجاز التقاطعات الحضرية في المكلا بنسبة 100%، وإنجاز مطار المكلا بنسبة 85٪، وميناء صيد الحديدة بنسبة 98٪. | **فترة مذكرة الاستراتيجية**:   * **مشروع إدارة أصول الطرق** * **مساعدة فنية للشراكة بين القطاع العام والخاص في البنية التحتية (أعمال تحليلية وخدمات استشارية)** * **مساندة الشراكة بين القطاع العام والخاص (خدمات استشارية من مؤسسة التمويل الدولية)**   **ما قبل فترة مذكرة الاستراتيجية**:   * المشروع الثاني لطرق الوصول الريفية (مذكرة المشتريات الخاصة) * قطاع الكهرباء (مذكرة المشتريات الخاصة) * المشروع الثاني لتنمية مدن الموانئ (مذكرة المشتريات الخاصة) * التنمية الحضرية المتكاملة (مذكرة المشتريات الخاصة) * الحصول على الطاقة بالريف (مذكرة المشتريات الخاصة) * إدارة قطاع الطرق (مذكرة المشتريات الخاصة) * المساواة بين الجنسين والنقل في اليمن (صندوق استئماني الخاص بخطة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين) | **قطاع الطاقة**. إن الفهم الأعمق للاقتصاد السياسي وهيكل الحوافز ذي الصلة أمر لازم لتحسين أداء قطاع الطاقة في اليمن. وثبت أن العديد من التوصيات الواردة في عمليات التقييم التحليلية السابقة غير متفقة مع القدرات التنفيذية بالحكومة اليمنية. فمشاريع الإقراض لمصادر بديلة للتوليد – ومعظمها ممول بمنح - أغلقت بدون صرف المبالغ المالية المخصصة لها إلى حد كبير، وذلك على الرغم من ضعف قدرة التوليد في البلاد وتشغيل معظم المصانع بالديزل المستورد الذي يكلف مبالغ هائلة. ومزرعة الرياح بالموكا التي تبلغ طاقتها 60 ميجاوات كانت تشمل مساهمات من عدة جهات مانحة لكن لم يكن تم شراؤها حين استؤنف الصراع.  **التنمية الحضرية**:  • تحديد حوافز الجهات المعنية من خلال تحليل الاقتصاد السياسي أمر ضروري لتعزيز تصميم المشروع وتأكيد المسؤولية عنه، وخاصة بالنسبة لإصلاحات السياسات.  • مزج الاستثمارات في البنية التحتية مع إصلاحات السياسات يمثل تحديا في سياق الهشاشة والصراع والعنف لكنه مجدٍ مع التخطيط الاستراتيجي، ووجود قادة واضحين، والدعم القوي للتنفيذ. وينبغي اعتبار إعادة الهيكلة أداة رئيسية في دعم تنفيذ بدلا من أن تكون الملاذ الأخير.  • يحتاج الرصد عن طريق الغير إلى إجرائه بطريقة منظمة، مع إثرائه بمعايير القطاع والتفاعل المستمر من قبل فرق العمل ووحدات الإدارة في البلاد.  • البيئة التشغيلية الصعبة في بلدان أوضاع الهشاشة والصراع والعنف يتطلب الاستمرارية والعناية الواجبة على نظام دعم التنفيذ بالبنك.  • التكيف مع النهج التشغيلي للبنك ليتناسب بشكل أفضل مع سياق أوضاع الهشاشة والصراع والعنف سيسمح بمزيد من المرونة وتسهيل روح المبادرة.  **تطوير مدن الموانئ**:  • ينبغي على البنك أن يتأكد من أن توقيع العقود الرئيسية وشيك عند سريان المشاريع في اليمن، وأي تأخر في الاستعداد يُعرض بصراحة في وثائق المشروع المعروفة على المجلس للموافقة.  • البيئة التشغيلية الصعبة في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات تتطلب الاستمرارية والعناية الواجبة على نظام دعم التنفيذ للبنك.  • ينبغي إجراء عمليات استعراض منتصف المدة حتى إذا لم يكن التنفيذ يحقق تقدما وينبغي اعتبار إعادة الهيكلة أداة رئيسية في دعم التنفيذ.  • لقياس نتائج المشروع، فإن مصادر البيانات والمنهجيات لحساب قيم المؤشرات ينبغي عرضها وفهمها بوضوح من قبل البنك ونظرائه.  • يجب إجراء الرصد عن طريق الغير بطريقة منظمة مع إثرائها بمعايير القطاع للسماح بمتابعة المحفظة على اتساعها.  • كي يصبح الرصد عن طريق الغير مجديا، فإن التفاعل المستمر بين وكلاء الرصد عن طريق الغير وفرق العمل وتقديم التقارير السياقية أمر ضروري.  • ينبغي أن يكون تحليل المخاطر مسعى دائما في الحوار الجاري وحدة إدارة البلد ومجموعة الممارسات العالمية وينبغي استخدامه في إثراء دعم التنفيذ بشكل كبير، وبخاصة في حالة دولة هشة.  • التكيف مع النهج التشغيلي للبنك ليتناسب بشكل أفضل مع سياق أوضاع الهشاشة والصراع يسمح بمزيد من المرونة وتسهيل روح المبادرة. |
| الهدف الاستراتيجي/الركيزة الاستراتيجية 3: تعزيز الخدمات المحلية | | | |
| الهدف 3-1. تعزيز الخدمات المحلية\*: لم يتحقق | | | |
| **الوضع ما قبل فترة مذكرة الاستراتيجية**:  **معالم مذكرة الاستراتيجية:** | مشروع دعم منظمات المجتمع المدني اليمنية (8 ملايين دولار)، الذي اعتمد في فبراير 2014 لزيادة الشفافية وسهولة الدخول في هذا القطاع، أصبح ساريا في نهاية أغسطس 2014. وكان تنفيذ المشروع قصيرا مع تعليق عمليات الصرف في مارس 2015 عقب ازدياد الصراع حدة منذ سبتمبر 2014. لذلك، لم تتحقق نتائج ملموسة.  لم يتم تنفيذ مشروع الخدمات المحلية خلال فترة مذكرة الاستراتيجية. وصيغت مذكرة مفاهيم لكن لم يتسن مراجعتها بسبب تعليق برامج الإقراض الجديدة في مارس 2015. وبالمثل، لم يبدأ أي نشاط جديد في مجال اللامركزية لأسباب مماثلة.  مشروع تعزيز المساءلة (6 ملايين دولار)، الذي اعتمد في مايو 2014 لتعزيز قدرات المؤسسات المستهدفة على المساءلة لإتاحة المعلومات وتحسين إنفاذ قانون مكافحة الفساد، أصبح ساريا في يوليو 2014. ولم يحقق هذا المشروع الكثير، حيث أن تنفيذه واجه قيودا بسبب الظروف الأمنية السائدة في اليمن منذ سبتمبر 2014 وتعليق المؤسسة الدولية للتنمية لاحقا عمليات الصرف في مارس 2015.  تم إنجاز تقييم المجتمع المدني (أعمال تحليلية وخدمات استشارية) ونشر النتائج بشكل كامل مع النظراء. | **فترة مذكرة الاستراتيجية**:   * **مشروع مساندة المجتمع المدني** * **المشروع التجريبي لصندوق تقاعد موظفي الدولة المحلي والحوكمة وتقديم الخدمات (صندوق استئماني)** * **تقييم منظمات المجتمع المدني (أعمال تحليلية وخدمات استشارية)** * **تقييم احتياجات المؤسسات والقدرات (أعمال تحليلية وخدمات استشارية)** * مشروع تعزيز المساءلة |  |
| الهدف 3-2. الاسراع بتنفيذ الاصلاحات الخاصة بمكافحة الفساد. لم يتحقق | | | |
| **الوضع ما قبل فترة مذكرة الاستراتيجية**:  وضع اللمسات النهائية لاستراتيجية وطنية وخطة عمل لمكافحة الفساد  **معالم مذكرة الاستراتيجية:**  • إنشاء نظام دعم القرار لوحدة إعلان الأصول: لم يتحقق  • إنشاء نظام معلومات إدارة الشكاوى والتحقيقات: لم يتحقق | كان مشروع تحديث المالية العامة بتكلفة 5 ملايين دولار، والذي اعتمد في مايو 2013، يهدف إلى تحسين المساءلة في إدارة الأموال العامة من خلال توفير نظم دعم القرار وبناء القدرات في اثنتين من مؤسسات المساءلة، وهما الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وائتلاف المجتمع المدني لمكافحة الفساد. وحدّت النتائج المتوقعة من تجربة المواطن ومفهومه للفساد في القطاعات التجريبية الستة التعليم، والصحة، والمياه، والحماية الاجتماعية، والخدمة المدنية، والكهرباء.  مشروع تعزيز المساءلة (6 ملايين دولار)، الذي اعتمد في مايو 2014، لم يحقق الكثير حتى الآن. وعلى وجه الخصوص، لم يساعد المشروع حتى الآن في إنشاء نظام دعم القرار لوحدة إعلان الأصول ونظام معلومات إدارة الشكاوى والتحقيقات. | **فترة مذكرة الاستراتيجية**:   * **مشروع تحديث المالية العامة صندوق استئماني** |  |

## المرفق 2 لاستعرا ض الإنجاز والتعلم. الجمهورية اليمنية: عمليات الإقراض المقترحة والموافقات في السنوات المالية 2010-2016



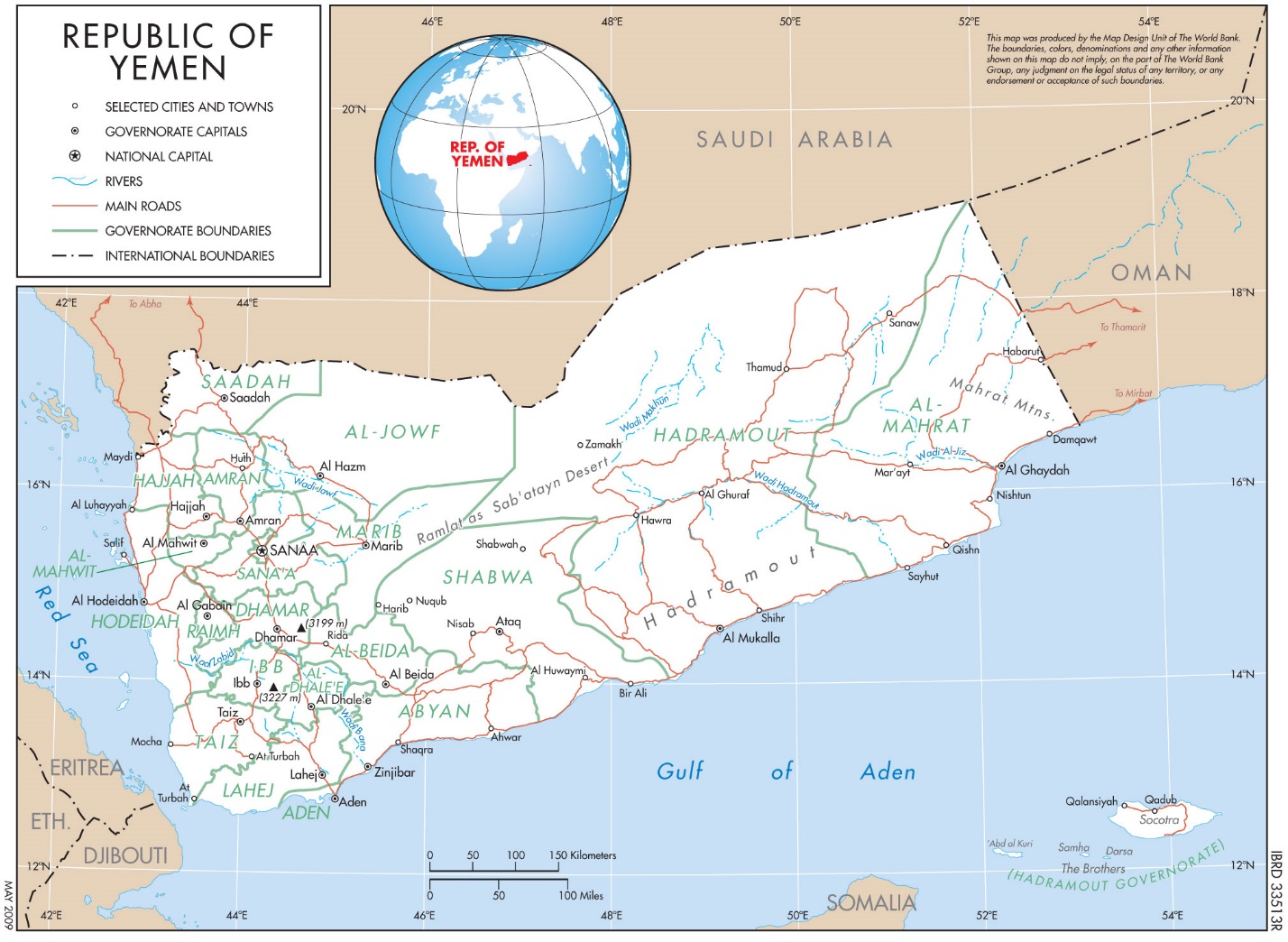
## المرفق 3 لاستعرا ض الإنجاز والتعلم. الجمهورية اليمنية: الأعمال الاقتصادية والقطاعية المقترحة والمنفذة في السنوات المالية 2010-2016



المرفق 4 لاستعرا ض الإنجاز والتعلم. الجمهورية اليمنية: المساندة الفنية المقترحة والمنفذة في السنوات المالية 2010-2016



**الملحق 5: خريطة اليمن**



1. انظر المذكرة الاقتصادية للجمهورية اليمنية لعام 2015: إطلاق إمكانيات النمو الاقتصادي. [↑](#footnote-ref-1)
2. يتألف مجلس التعاون الخليجي من المملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر، وسلطنة عُمان. [↑](#footnote-ref-2)
3. مُنح الرئيس صالح وغيره من أركان نظامه حصانةً من المحاكمة. [↑](#footnote-ref-3)
4. يمثل الحوثيون، أو "أنصار الله"، حركة دينية حملت اسم مؤسسها حسين الحوثي. وقد خاض الحوثيون، الذين يتخذون من صعدة الواقعة في شمال الجمهورية اليمنية، ست حروب مع الحكومة المركزية. [↑](#footnote-ref-4)
5. الحراك الشعبي الجنوبي هو ائتلاف يضم طوائف مختلفة بجنوب الجمهورية اليمنية. وهذا الحراك الذي تأسس في عام 2007 يسعى لفك أواصر الوحدة التي قامت في عام 1990 بين الجنوب والشمال. [↑](#footnote-ref-5)
6. تتصل "قضية صعدة" في الشمال و "قضية الجنوب" بالإقصاء (المكاني) السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي لهاتين المنطقتين، وهو ما أثار مخاوف من زيادة المظالم وتعزيز سيطرة النخبة على موارد الدولة. [↑](#footnote-ref-6)
7. <http://www.un.org/press/en/2015/sc11859.doc.htm> [↑](#footnote-ref-7)
8. <https://www.iom.int/sites/default/files/situation_reports/file/IOM-Yemen-Crisis-Sitrep-24Mar-6Apr2016.pdf>. [↑](#footnote-ref-8)
9. <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2016_HNO_English_%20FINAL.pdf>. [↑](#footnote-ref-9)
10. يُتوقع أن يستفيد 6260 لاجئاً يمنياً مسجلاً في جيبوتي من مشروع التصدي الإنمائي لآثار التشرد بمنطقة القرن الأفريقي الذي يموله البنك الدولي، والذي يرمي إلى تحسين القدرة على الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية، وتعزيز الإدارة البيئية للمجتمعات المحلية سواء منها المجتمعات المضيفة أم اللاجئين. [↑](#footnote-ref-10)
11. المرجع السابق، ص. 4. [↑](#footnote-ref-11)
12. انظر جنينغز، راي سلفاتوري. 2015. ملخص عن النزوح القسري باليمن. البنك الدولي. [↑](#footnote-ref-12)
13. المنظمة الدولية للهجرة. 2015. فريق العمل المعني بحركة السكان في اليمن:اللوحة البيانية السادسة. [↑](#footnote-ref-13)
14. تقرير المساواة بين الجنسين لعام 2014: "إطلاق الإمكانيات الاقتصادية للنساء اليمنيات: من التطلع إلى الفرصة. [↑](#footnote-ref-14)
15. يستند إحصاء عدد الفقراء إلى خط الفقر الوطني بالجمهورية اليمنية والمحدد بمبلغ 10،913 ريالاً (أي نحو 50 دولاراً) للفرد شهرياً بأسعار عام 2014. وعلى أساس تعادل القوة الشرائية يُقدَر هذا الخط بحوالي 3.52 دولار للفرد في اليوم، أي نحو 105.6 دولار للفرد في الشهر. [↑](#footnote-ref-15)
16. التقرير متعدد الوكالات لعام 2016: اليمن؛ تقييم أولي للأضرار والاحتياجات. [↑](#footnote-ref-16)
17. الاستقصاء السريع لمنظمة العمل الدولية والجهاز المركزي للإحصاء باليمن، 2015. [↑](#footnote-ref-17)
18. صار الانخفاض في أسعار النفط العالمية كبيراً نحو أواخر عام 2014، مما قلل من عائدات الصادرات اليمنية خلال ذلك العام. وفي أوائل عام 2015، توقف الإنتاج بسبب الصراع. وقد يؤثر تدني أسعار النفط على قدرة ذلك القطاع على الإسهام في تعافي اليمن. [↑](#footnote-ref-18)
19. في نهاية عام 2015، كان حجم الاحتياطيات يبلغ 1.56 مليار دولار. [↑](#footnote-ref-19)
20. <http://www.ye.undp.org/content/yemen/en/home/library/crisis_prevention_and_recovery/undp-smeps-rapid-business-survey.html> [↑](#footnote-ref-20)
21. لم تزل غالبية المناطق الريفية غير متصلة بشبكات المياه. [↑](#footnote-ref-21)
22. الجمهورية اليمنية: تقرير الشركة اليمنية العامة للكهرباء بشأن أضرار شبكة الكهرباء التي تسببت فيها أزمة سنة 2015. [↑](#footnote-ref-22)
23. ازداد عدد الجهات المانحة للصندوق الاجتماعي للتنمية من ست جهات في المرحلة الأولى (1996-1999) إلى 14 جهة في المرحلة الثانية (2012-2015)، بما فيها البنك الدولي، ووزارة التنمية الدولية البريطانية، والبنك الألماني للتنمية، والاتحاد الأوروبي، وهولندا، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط للتنمية الدولية، والصندوق السعودي للتنمية، والصندوق الكويتي للتنمية، وصندوق أبو ظبي للتنمية، والحكومة اليمنية. وتضم الجهات المانحة لبرنامج الأشغال العامة البنك الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق العربي للتنمية، والصندوق الكويتي للتنمية، وصندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط للتنمية الدولية، والحكومة اليمنية. [↑](#footnote-ref-23)
24. في إطار مجموعة التعليم المحلية، تعمل وزارة التعليم بالتعاون الوثيق مع المؤسسة الدولية للتنمية، والبنك الألماني للتنمية، وبريطانيا، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، واليونيسف، واليونيسكو، ومنظمات مجتمع محلي محلية ودولية. [↑](#footnote-ref-24)
25. [↑](#footnote-ref-25)
26. حتى مايو 2016، كانت حافظة البنك الدولي للجمهورية اليمنية تتألف من 19 مشروعاً (من بينها 3 صناديق استئمانية تنفذها الجهات المتلقية) بتعهدات يبلغ مجموعها 862.3 مليون دولار، لم يتم صرف 529.2 مليون دولار منها. [↑](#footnote-ref-26)
27. نظراً لقلة البيانات بسبب الصراع الدائر، تم إعداد تقرير نوعي عن اليمن لا يحتوي على تصنيفات للأداء. [↑](#footnote-ref-27)
28. الصندوق العربي للتنمية، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق أبو ظبي للتنمية، والصندوق الكويتي للتنمية، وسلطنة عُمان، والبنك الإسلامي للتنمية، وآخرون. [↑](#footnote-ref-28)
29. حظي البرنامج الاستشاري للمؤسسة الدولية للتنمية بمساندة من اتفاقية الصندوق الاستئماني مع وزارة التنمية الدولية البريطانية. ودفعت هذه الأزمة الراهنة وزارة التنمية الدولية البريطانية إلى إعادة تقييم محفظتها الاقتصادية والسعي للحصول على ضمانات من المؤسسة الدولية للتنمية بشأن المخاطر والقدرات، أو كليهما، فيما يتعلق بالقيام بمشاريع استشارية. واتساقاً مع التحول العام في توجيه أولويات الوزارة البريطانية نحو التدخلات الإنسانية، تم إيقاف تمويل الوزارة للبرنامج الاستشاري لمؤسسة التمويل الدولية. وفي يونيو 2016، تلقت مؤسسة التمويل الدولية موافقة الصندوق الانتقالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مشروعها الاستشاري للتمويل الأصغر باليمن. ومن المقرر القيام بالمشروع حتى السنة المالية 2019. [↑](#footnote-ref-29)
30. ستستعين هذه المذكرات بما سبق من أعمال تحليلية، مثل دراسة عام 2015 بشأن لا مركزية التعليم والإدارة القائمة على أساس المدارس. [↑](#footnote-ref-30)
31. البرنامج الذي تم تنفيذه في السنة المالية 2009 لم يُذكر في استراتيجية المساعدة الجديدة (نوقش في الربع الأخير من السنة المالية 2009) ولا في استراتيجية المساعدة السابقة. [↑](#footnote-ref-31)
32. يجري تنفيذ المشروعين في قطاع الصحة بمساعدة من اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية بعد رفع تعليق عمليات الصرف جزئيا لهذين المشروعين بشكل استثنائي. [↑](#footnote-ref-32)
33. يستخدم المصطلح الجديد "الخدمات الاستشارية والأعمال التحليلية" أيضا في النص لتصميم الأعمال التحليلية. [↑](#footnote-ref-33)
34. لم تتم الموافقة على أي مشروع في السنة المالية 2016 [↑](#footnote-ref-34)